وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تحرير التجارة الخارجية وآثاره على الدول العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

فرع: التحليل الاقتصادي.

من إعداد:
مليكة كرمي

تحت إشراف:
أ. د. مسعود مجيطنة

السنة الجامعية:
2016 *** 2017

الإهـــداء

إلى والدتي رحمها الله

إلى والدي الحبيب أطال الله في عمره وأسبغه بالصحة

إلى قرة عيني أولادي **ندى وأيمن**

إلى عائلتي الكبيرة والصغيرة

إلى جميع الأحبة والأصدقاء

إلى كل من سأل عن مصير هذا العمل

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

مليكة كرمي

كلمة شكـــــر

أحمد الله أن وفقني لأتم هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "مسعود مجيطنة"

لإشرافه على هذا العمل وعلى نصائحه

كما أتوجه بالشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

وجزيل شكري للزميلة والأخت آسيا على ما قدمته لي من مساعدات.

الملخص:

تطورت التجارة االخارجية واتجهت نحو التحرير وإزالة القيود التي تعيق التبادلات التجارية الدولية، عن طريق تكتل الدول في شكل منظمات إقليمية ودولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا التطور كان نتيجة التحولات والتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية من أزمات واتجاه الدول إلى حماية اقتصادياتها.

إن التوجه العقلاني يفرض علينا إذ نرى هذه التغيرات المتسارعة دوليًا في الشأن الاقتصادي وبروز دور حاسم للمؤسسات الاقتصادية العالمية الجديدة، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية أن نصل إلى نتيجة منطقية مؤداها، أنه لا توجد دولة تعيش مكتفية ذاتيا أو أن تعزل نفسها عن تلك التطورات تحت أي مبرر كان، لأنه إذا اختارت أي دولة التوجه الانعزالي ستكون الخاسر الوحيد في حين تكون البقية في صف الاقتصاد العالمي الجديد.

ومن هنا لابدّ أن يكون الخيار الاستراتيجي للدول عمومًا والدول العربية على وجه الخصوص، هو تحرير تجارتها الخارجية والانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي والمواءمة مع متطلباته وشروطه وهو الأمر الذي يستدعي مادام الانضمام إلى المنظمة واقعًا لا مفر منه، إيجاد استراتيجيات وقائية لمعالجة وضبط أية مؤشرات سلبية قد تنعكس من مثل هذا الانضمام، وهي الآثار والسلبيات التي ستكون أقل ضرر على دول العالم لو بقيت خارج أطر النظام العالمي الاقتصادي الجديد والذي تشكل منظمة التجارة العالمية إلى جانب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أهم ركائزه الأساسية.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، التكتلات الاقتصادية، الدول العربية، منظمة التجارة العالمية.

الملخص بالفرنسية

Le commerce international a évolué et s'est orienté vers l'élimination des barrières qui entravaient les échanges commerciaux internationaux à travers des coalitions de pays sous forme d'organisations régionales et internationales depuis la fin de la deuxième guerre mondiale. Cette évolution était le résultat des mutations et des transformations qu'a connu la scène internationale que ce soit en matière de crises ou bien l'orientation des pays à des économies plus protectionnistes. Le coté raisonnable nous est imposé en voyant ces changements rapides sur le plan économique international et l'apparition d'un rôle primordial des institutions économiques mondiales nouvelles. A leur tête l'organisation mondiale du commerce .Cela nous mène à la résolution qui dit qu'il n'y ait de pays vivant une autosuffisance ou qui peut s'isoler de ces changements sous n'importe quel prétexte. Car si n'importe quel pays choisis l'isolement il sera le seul perdant dans la mesure où le reste serait dans le camp de la nouvelle économie mondiale de ce fait le choix doit être stratégique au pays en général et au pays arabes spécifiquement. Ils doivent libérer leurs économies extérieures et se joindre à cette nouvelle réalité économique et s'adapter avec ses exigences et ses conditions chose qui mène (du faite que l'adhésion à l'OMC est inévitable) à trouver des stratégies préventives pour parer et maitriser tout signes négatifs qui peut se répercuter de cette adhésion. Et ce sont les signes et les entraves qui auront un impact peu négatif sur les pays du monde s'ils étaient resté hors du système économique mondial nouveau et dont l'OMC au côté de la banque mondiale et le fond monétaire international représentent ses principaux piliers.

Les mots clés : La libéralisation du commerce extérieur, les agglomérations économiques, les pays arabes, l'organisation mondiale du commerce.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01 – 01	نفقة الإنتاج لكل وحدة	04
02 – 01	نفقة الإنتاج	06
01 - 02	الوزن النسبي للعالم العربي	138
02 – 02	التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2007 – 2014)	152
03 – 02	تطور التجاري العربية البينية إلى التجارة الإجمالية للدول العربية 2004 - 1994	161
04 – 02	أداء التجارة البينية العربية 2007 – 2013	167
05 – 02	مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية 2007 - 2011	170
06 – 02	مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية للتجمعات العربية 2011 – 2007	172
07 – 02	التجارة البينية للبترول 2008 – 2011	178
01 – 03	التغير في معدلات التبادل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية 2000 – 1992	209
02 – 03	تطور قيمة التجارة السلعية حسب المناطق 1990 – 2001	213
03 – 03	الدول العربية التي تحمل صفة العضوبة في OMC	223
04 - 03	الدول الأعضاء بصفة مراقب في OMC	224

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01 – 01	أنماط التجارة للدولة الأصلية خلال دورة حياة المنتج	41
01 – 02	جوانب العولمة الاقتصادية	82
02 – 02	القوى التي تحدد آثار العولمة	99
03 – 02	التجارة الإجمالية للدول العربية عام 2011	155
04 – 02	"إتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2011	157
05 – 02	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2011	159
06 – 02	نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%) عام 2011	168
07 – 02	حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2009 – 2011	173
08 – 02	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%) عام 2011	176
09 – 02	حصة الصادرات والواردات البينية للبترول الخام لبعض الدول العربية عام 2011	179
01 – 03	الهيكل التنظيمي لـ OMC	194

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ – ح
الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها	01
تمهيد	02
المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة) ادم سميث (والنفقات النسبية(دافيد ريكاردو)	03
1– نظرية النفقات المطلقة	03
2– نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو)	05
المطلب الثاني: نظرية القيم الدولية (ج.س.ميل)	09
1– منحنيات الطلب المتبادل	10
2– فكرة المرونة وتطبيقها على الطلب المتبادل	10
3– نظرية نفقة الاختيار	12
المبحث الثاني: النظرية الحديثة والنظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية	13
المطلب الأول: نظرية هكشر و أولين	14
1– نقد و تقييم نظرية هكشر – أولين	16
2– لغز ليونتيف	17
المطلب الثاني: النظرية الماركسية في تفسير التجارة الخارجية	18
1– النظرية الماركسية	19
2– الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ	21
3– الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللا متكافئ	23
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية	27

1- العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الدولية	28
2- المظاهر الحركية للتجارة الدولية	32
2-1 تحليل ليندر	33
2-2 فرنون و دورة المنتج	38
2-3 تحليل جونسون H.G.JOHNSN	43
المبحث الثالث: السياسات التجارية بين الحماية والتحرير	46
المطلب الأول: سياسة حماية التجارة الخارجية	47
1- الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة الخارجية	48
2- الحجج الاقتصادية لحماية التجارة الخارجية	50
المطلب الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية	56
1- حجج أنصار الحرية التجارية	56
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية	60
1- الوسائل السعرية	61
1- 1: الرسوم الجمركية	61
1- 2: تشجيع الصادرات	63
2- الوسائل الكمية	67
2- 1: نظام الحصص	67
2- 2: تراخيص الاستيراد	68
3- الوسائل التنظيمية والادارية	69
3- 1: الوسائل التنظيمية	69
3- 2: الوسائل الإداري	73
خلاصة :	75
الفصل الثاني: الاقتصاديات العربية وتحديات العولمة	77
تمهيد	78
المبحث الأول: العولمة، مفهومها، خصائصها وعوامل تطورها.	79
المطلب الأول: مفهوم العولمة	79
1- العولمة الاقتصادية المعاصرة	80
2- أنواع العولمة الاقتصادية	82
2-1 العولمة الإنتاجية	82

2-2 العولمة المالية	85
3- نشأة العولمة وخصائصها	87
3-1 الخلفية التاريخية للعولمة	87
3-2 خصائص العولمة	90
4- مؤسسات العولمة	93
4-1 صندوق النقد الدولي:	93
4-2 البنك الدولي	95
4-3 منظمة التجارة العالمية	96
المطلب الثاني: آثار العولمة على البلدان النامية والعربية خاصة	97
1- تغير العلاقات الدولية	97
2- الآثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية على الدول العربية	99
2-1 الآثار الايجابية	99
2-2 الآثار السلبية	100
3- سبل مواجهة خطر العولمة الاقتصادية	102
المبحث الثاني: التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد.	104
المطلب الأول: أهم التكتلات الاقتصادية	104
1- التكتل الاقتصادي الأوروبي	105
1-1 النشأة والتطور	105
1-2 الحجم والإمكانيات	109
1-3 أهداف التكتل الاقتصادي الأوروبي	110
2- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA)	111
2-1 النشأة والتطور	112
2-2الحجم والإمكانيات	113
2-3 مجالات التعاون في التكتل	114
2-4 أهداف التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية وأهم المزايا التي تعود على أطرافه	115
3- التكتل الاقتصادي الآسيوي(الأسيان والايبك)	119
المطلب الثاني: التكامل العربي بين النظرية والواقع	121
1- الموقع الجغرافي للدول العربية	121
2- دول الوطن العربي	122

المطلب الثالث: أشكال التكامل العربي	123
1- محاولات التكامل الاقتصادي العربي	123
2- الجانب الاقتصادي في العمل العربي المشترك	129
3- أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	134
4- تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي	138
المبحث الثالث: الاقتصاديات العربية وموقعها في الاقتصاد الدولي	141
المطلب الأول: هيكل الاقتصاديات العربية	141
1- بنية الاقتصاديات العربية	142
2 – التحديات أمام الدول العربية	144
المطلب الثاني: اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد الدولي	145
1- الاقتصاديات العربية والاستثمار الأجنبي	147
2- التجارة الخارجية للدول العربية	149
3- التجارة الخارجية الإجمالية	151
3-1 أداء التجارة الإجمالية.	151
3-2 اتجاه التجارة الإجمالية العربية	155
4- الهيكل السلعي للتجارة الاجمالية العربية	157
المطلب الثالث: التجارة البينية العربية 1994-2004	160
1- تطور التجارة العربية البينية بالنسبة لإجمالي تجارة الدول العربية	160
2- أسباب ومعوقات التجارة العربية البينية	163
المبحث الرابع: التجارة العربية البينية وتحديات العولمة	166
المطلب الأول: التجارة البينية العربية	166
1- أداء التجارة البينية	166
2- مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمالية	169
3- التجارة البينية للتجمعات العربية	171
4- اتجاهات التجارة البينية	174
المطلب الثاني: الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية	175
1- التجارة البينية للبترول الخام	177
خلاصة	180
الفصل الثالث: تأثير منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول االعربية	181

تمهيد	182
المبحث الأول: المحاولات الأولى لإنشاء منظمة التجارة العالمية	183
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارية	183
1 . مؤتمر هافانا	183
2. نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT	184
2-1: مبادئ وأهداف الـ GATT	185
2 .2 : جولات الـ GATT	187
المطلب الثاني: ماهية المنظمة العالمية للتجارة OMC	192
1 . الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	193
2 . مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة	195
2 .1 . مبادئ المنظمة	195
2 .2 . أهداف المنظمة العالمية للتجارة	196
المطلب الثالث: مهام المنظمة وأهم مؤتمراتها الوزارية	197
1- مهام المنظمة	197
2- المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية	198
المبحث الثاني: إثر انضمام الدول النامية ومنها العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC	206
المطلب الأول: الدول النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة	206
1 . التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة	206
2 . مساهمة الاقتصاديات النامية في التجارة العالمية	207
3. إشكالية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC	211
3 .1 إشكالية الانضمام	211
3 .2 . تأثير تحرير التجارة العالمية	212
المبحث الثالث : العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	218
المطلب الأول: شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	218
1- شروط العضوية	218
2- آليات الانضمام	219
3. الدول العربية الأعضاء والمراقبين في المنظمة	222
المطلب الثاني: آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول العربية	224
1- مواقف الدول العربية من الانضمام للجات ومنظمة التجارة العالمية	224

2- آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية	225
2-1- الآثار السلبية	226
2-2- الآثار الايجابية	227
المبحث الرابع: تجارب بعض الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية	228
المطلب الأول: المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية	229
1-انضمام المملكة العربية السعودية الى منظمة التجارة العالمية	230
1-1 الالتزامات التي تعهدت بها المملكة الى المنظمة العالمية للتجارة	230
1-2-آثار وتحديات انضمام المملكة الى المنظمة العالمية للتجارة	231
2- دول مجلس التعاون الخليجي والمنظمة العالمية للتجارة	234
المطلب الثاني: الأردن ومنظمة التجارة العالمية	234
1- لمحة عن الاقتصاد الاردني	234
2- قرار الانضمام	236
3-الفوائد المرجوة من انضمام الأردن الى المنظمة العالمية للتجارة	236
المطلب الثالث: الجزائر وتحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	237
1- مفاوضات الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	238
1-1المفاوضات متعددة الأطراف	239
1-2 المفاوضات ثنائية الأطراف	239
2-الالتزامات والحقوق المترتبة على انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	241
3-مخلفات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	242
4-إيجابيات وسلبيات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	244
خلاصة	246
الخاتمة العامة	249
قائمة المراجع.	257

المقدمة العامة

تمثل التجارة الدولية للسلع والخدمات واحدًا من أهم الارتباطات بين اقتصاديات العالم المختلفة، وتعتمد الكثير من البلدان اعتمادا كبيرا على البلدان الأجنبية لمدها بالسلع الهامة، وهذه السلع تبدأ من المنتجات الصناعية التي يمكن الحصول عليها من الخارج بأسعار أقل من أسعار بيع المنتجات المحلية.

إن تطور التجارة الدولية واتجاهها نحو التحرير وإزالة القيود التي تعيق التبادلات التجارية الدولية عن طريق تكتل الدول في شكل منظمات إقليمية ودولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا التطور كان نتيجة التحولات والتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية من أزمات واتجاه الدول إلى حماية اقتصادياتها.

إن التوجه العقلاني يفرض علينا إذ نرى هذه التغيرات المتسارعة دوليًا في الشأن الاقتصادي وبروز دور حاسم للمؤسسات الاقتصادية العالمية الجديدة، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية أن نصل إلى نتيجة منطقية مؤداها أنه لا مجال في عالم اليوم لأية دولة أن تعزل نفسها عن تلك التطورات تحت أي مبرر كان، لأنه إذا اختارت أي دولة التوجه الانعزالي ستكون الخاسر الوحيد في حين تكون البقية في صف الاقتصاد العالمي الجديد.

و من هنا لابدّ أن يكون الخيار الاستراتيجي للدول عمومًا و الدول العربية على وجه الخصوص هو الانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي و المواءمة مع متطلباته و شروطه و هو الأمر الذي يستدعي مادام الانضمام إلى المنظمة واقعًا لا مفر منه ، إيجاد استراتيجيات وقائية لمعالجة و ضبط أية مؤشرات سلبية قد تنعكس من مثل هذا الانضمام ، و هي الآثار و السلبيات التي ستكون أقل ضرر على دول العالم لو بقيت خارج أطر النظام العالمي الاقتصادي الجديد و الذي تشكل منظمة التجارة العالمية إلى جانب البنك العالمي و صندوق النقد الدولي أهم ركائزه الأساسية.

إن هذا الطرح لا يعني أبدًا استسلامًا للواقع المفروض ولا تعاملا معه على أنه قدر محتوم، بل هو نوع من الواقعية التي تدرك موازين القوى وتحاول التعامل مع المستجدات بموضوعية تضع المصلحة العربية أولا كما تحاول أن تدفع الأضرار وتجلب المنافع.

و مما لا شك فيه أن لمنظمة التجارة آثارًا على الدول العربية كما هو الحال على بقية أقطار العالم سواء كانت دولا اقتصادية كبيرة أم دول ذات اقتصاديات نامية، من الناحية الإيجابية و السلبية على حد سواء، و لكن الآثار تتفاوت في إيجابياتها و سلبياتها على حجم الاقتصاد و سرعة تجاوب النظام السياسي مع المتغيرات الدولية من حيث التشريعات القانونية و الإجراءات الضرورية في العملية الإدارية و مدى الاستعداد لاستيعاب المستجدات في الاقتصاد الدولي و غيرها من الإجراءات و المتغيرات ذات الآثار على الاقتصاديات العربية.

و قد شهدت نهاية القرن العشرين ميلاد المنظمة العالمية للتجارة و التي جاءت بعد جولات عديدة امتدت من عام 1947 إلى 1994 عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية، كان آخرها جولة الأوروغواي التي دامت ثماني سنوات، و قد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الأوروغواي و قد انضمت إلى هذه المنظمة إلى غاية 2015 ، 160 دولة و أن ¾ هذا العدد من الدول النامية و من بينها الدول العربية و تسعى الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة و حركة رؤوس الأموال.

وإدراكا لأهمية التجارة الدولية فقد حاولت الدول العربية الانخراط في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة لمواكبة هذه التطورات، والاستفادة من مزاياها وتجنب بعض المظاهر السلبية لها، وفي هذا الإطار فقد اتخذت السياسات ورسمت الاستراتيجيات التجارية لتشجيع التجارة الخارجية لهذه الدول بشكل عام والتجارة البينية العربية بشكل خاص.

تعتبر مجموعة الدول العربية حديثة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث أن معظم الدول العربية طلبت الانضمام في منتصف التسعينات. والانضمام لمنظمة التجارة العالمية لا بد أن يحمل في طياته كثيرا من التداعيات و الآثار الاقتصادية على الدول العربية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وهذه الآثار تتراوح بين ايجابية تتمثل في اندماج الدول العربية في المنظومة العالمية الجديدة والتي تشكل منظمة التجارة العالمية أحد أهم وسائلها التنفيذية والاستراتيجية مما يتيح هامشا أوسع لمحاولة استثمار ذلك لخدمة مصالح الدول العربية، وآثار سلبية تتمثل في أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يخدم مصالح الدول الكبرى التي وضعته ورسمت معالمه بما يتناسب مع مصالحها وهي المشكلة التي تعاني منها دول العالم النامي ومنها العربية.

إن أهمية انضمام أية دولة للمنظمة تنبع من تفهمها للانفتاح الاقتصادي بحيث يكون مبدأ الحرية الاقتصادية، وهو سياسة تدعو إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكذلك إزالة أية عوائق بين الدول والتوجه إلى التجارة الحرة بما يؤدي في النهاية إلى إيجاد تكتلات اقتصادية، وهو ما نراه الآن على مستوى العالم، بالإضافة إلى إيجاد حوار وتعاون بين الدول الأعضاء حول كثير من المشكلات والعوائق التي تواجه التجارة العالمية، وإيجاد آليات موحدة لحل الخلافات والمنازعات التجارية التي قد تنتج بين هذه الدول وكذلك مساعدة كثير من الدول سواء قانونيا أو ماليا، وهي أمور ينبغي على الدول العربية الإيفاء بها لاكتساب عضوية المنظمة وهو ما يتطلب إصلاحات اقتصادية وقانونية جذرية بها.

طرح الإشكالية:

من خلال الطرح السابق نحاول صياغة إشكالية لموضوعنا هذا:

ما هي الآثار التي ستنعكس على الدول العربية بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وما هي الاستراتيجيات المحددة لمواجهتها في ظل المتغيرات الراهنة ؟

هذا السؤال يجعلنا نطرح أسئلة فرعية نلخصها فيما يلي:

1. كيف ستستفيد الدول النامية والعربية خاصة من تحرير تجارتها الخارجية في ظل ضعف موقعها في الاقتصاد العالمي؟
2. هل للدول العربية القدرة على إنشاء تكتل اقتصادي قوي (مثلها مثل بقية الدول المتقدمة)، سيساعدها على مواجهة المنافسة من طرف التكتلات الاقتصادية الكبرى.
3. ما هي الإجراءات التي يجب إتباعها من طرف الدول العربية من أجل تحقيق مكاسب من المنظمة العالمية للتجارة؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

1. تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى اتساع الهوة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية ومنها العربية.
2. تحرير التجارة الخارجية يتطلب من الدول العربية البحث عن توسيع التعاون وإقامة تكتلات اقتصادية قادرة على مسايرة العولمة ومستجدات النظام الاقتصادي العالمي.
3. الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب وضع استراتيجيات جادة وحازمة لمواجهة المنافسة غير المتكافئة من طرف الدول المتقدمة.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مبرزين أهمية التجارة الدولية، والتخصص الدولي في توسع الاقتصاد العالمي محللين أثر تحرير التجارة الدولية على الدول النامية والعربية بوجه خاص انطلاقًا من الإحصائيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان نتاجًا لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ أهمية التجارة الخارجية في تنشيط وتوسيع الاقتصاديات العالمية وزيادة الرفاهية.
- ✓ في ضوء التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، جعل العديد من الدول تعمل على تحرير تجارتها الخارجية مسايرة لهذه التطورات من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الخاصة بالتجارة.
- ✓ البحث وراء بقاء أو تخلف الدول النامية والعربية بوجه خاص عن اللحاق بركب الدول المتقدمة ومحاولة تشخيص الأسباب لاقتراح الحلول.

أهداف البحث:

أما عن أهداف البحث فنذكر منها:

- ✓ تحليل النظريات المفسرة للتجارة الدولية ومراحل تطورها درجة تأثير كل من سياسة الحماية وسياسة التحرير على التوجه الاقتصادي.
- ✓ تأثير تحرير التجارة الدولية على الدول النامية ومنها العربية ومعرفة أسباب عدم استفادة هذه الدول منها بشكل دائم.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية والزمانية: فالأولى تؤدي بنا إلى دراسة وتحليل تحرير التجارة الخارجية وأهم الآثار التي ستنجم عن ذلك على الدول العربية المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، سواء كانت مجموعة أو أفراد.

أما الثانية فركزنا على فترة التسعينات وما بعدها، وهي الفترة التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة كبديل في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT وتسعى جميع الدول إلى الانضمام إليها ومنها الدول العربية، مع الرجوع على الفترات السابقة لضرورة سردها التاريخي.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة تناولت الموضوع من جوانب عدّة منها ما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية في دولة من الدول العربية وآثار ذلك على اقتصادياتها أو على قطاعات معينة ومنه من ربط التحرير بالاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية ... نذكر بعضها فيما يلي:

- دراسة نجاح منصري: أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية، دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014 – 2015.

تكلم فيها الباحث عن محاولات الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها لتحقيق وحدتها المنشودة من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبيرة، التي تعد أولى مراحل مشروع التكامل الاقتصادي العربي، لكنه ركز على التوجه الآخر للدول العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من فرص التحرير والانفتاح الاقتصادي على العالم، إذ تحدّث عن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وهي الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية المنفردة.

- دراسة بن داودية وهيبة، انعكاسات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البنية لدول شمال إفريقيا، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دكتوراه علوم، السنة الجامعية 2014 / 2015، هذه الدراسة تناولت انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية لفئة من الدول العربية هي دول شمال إفريقيا.

أما في موضوعنا فقد ركزنا على أهمية التعاون الاقتصادي العربي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل لبناء تكامل اقتصادي عربي، وكيف للدول العربية فرادى أو مجموعة تحرير تجارتها الخارجية وأثر ذلك على هذه الدول من خلال OMC.

خطة البحث:

وحتى نلم بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا هذا وفق الخطة التالية:

- **الفصل الأول:** اشتمل على الأسس النظرية لقيام التجارة الدولية، مع مراعاة مختلف تطور النظريات التي اهتمت بها سواء الاتجاه الحر أو الاتجاه الحمائي، مع تفسير أهم السياسات التجارية المتبعة من طرف كل فريق وما هي الأدوات المعتمدة.

- **الفصل الثاني:** سوف نتكلم عن العولمة وتداعياتها على الدول النامية بشكل عام والدول العربية على وجه الخصوص، وما هي أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في ظل الدعوة إلى تحرير التجارة الخارجية لها. وكيف هي بنية التجارة الخارجية في الدول العربية وما هي استراتيجيات العمل العربي المشترك لمواجهة تحديات العولمة ومؤسساتها وأهمها منظمة التجارة العالمية.

- **الفصل الثالث:** سوف نتحدث عن الاتفاقيات التجارية والدعوة لمزيد من تحرير التجارة الخارجية بدءا بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وبعدها المنظمة العالمية للتجارة وما تستقطبه من دول متقدمة كانت أو نامية، وباعتبار الدول العربية تصنف جلها ضمن الدول النامية ركزنا على طبيعة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وما الآثار التي خلفتها عملية الانضمام إلى هذه الأخيرة سواء على المستوى الفردي أي كل دولة على حدا، أو على مستوى التكتل الاقتصاد

الفصل الأول:

ماهية التجارة الخارجية

وأهم النظريات المفسرة لها

الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها

تمهيد:

بدأت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر وتعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، إذ لم يكن للفكر التجاري نظرية مفصلة في هذا الموضوع، و تتلخص أراهم في أن ثروة الدولة تقاس بما لديها من معادن، من ذهب و فضة و أن السبيل الوحيد للحصول عليها، إذا لم تملك الدولة مناجم ذهب و لا فضة هي التجارة الخارجية، كما نادوا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و بالذات في مجال التجارة الخارجية من اجل تحقيق فائض في هذه التجارة يسمح بزيادة ثروة الدولة و بالتالي زيادة قوتها لمواجهة الدول الأخرى.

ولقد انتقد الكلاسيك أراء التجاريين و اخذوا على عاتقهم تفسير فوائد التبادل التجاري بين الدول، ومن أهم ما قدمه الكلاسيك في هذا الخصوص نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، مبينا كيف يكون التبادل ممكنا بين الدولتين، بعده حاول جون ستيوارت ميل سنة 1818 في نظريته القيم الدولية بيان النقطة التي سيكون التبادل بين الدولتين ممكنا، وعليه سنتناول في هذا الفصل كل من النظرية الكلاسيكية في المبحث الأول، والنظرية الحديثة والنظرية الماركسية في المبحث الثاني، كما سنناقش السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول في المبحث الأخير.

المبحث الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

دعت الحاجة في منتصف القرن الثامن عشر إلى ظهور أفكار جديدة تحل محل فلسفة الفكر التجاري وتنادي بترك الاقتصاد حرا بعيدا عن تدخل الدولة، وأوضحت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجية هي الطريق إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية، وبالتالي قوتها الاقتصادية، وهكذا كانت حرية التجارة الخارجية في نظر مفكري المدرسة الكلاسيكية أفضل من عدم حرية التجارة الخارجية.

وترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيرا علميا إلى ادم سميث الذي أشاد في كتابه ثروة الأمم عام 1776 بمزايا التقسيم والتخصص سواء في نطاق المشروع الواحد أو في المحيط الدولي.[1]

المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة(ادم سميث) والنفقات النسبية (دافيد ريكاردو):

1- نظرية النفقات المطلقة:

عرض ادم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تمنح البلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، و انتقد كل ما من شانه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول و أوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي [2] فتقسيم العمل الدولي سيتيح لكل دولة التخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها منها بفائض الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة.

[1] محمود يونس، نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية، 1996، ص 24.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية، بدون سنة، ص 14.

و لتوضيح التكاليف المطلقة افترض سميث وجود دولتين و سلعتين و أن تكلفة إنتاج السلعتين كالأتي:

جدول رقم 01-01: نفقة الإنتاج لكل وحدة

	انجلترا	البرتغال
نفقة إنتاج وحدة المنسوجات	3 سا	6 سا
نفقة إنتاج وحدة الخمور	2 سا	1 سا

المصدر: زنيب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

في المثال أعلاه تنتج انجلترا المنسوجات بتكلفة قدرها 3 ساعات عمل للوحدة بينما تنتجه البرتغال بتكلفة 6 ساعات عمل للوحدة، و تنتج البرتغال الخمر بتكلفة قدرها[1]ساعة عمل للوحدة بينما تنتجه انجلترا بتكلفة 2 ساعة عمل للوحدة، واضح انه من الأفضل أن توجه انجلترا مواردها لإنتاج المنسوجات و مبادلتها بالخمر و أن توجه البرتغال مواردها لإنتاج الخمر و مبادلته بالمنسوجات بدلا من أن توجه كل منهما مواردها لإنتاج كل من السلعتين، أو كما يقول سميث نفسه : « طالما أن انجلترا تنتج المنسوجات بتكاليف ارخص، فمن الأفضل أن توجه موارد العمل في البرتغال لإنتاج الخمر و مبادلته بالمنسوجات الانجليزية فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عند ادم سميث أساسا للتخلص و تقسيم العمل الدولي و على ذلك فالتجارة الدولية، في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك الداخلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع اكبر، و هي ثانيا تتغلب على ضيق السوق الداخلي.

ومهما يكن من أمر فان مبادئ ادم سميث في حرية التجارة يعاب عليها أنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة، فكيف يمكن للدول ذات التفوق المطلق طالما ليست

[1] مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 31.

لديها قدرة على التصدير؟ إن ذلك يعني اتجاه الدول المتخلفة إلى الانعزال عن التجارة الدولية لضعف مقدرتها على الدفع؟ وفي نفس الوقت عدم إيجاد أسواق للدول التي لديها تفوق مطلق لتصريف فائض إنتاجها، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى انكماش حجم التجارة الدولية، و السؤال الذي طرح على سميث و لم يجد له جواب في حالة أن تكون ميزة لبلد واحد في إنتاج كلتي السلعتين هل في هذه الحالة يمكن اعتبار التجارة الدولية مربحة؟ هذا السؤال تكفل بالإجابة عنه دافيد ريكاردو من خلال نظريته النفقات النسبية.

2- نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو):

يرى ريكاردو إن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافيا لقيام التجارة الدولية و انه يلزم اختلاف النفقات النسبية لقيامها، فما المقصود بالنفقات النسبية[1]؟ يقصد بها أحد معنيين مترادفين:

أ. النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين.

أو

ب. النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد.

وفي صدد شرح نظريته وضع ريكاردو مجموعة من الفروض:

- أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة النقود؛
- أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين؛
- لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية؛
- تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج، بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة، وأن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.

[1] فؤاد هاشم عوض، "التجارة الخارجية والدخل القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص27.

وعلى ضوء هذه الفروض تقوم التجارة بين دولتين إذا كانت النفقة النسبية للسلعتين في إحداهما مختلفة عن النفقة النسبية للسلعتين في الأخرى فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل، ولشرح نظريته وضع ريكاردو المثال الآتي:

جدول رقم-01-02: نفقة الإنتاج

	الخمر	**المنسوجات**
البرتغال	80 سا	90 سا
انجلترا	120 سا	100 سا

المصدر:أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977، ص19.

من خلال الجدول يظهر أن إنتاج وحدة واحدة من الخمر في انجلترا يحتاج إلى 120 ساعة عمل في السنة، بينما إنتاج وحدة المنسوجات يحتاج إلى100 ساعة عمل في نفس الفترة، ومن الناحية الأخرى، فان إنتاج نفس الكميات من الخمر والمنسوجات في البرتغال يحتاج إلى 80 و 90 ساعة عمل على التوالي، و هكذا فان انجلترا تستخدم وحدات عمل أكثر من البرتغال لإنتاج كل من الخمر والمنسوجات أو بمعنى آخر فان العمل يكون أكثر كفاءة في البرتغال عنه في انجلترا في إنتاج السلعتين، ومن تم فإن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، لكن البرتغال ستستفيد أكثر بإنتاج الخمر وتصديره إلى انجلترا لأنها تتمتع بميزة نسبية اكبر في إنتاجه لان تكلفة إنتاج الخمر هي (120/80ساعة عمل) تكون اقل من تكلفة إنتاج المنسوجات (100/90 ساعة عمل).

ويترتب على قيام التجارة بين انجلترا والبرتغال استفادة كل منها، فتستطيع البرتغال أن تبادل وحدة من الخمر تكلفتها 80 ساعة عمل بوحدة منسوجات كانت ستكلفها 90 ساعة عمل. وتكون قد استفادت توفير 10 وحدات عمل، وبالمثل فانجلترا عندما تبادل وحدة منسوجات تكلفتها 100 ساعة عمل بوحدة خمر كانت

ستكلفها 120 ساعة عمل تكون قد وفرت 20 ساعة عمل، وبصفة عامة يمكن صياغة مبدأ التكاليف النسبية على النحو التالي:

إذا كان س$_1$، ص$_1$ هي تكلفة وحدات العمل لإنتاج السلعتين س، ص في الدولة الأولى وس$_2$، ص$_2$ هي تكلفة وحدات العمل للإنتاج في الدولة الثانية فان الدولة الأولى ستصدر السلعة س وتستورد السلعة ص، إذا كان:

$$\frac{\text{س } 1}{\text{ص } 1} > \frac{\text{س } 2}{\text{ص } 2}$$

ومعنى هذا أن قبل قيام التجارة تكون السلعة س أرخص نسبيا والسلعة ص أغلى نسبيا في الدولة الأولى عنها في الدولة الثانية أو بطريقة أخرى يمكن استخدام المقارنة:

$$\frac{\text{س } 1}{\text{س } 1} > \frac{\text{ص } 1}{\text{ص } 2}$$

والتي تعني أن تكلفة إنتاج السلعة س تكون اقل في الدولة الأولى عنها في الدولة الثانية بالمقارنة مع السلعة ص.

2- 1 نقد نظرية ريكاردو:

ومع أن ريكاردو لم يبين القوى التي يتوقف عليها تحديد كمية المنسوجات التي سيتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من الخمر عندما تقوم التجارة بين الدولتين، إلا انه افترض وجود منطقة سيكون من المفيد لكلا الدولتين أن يتم تبادل السلعتين داخلها وهذه المنطقة تقع بين نسبتي التبادل اللتين كانتا سائدتين في الدولتين

قبل قيام التجارة بينهما[1] ووفقا لهذه النظرية فان الشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة لأخرى، و عند توافر هذا الشرط فمن مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية اقل، أي بميزة نسبية اكبر، و ذلك بالمقارنة بالدولة الأخرى[2].

ولعل أهم ما خلفته تلك النظرية دفاعها عن التخصص وحرية التجارة، إذ نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، غير أنها لم تسلم من النقد، فهي تهمل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال، كما أنها تهمل نفقة النقل وهي مهمة، وتفترض النظرية استغلال جميع موارد البلد وأنها في حالة تشغيل كامل رغم أن دور التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذا التشغيل الكامل.

يضاف إلى ذلك أن تلك النظرية تقوم أساسا على نظرية في القيمة و التي تبين قصورها عن مطابقة الواقع[3]، فالعمل ليس عنصرا متجانسا مقياسا للقيمة، فهناك من أنواع العمل ما يتباين في نوعه و منها ما يتفاوت في كفاءته، و بالتالي لن تتجه الأجور إلى التعادل داخل الدولة الواحدة، على الأقل في المدى القصير كما تهمل نظرية العمل في القيمة إهمالا تاما دور باقي عناصر الإنتاج الأخرى كراس المال والأرض و التنظيم في العملية الإنتاجية حيث تبني قيمة السلعة عن كمية العمل اللازمة لإنتاجها، و لو أن نظرية العمل في القيمة إنما تقوم هذه العوامل الأخرى في شكل ساعات عمل أيضا، و يجب الإشارة أن القصور الرئيسي لهذه النظرية إنما يكمن في طابع السكون الذي تتميز به.

---

[1] Jean-Louis Muccheilli-Michel Sollogonb L'échange International, Economica, Paris, 1980, P10.

[2] M.Bye, Relations Economiques Iternationales,2e Edition, Dalloz, Paris, 1965, p125.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص20.

لقد رأينا أن ريكاردو قد توصل إلى حصر معدل التبادل الدولي الذي يحقق نفعا للبلدين بين معدلي تبادلهما الداخليين قبل التجارة، لكنه لم يوضح الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي، ولا الكيفية التي بها تتوزع فوائد تقسيم العمل بين الدولتين، وهذا ما تناوله جون ستيوارت ميل في نظريته القيم الدولية التي سنتناولها بالتحليل.

المطلب الثاني: نظرية القيم الدولية (ج.س.ميل):

اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية النفقات النسبية أن التخصص الدولي وفقا لمبدأ النفقات النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى، وأوضح أن التجارة تعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل

الدولي يقع بين هذين الحدين إلا انه لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل لذلك وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وتوصل إلى نتائج هامة.

لقد أوضح ج.س.ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل البلدين على سلع الآخر، أي انه يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة الواردات، ولما كانت صادرات البلد هي واردات الآخر وواردته هي صادرات البلد الآخر، فان معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لابد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر.

ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ولكن كيف يتحدد معدل التبادل الدولي هذا؟. تتلخص نظرية ج.س.ميل في أن منطقة معدلات تبادل السلعتين الممكنة بين الدولتين إنما تتحدد بحدين: الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، و الثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، و بطبيعة الحال فان كل

من معدل من هذين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج الأخرى في الدولة، و داخل هذه المنطقة يتوقف معدل التبادل الفعلي للسلعتين ما بين الدولتين على حالة طلب كل من الدولتين على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى، أما معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماما القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

1- منحنيات الطلب المتبادل:

يرى ميل انه من الضروري أن نجد معدل التبادل الدولي بين المعدلين الداخليين لكل دولة، وتابع تحليله في تفسير العوامل التي تعمل على تحديد معدل التبادل باستخدام الطلب المتبادل ويذهب إلى انه يتأثر بعاملين:

- **أولا:** الكمية المطلوبة والمعروضة أو بعبارة أخرى قانون الطلب المتبادل؛
- **ثانيا:** مرونة العرض والطلب فيميل معدل التبادل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على صادرات الدولة الأخرى مرن أي يتأثر حجم الطلب كثيرا بالتغيرات السعرية.

2- فكرة المرونة وتطبيقها على الطلب المتبادل:

من خلال المثال المقدم في السابق، ذكرنا أن هناك دولتان انجلترا و البرتغال و وجود سلعتين فقط هما المنسوجات والخمر، وأن انجلترا تتمتع بميزة نسبية في المنسوجات، بحيث تصدرها و تستورد الخمر وأن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في الخمور بحيث تصدرها و تستورد المنسوجات، و تأثير مرونة الطلب لكل من الدولتين على سلع الأخرى تنحصر في أننا عند بحث طلب انجلترا على الخمور ننظر إليه على انه طلب سلعة وننظر للمنسوجات على أنها الثمن الذي يدفع في سبيل الحصول على الخمور من البرتغال، وعند

بحث طلب البرتغال على المنسوجات ننظر إلى هذه المنسوجات على انه طلب سلعة وننظر للخمور على أنها الثمن الذي يدفع في سبيل الحصول على المنسوجات الانجليزية.

بهذه الطريقة يمكن أن نعرف ما إذا كان طلب البرتغال على المنسوجات التي تنتجها انجلترا مرنا أو غير مرن أو متكافئ المرونة بالتغير الذي يطرأ على كمية الخمور التي تدفعها عند تغير ثمن المنسوجات فإذا كان ما تعرضه البرتغال من الخمور (أي ما ينفقه المشتري) يزيد بانخفاض ثمن المنسوجات يكون الطلب مرنا، وإذا كان ما تعرضه البرتغال من الخمور ينخفض بانخفاض ثمن المنسوجات يكون الطلب غير مرن، أما إذا كان ما تعرضه البرتغال من الخمور يبقى ثابتا رغم الانخفاض في ثمن المنسوجات يكون الطلب متكافئ المرونة.

وبالمثل يمكن تطبيق نفس الطريقة عند بحث طلب انجلترا على الخمور من البرتغال فننظر إلى الخمور على أنها السلعة و ننظر إلى ما تدفعه انجلترا من المنسوجات على انه الثمن، و قد ذكرنا أن معدل التبادل بين السلعتين لابد أن يقع بين الحد الأدنى و الحد الأقصى لثمن إحداهما بالنسبة للأخرى، وأن جون ستيوارت ميل أراد أن يبين العوامل التي تحكم هدا المعدل في العلاقة بين البلدين، قد أشار إلى أن العامل الأول هو مقدار طلب كل البلدين بالنسبة لطلب الأخر، فادا كان طلب انجلترا على سلع البرتغال اكبر من طلب البرتغال على سلع انجلترا أدى دلك إلى استقرار معدل التبادل لمصلحة البرتغال بحيث يعود عليها النفع الأكبر من التجارة، و أضاف ميل عاملا آخر هو مرونة طلب إحدى البلدين على السلع الأخرى. والسؤال المطروح هل يعود النفع الأكبر من التجارة على البلد ذات الطلب غير المرن أو بعبارة أخرى هل من مصلحة البلد عند دخولها في علاقات تجارية مع غيرها أن يكون طلبها مرن أم غير مرن؟.

يجيب جون ستيوارت ميل بان إذا كان طلب إحدى البلدين على السلع الأخرى غير مرن، أدى ذلك إلى استقرار معدل التبادل لصالحها، بحيث يؤول إليها النفع الأكبر من التجارة أما إذا كان طلب إحدى

البلدين على السلع الأخرى مرنا أدى ذلك إلى استقرار معدل التبادل لغير صالحها بحيث يؤول إليها النفع الأقل من التجارة.

3- نظرية نفقة الاختيار (هابرلر):

انتقدها هابرلر الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي، وهو ينقل هذه الفكرة من ميدان التبادل الداخلي إلى ميدان التبادل الدولي. ونفقة الاختيار الخاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأخرى و التي كان يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج والتي فاتت على المجتمع نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها، و على هذا فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح و إنما هي النفقة التي ضحى بها من اجل إنتاج سلعة من السلع[1] ، ويرى هابرلر أن نفقة الاختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندئذ يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها، وقد صاغ هابرلر قانونه التالي، نسبة التبادل بين سلعتين تكون مساوية لنسبة استبدالها الواحدة بالأخرى. وينتهي هابرلر إلى القول بان أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع، والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي[2].

وقد استخدم هابرلر فكرة نفقة الاختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق ما يعرف بـ "منحنيات الناتج المتساوي" أو ما اسماه بـ "منحنيات الإحلال"، ويبين هذا المنحنى بالنسبة لبلد معين كل المجموعات التي يمكن لهذا البلد أن ينتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال مدة معينة وذلك بكمية محددة من عناصر الإنتاج.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] فؤاد هاشم مرسيً، دروس في العلاقات الاقتصادية الدوليةً، الطبعة الأولى، ص ص 239 – 240.

3- 1 تقييم النظرية:

مهما يكن الأمر فان تحليل هابرلر لم يسلم من النقد فهو – مثلما فعل ريكاردو و ج.س.ميل– لم يجب عن السبب الذي من اجله تختلف النفقات النسبية بين الدول، أو بمعنى آخر لم يجب عن السبب الذي من اجله يختلف منحنى إمكانيات الإنتاج من دولة لأخرى، أضف إلى ذلك أن هذا التحليل – شانه شان كل من ريكاردو و ميل– قد تم على أساس الوحدات الحقيقية (غير النقدية)، و لذا فان أهميته قد تكون محدودة نظرا لبعدها عن الواقع حيث التبادل الدولي يتم عن طريق النقود ولا يأخذ شكل المقايضة إلا في حالات نادرة[1]ولقد كان للاقتصاديين السويديين، ايلي هكشر و برتل أولين الفضل في تطبيق نظرية الثمن على نظرية التجارة الدولية و هذا ما سنتعرض له ببعض التفصيل من خلال المبحث القادم.

المبحث الثاني: النظرية الحديثة والنظرية الماركسية في تفسير التجارة الخارجية

أوضحت النظرية التقليدية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة، سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلاف النسبية بين الدول، أي أن النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة، وقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الاقتصاديين السويديين هكشر و أولين.

[1] محمود يونس، "نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية، 1996، ص 56.

المطلب الأول: نظرية هكشر و أولين:

ترجع نظرية هكشر– أولين سبب التجارة، كما لاحظ الكلاسيكيون فعلا إلى اختلاف النفقات النسبية، لكنهما يضيفان أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج. فقد اعتمد هكشر في تفسيره لهذه الأسباب على افتراضين أساسيين إضافة لما قدمه التقليديون و هما[1]:

- اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة نتيجة اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العوامل؛
- تفاوت النسب من عناصر إنتاج السلع.

ومن هنا يرى هكشر، أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد والناتجة عن كثافة أو قلة عوامل الإنتاج في هذا البلد، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبي، فالتبادل الدولي للمنتجات – في نظرية هكشر– أولين – هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول[2]. على أن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج وما يتبعه من اختلافات نسبية في أسعار تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأسعار السلع المتبادلة وفقا لهذه النظرية. فاختلاف في دالات الإنتاج من سلعة إلى أخرى يعتبر سببا آخر لقيام التجارة الدولية، ويلاحظ أولين أن اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف نسب

أسعار السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة ولقد اعتمد أولين على فكرة أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتبادل الداخلي ومنه فان الأسعار في المجال الدولي تتحدد بنفس المبادئ والقوى التي تتحدد على أساسها في المجال الداخلي.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] R.Barre, Economie Politique, Tome Ii, P.U.F, Paris, 1965, P 605.

وكما أشرنا في السابق فقد جاء تطور النظرية الحديثة على مرحلتين الأولى تتمثل في مساهمة هكشر، وتتلخص في تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في مساهمة أولين الذي بحث أسباب اختلاف الأسعار الثانية كأساس لقيام التجارة الدولية، ولقد تبنى أولين تفسير هكشر لاختلاف النفقات النسبية لأنه يحيط بجانب العرض في الصورة الكلية وقام بتنقيحه ثم أضاف تفسيرا يخص جانب الطلب أيضا.[1]

ولقد قام أولين بتنقيح الفرض الثاني الذي اعتمد عليه هكشر في تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية، فلقد رأى أولين أن القول بان السلع المختلفة تحتاج في إنتاجها إلى مزج عناصر الإنتاج بنسب متفاوتة إنما هو تقدير بديهي و أن ما يهم فعلا هو ضرورة النص على تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي دولة، أي أن إنتاج سلعة ما يتطلب مزج عناصر الإنتاج بنسب معينة لا يمكن أن تتفاوت بين بلد و آخر[2].

وهذا التنقيح الذي يضيفه أولين يمثل بالفعل شرطا ضروريا لكي تكون النظرية صحيحة، إما بالنسبة لظروف الطلب وهي التي تتحدد بعاملين أساسيين:

- أذواق المستهلكين حيث أنها هي التي تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة؛
- الظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج حيث أنها تؤثر على دخول المستهلكين وحجم طلبهم.

وبناءا على العامل الأول يقول أولين أن الأسعار النسبية قد تتأثر بأذواق المستهلكين، مثلما تتأثر بالندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج التي تحدد نفقات إنتاج السلع، ويرى أن تماثل أذواق المستهلكين قد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر.

[1] عبد الرحمن يسري احمد، الإقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية، 2000، ص 70.

[2] نفس المرجع، ص ص 73 – 74.

ما نستخلصه من خلال تحليلنا لهده النظرية هو أن نظرية هكشر – أولين قد أرجعت السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تماثل الأذواق في البلاد المختلفة.

وقد اهتم ساموبلسون بأثر التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج داخل البلاد الواحد، وأتى بنموذج رياضي بين فيه أن التبادل الدولي يمكن أن يحقق مساواة في أسعار عناصر الإنتاج ما بين مختلف الدول المشاركة في التبادل، وذلك تحت ظل عدد كبير من الفرضيات منها: تجانس عناصر الإنتاج بين الدولتين المتبدلتين، ووحدة فنون الإنتاج فيهما وثبات نفقات الإنتاج، وتوافر شروط المنافسة الكاملة، وتنقل المنتجات بدون عوائق. لكن هذه الافتراضات كلها تبعد نموذج ساموبلسون على أن يكون تفسيرا مقبولا للواقع و أن تجعل منه فقط عبارة عن تمرينا رياضيا مفيدا[1]. فتحقيق المساواة فيما بين أسعار عناصر الإنتاج أمر لا يمكن حدوثه في الواقع بالنظر إلى الافتراضات التي تبنى عليها.

1- نقد و تقييم نظرية هكشر – أولين

لقد حاولت نظرية H–O كما رأينا تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية معتمدة على فكرة التوازن العام التي تستند إلى جانبي العرض و الطلب في تحديد أسعار السلع، و لقيت قبولا عامل) خصوصا بعد تطويرها على يد (ساموبلسون) و رغم ذلك فقد تعرضت للعديد من الانتقادات التي من أهمها[2]:

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج؛
- لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك غدا؛

[1] R.Barre, Economie Politique, Op CIT, P605.

[2] جودة عبد الخالق، "مدخل إلى الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، 1978 ، ص ص 59 – 61 .

- أنها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من هدا الوضع إلى ذلك؛
- أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف والواقع مخالف لذلك.

من أجل ذلك فقد قام العديد من الإقتصاديين* بمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة هذه النظرية ولكنها محاولات لم يكن لها صدا كبيرا لأنها كانت جزئية، إلى أن نشر ليونتيف نتائج البحث الذي قام به عن هيكل الاقتصاد الأمريكي، حيث أثير الشك حول مدى صحة نظرية هكشر – أولين فما هي النتائج التي توصل إليها ليونتيف؟

2- لغز ليونتيف:

في عام 1954 نشر ليونتيف بحثا له يتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم، و تدور فكرة هذا البحث في أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة في رأس المال و حسب نظرية هكشر – أولين فإنها سوف تقوم بتصدير سلع كثيفة رأس المال و تستورد السلع كثيفة العمل غير أن النتيجة التي توصل إليها ليونتيف قد بينت أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وقد عرف هذا التناقض بين الدراسة النظرية و الحالة التطبيقية باسم لغز ليونتيف أو تناقض ليونتيف.

* قام ماكدوجال MACDOUGALL على سبيل المثال ببحث مقارن عن صادرات انجلترا و أمريكا، و كان من المتوقع إن تكون صادرات أمريكا أكثر كثافة بالنسبة لرأس المال عن صادرات انجلترا و لكن النتيجة تؤكد عدم وجود فروق بين صادرات الدولتين.

ولقد حاول ليونتيف آن يفسر هذا التناقض، وحتى يظل وفيا لهذه النظرية قال انه خلافا لما هو شائع فإن الولايات المتحدة الأمريكية ذات وفرة نسبية في العمل مقارنة ببقية دول العالم وفسر ذلك بكون إنتاجية العامل الأمريكي وبنفس التجهيز تعادل ثلاث مرات إنتاجية العامل الأجنبي بفعل التنظيم والتسيير الفعال ولذا ينبغي مضاعفة عدد العمال بثلاث مرات [1].

ومهما يكن الأمر، فان محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات (كدراسة "واهل") عن تجارة كندا الخارجية، ودراسة "ستولبروروز كامب" عن تجارة ألمانية الشرقية مع بقية دول شرق أوروبا، التي توصلت معظمها لعدم تأييد نظرية توافر عناصر الإنتاج ليس من ناحية صحتها المنطقية، ولكن من حيث تطبيقها عمليا، ويرجع ذلك أساسا إلى طبيعة الفرضيات التي بنيت عليها نظرية توافر عناصر الإنتاج.

المطلب الثاني: النظرية الماركسية في تفسير التجارة الخارجية

تطرقنا في السابق إلى كل من النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التبادل الدولي، و بينا أساس التبادل، والمنافع التي تعود على كل طرف من الأطراف المشاركة في التبادل، و أهملنا عنصر القوة في دراسة و تفسير ظاهرة التخصص و التبادل الدولي، فهو قائم أساسا على الدفاع عن مصالح الطرف المستفيد من النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي فبالقول بان الطرفين يستفيدان من التبادل، يفهم إن هناك تكافؤ بينهما بحيث لا يستطيع طرف أن يسيطر على الآخر، و هذا مخالف لما سارت عليه العلاقات الاقتصادية الدولية ماضيا، و ما تسير عليه في الوقت الحاضر، و من هنا كان لا بد من النظر إلى ظاهرة التبادل الدولي في إطار مختلف. إطار عدم التكافؤ بين أطرافه، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى النظرة الماركسية للتبادل الدولي، ثم نقدم الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ، وفي الأخير نتعرض للصياغة

[1] زعباط عبد الحميد، "أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية و آثارها على تنميتها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1995 – 1996، ص 21.

الحديثة للنظرية على يد كل من الكاتب الفرنسي ارجيري امانويل A.EMMANUEL، والكاتب المصري سمير أمين.

1- النظرية الماركسية

ترتبط قيمة تبادل سلعة ما في التحليل الماركسي لنظرية القيمة بكمية العمل الضرورية اجتماعيا لإنتاجها، وبما أن قوة العمل تعد سلعة كما في السلع، فهي تتبادل مقابل اجر يساوي قيمة المواد الضرورية لإعادةإ نتاجها (حد الكفاف) لكن هذه السلعة (قوة العمل) تتميز بإنتاجها لكمية من السلع أكثر من الكمية الضرورية لإعادة إنتاجها والفرق بين الكميتين هو ما يعرف بفائض القيمة[1].

وقد تبنى الفكر الماركسي وجهة نظر معاكسة للفكر الرأسمالي، إذ يقول بان التوزيع العادل للمنافع لا يمكن أن يحدث في ظل النظام الرأسمالي الدولي القائم، وأن هناك دولا ما تزال فقيرة ومستغلة لأنها كانت خاضعة للنظام الرأسمالي وأن هذه الدول ستبقى كذلك طالما أنها تشكل جزءا من هذا النظام، حيث أن السوق الدولي يقع تحت السيطرة الاحتكارية للدول المتقدمة ولذلك فهو يعمل كمكسب لبقاء الدول النامية مرتبطة به[2]. "فالنظرية الماركسية تبين أن تفسير وتطور الرأسمالية لا يتطلب اللجوء إلى التجارة الخارجية لأنها لا تعدو أن تكون متنفسا لصرف الإنتاج الرأسمالي خارج البنية الرأسمالية"[3].

و من هذا المنظور فليست لها فائدة بالنسبة للدول المتخلفة و لا تزيد إلا في تبعيتها للدول المتقدمة لكن السؤال المطروح هو هل الأسواق الخارجية ضرورية أم لا لبقاء الرأسمالية؟.

---

[1] Bernard Guillochon, Théories de l'Echange Internationales, 1er Edition, P.U.F, Paris, 1976, P171.

[2] جون ادلمان سيرو، "سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987 ، ص 153

[3] زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ترى روزا لكسمبورغ R.LUXEMBOURG انه لا الرأسمالية التنافسية ولا الرأسمالية الاحتكارية تستطيع لوحدها حل إحدى تناقضاتها الأساسية وهي تحقيق فائض القيمة، وأن الحافز على الاستثمار في الدول الرأسمالية هو وجود منافذ خارج القطاعين الداخليين للإنتاج، وظهور وتطور الرأسمالية لم يكن إلا بوجود تشكيلات اقتصادية غير رأسمالية.

وانطلاقا من تحليلها تلخص ر.لكسمبورغ إلى أن الرأسمالية غير قادرة على بيع السلع الإنتاجية والاستهلاكية في السوق الوطنية، بل تحتاج إلى أسواق خارجية لتصريف الفائض من الإنتاج، وتوجد هذه الأسواق خارج التشكيلات الاقتصادية الرأسمالية. أي أن الرأسمالية هي في حاجة ماسة إلى وجود هذه التشكيلات الاقتصادية غير الرأسمالية تضمن لها بيع منتجاتها بأسواقها وبالتالي تحل لها تناقضها الأساسي وهو تحقيق فائض القيمة[1].

وما دامت أن الرأسمالية غير قادرة على تحقيق فائض القيمة أو جزء من فائض القيمة داخل حدودها، فتبقى المنافذ الخارجية ضرورية للمساهمة في تحقيق فائض القيمة، "فالطلب على المنتجات الرأسمالية لن يتأتى إلا من مناطق غير رأسمالية على الصعيد الداخلي، أو من طلب بلدان أجنبية في مرحلة ما قبل الرأسمالية"[2].

وسترى الآن كيف عالج لينين LENINE ضرورة عدم وجود الأسواق الخارجية الرأسمالية، فهو يتفق مع كارل ماركس، و انتقد تحليل ر. لكسمبورغ فتحليلها يوحي بان استمرار وجود الأسواق غير الرأسمالية

[1] محمد حشماوي، " التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 41.

[2] B.Nezeys, Commerce International, “Croissance et Développement ”, Economica, Paris, 1990, PP 14 −15.

كمنفذ لتصريف المنتجات الرأسمالية كفيل باستمرار هذه الأخيرة و هذا ما يتناقض مع التحليل الماركسي الذي يقول بان التناقضات الداخلية الرأسمالية، تؤدي إلى القضاء عليها[1].

ففي كتابه "**الإمبريالية المرحلة العليا للرأسمالية**" الصادر سنة 1917 عرف لينين الامبريالية بما يلي[2]: "هي ظهور المؤسسات الاحتكارية، وظهور ظاهرة تصدير رؤوس الأموال، واكتمال التقسيم الجغرافي والاقتصادي للعالم بين الاحتكارات والدول الرأسمالية".

وانطلاقا من إعادة الإنتاج الموسع لكارل ماركس، يرى لينين انه يمكن على الأقل نظريا تجاوز التجارة الخارجية، حيث أن إعادة الإنتاج الموسع يمكن أن تتم بدون اللجوء إلى المنافذ الخارجية. إذا فهو يتفق مع ماركس في تحليله لكنه يحاول أن يعطي معنى للحقيقة التاريخية التي يعيشها ويلاحظها ويستنتج أن المنافذ موجودة مع وجود الامبريالية.

ويمكن تخصيص جواب لينين في هذا الخصوص كالتالي:"بدون شك أن المنافذ الخارجية ليست ضرورية لبقاء الرأسمالية عن حلول لأزمتها، فإضافة لعدم تساوي الادخار و الاستثمار تعرف الرأسمالية باستمرار تناقضات عميقة فتحاول تجاوزها بكل الوسائل وخاصة بالتبادل الخارجي" [3].

2- الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللا متكافئ

ظهر منذ الخمسينات في كتابات بعض الاقتصاديين مثل سنجر و ميردال و بريبش أن الدولة المتخلفة تعد الطرف الأضعف في عملية التبادل بمعنى أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة والتي تشكل الأقلية الغنية، و مجموعة الدول النامية و التي تشكل الأغلبية الفقيرة هو تبادل لا متكافئ.

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

[2] Bernard Guillochon, Théories de l'Echange Internationales, Op Cit, P 176.

[3] Bernard Guillochon, Théories De L' échange Inégal, Ed PUF, Paris, 1976, p160.

فمن ناحية، نجد أن ميردال G.MYRDAL، قد بنى تحليله على أساس أن التبادل الدولي لا يؤدي إلى التساوي في الدخول، وبين أن ما تدعيه النظرية التقليدية والنظرية التقليدية الجديدة من اتجاه نحو التساوي أمر يتناقض مع الصيرورة التاريخية، وذلك يرجع أساسا إلى فروض هذه النظريات، و أهم هذه الفروض فرض التوازن المستقر، و فرض انسجام المصالح، و فرض المنافسة الكاملة، ومعروف في الفكر الغربي التقليدي في مجال التبادل الدولي انه جعل من فكرة التوازن عمادا أساسيا للتحليل.

ويرد ميردال على هذه الافتراضات كالتالي.[1]

- العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية، أي ليس هناك توازن مستقر ومعنى ذلك إن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج والدخول يؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى تزايد هذه الاختلافات.
- انسجام المصالح ما هو إلا تعبير عن وجهة نظر المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي وذلك ليس حال الدول المختلفة.
- فكرة المنافسة لا وجود لها في الواقع في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، في ظل ما تعيشه هذه الدول من ظروف صعبة.

ويستنتج ميردال – بناء على ذلك – انه إذا كانت العملية الاقتصادية تراكمية وسلمنا بعدم وجود المنافسة الكاملة من الناحية العملية. فالنتيجة تكون ازدياد اللامساواة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بسبب عدم التكافؤ بينهما في التبادل.

من ناحية أخرى نجد إن رؤول بريبش R.PREBISH قد أشار إلى عدم التكافؤ بين الدول أطراف التبادل أي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وما يعود على الدول المتخلفة من ضرر باعتبارها الطرف الأضعف، وقد ركز بريبش على احد صور هذا الضرر و هو تدهور معدل التبادل الدولي للدول المتخلفة

[1] جودة عبد الخالق، "مدخل إلى الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 79 إلى 93

وعليه طرح استنتاجه أن على الدول المتخلفة ترك مبدأ حرية التجارة، واعتناق سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعتها الوطنية في الداخل[1]، وهو بذلك تبنى موقفا مماثلا لذلك الذي دعا إليه الكاتب الألماني فريدرك ليست في القرن التاسع عشر.

وإذا ما قارنا أفكار كل من ميردال وبريبش وما قدمه ماركس[2] وغيرهم في هذا الخصوص لوجدنا أن هذه الأفكار قد وضعت إطارا فكريا، لكنه لم يصل إلى مستوى النظرية، إلا انه كان محاولة لبناء صرح نظرية جديدة في التبادل اللا متكافئ والتي سنقدم صياغتها الحديثة فيما يلي.

3- الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللا متكافئ

في مؤلفه الذي نشر عام 1969 بعنوان التبادل اللا متساوي L'ECHANGE INEGAL بين ارجيري امانويل A.EMMANUELطبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ووصفها بأنها تتميز بعدم المساواة أي أن التبادل بينهما غير متكافئ.

يرى امانويل أن التبادل اللامتكافئ ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول الغنية يجعل هذه الدول تستغل الدول الفقيرة[3]، ولا يتولد عن هذا التبادل أرباح احتكارية تحصل عليها المؤسسات الرأسمالية فقط بل يوفر كذلك الدخول والعمل للعاملين في الدول الصناعية، على حساب الدول المتخلفة ونميز هنا بين قوتين مكونتين لمعدل الاستغلال وهي الأرباح الزائدة التي يحصل عليها المساهمين برأس المال، والأجور الزائدة تمثل الفرق بين دخول الأفراد في الصناعات المتطورة وبين الأجر الزهيد للعامل الزراعي في بلدنا.

وحتى يستطيع امانويل تفسير نظريته فرق بين صورتين للتبادل الدولي:

---

[1] محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] M.Bye et Didebernis, R.E.T ? Op cit, P 452-458.

[3] Denis – Clair Lamment, les Economies du Tiers – Monde, Armand-Collin, Paris, PP208-210.

أولا: عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال• مختلف في الدولتين (فنون الإنتاج مختلفة) ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، هنا فان أسعار الإنتاج – التي تتضمن مساواة معدل الربح– تكون بحيث أن إجمالي ساعات العمل (المباشر وغير المباشر) للدولة المتقدمة تحصل في السوق العالمي على الكثير من المنتجات إذا ما قورنت بساعات العمل الإجمالي للدول المتخلفة و يرى البعض منهم شارل بتلهيم BETTELHEIM أن التبادل هنا يكون غير متكافئ بسبب اختلاف الإنتاجية[1].

ثانيا: عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال متماثلا في الدولتين و لكن معدلات الأجور مختلفة (الأجر في الدول المتخلفة اقل منه في الدول المتقدمة) هنا تحصل الدولة المتخلفة عن طريق التبادل الدولي اقل مما تحصل عليه الدولة المتقدمة، أي أن قيام التجارة يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من البلد ذي الأجر المنخفض إلى البلد ذي الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي و هذا ما اسماه امانويل التبادل اللامتكافئ، أما عن سمير أمين، فقد بين أن ما يصفه إيمانويل بالتبادل اللامتكافئ مناظر لما يحدث في الواقع وأعطى مبرره في ذلك والمتمثل في[2]:

- من ناحية، نجد أن القطاع الحديث ويشمل البترول والمناجم والمزارع الحديثة في الدول المتخلفة أو كما اسماها دول الهامش، يساهم بما لا يقل عن ثلاثة أرباع صادرات هذه الدول أي 26 مليار دولار في عام 1966 من إجمالي مجموع الصادرات التي تبلغ قيمته 35 مليار دولار.

ولو أن الدول المتقدمة أو دول المركز كما اصطلح على تسميتها، قامت بإنتاج هذه المنتجات بإتباع نفس الأساليب المستخدمة في الدول المتخلفة لوصلت قيمتها إلى 33 مليار دولار. وذلك يعود إلى ارتفاع

• ويقصد بالتركيب العضوي لرأس المال في المفهوم الماركسي نسبة المال الثابت إلى رأس المال المتغير.

[1] جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 87-88.

[2] سمير آمين، "التطور اللا متكافئ –دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة"، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، ط3، 1980 ، ص ص 113-114 .

الأجور وبالتالي تكلفة الإنتاج، على اعتبار أن هذه الدول المتخلفة لا تحصل في الواقع إلا على 76 % من ثمن صادراتها.

ولم يقتصر سمير أمين على صادرات القطاع الحديث بل أن المنتجات التقليدية التي تصدرها الدول النامية تعاني بدرجة أكبر. فقد بلغت قيمتها سنة 1966 حوالي 9 مليار دولار، و لو صححت هذه القيمة بحيث تعكس معدل الأجر الدول المتقدمة، وذلك بضربها في معامل اختلاف الأجر وهو نسبة الأجر لوحدة الناتج في الدول المتقدمة إلى الأجر لوحدة الناتج في الدول النامية، و هذه النسبة هي 2.5 لأصبحت قيمة الصادرات التقليدية تساوي 23 مليار دولار، و بذلك يكون تحويل القيمة من دول الهامش إلى دول المركز في حدود 22 مليار دولار، (34–26) + (23–9) و هي تمثل حوالي 39 % من إجمالي صادرات الدول النامية من القطاعين الحديث و التقليدي و هي بذلك تمثل ضعف حجم المعونات و رؤوس الأموال الخاصة المتجهة من المركز إلى الهامش و الذي يقدر بـ 15 % من الناتج القومي للدول النامية، و يرجع ذلك أساسا إلى التبادل اللامتكافئ.

و لكي يمكن قياس مدى التبادل اللامتكافئ، فقد استعان سمير أمين بنموذج سترافا STRAFFA الذي استخدمه قبل ذلك اوسكار براون OSCAR BRAUN[1]، و قد افترض هذا الأخير وجود سلعتين تنتجان في اقتصاد ما. كما افترض أن السلعة الأولى تنتج في الدولة المتقدمة "أ" والسلعة الثانية تنتج في الدولة المتخلفة "ب" و ميز بين الحالتين: حالة تساوي الأجر في الدولتين أ، ب، أما الحالة الثانية فيكون اختلاف في الأجر في الدولتين و يكون في الدولة المتخلفة اقل منه في الدولة المتقدمة، و بالتالي فان السعر في الدولة "أ" سيكون إضعاف السعر في الدولة "ب" عندها سينخفض سعر السلعة المنتجة في الدولة "ب" ومعنى ذلك أن تتدهور معدلات التبادل الخاصة بالدولة "ب".

[1] محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

وخلاصة القول إن عدم التساوي في الأجور يرجع لأسباب تاريخية، التكوينات الاجتماعية المختلفة في الدولتين يشكل نمطا معينا من التخصص ونظاما للأسعار الدولية تجعل اللا تكافؤ أبديا، بالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى تدعم هذا الاتجاه من أهمها:

- وجود الشركات متعددة الجنسية، وهي شركات احتكارية، تسيطر على عمليات إنتاج وتوزيع المواد التي تنتجها الدول المتخلفة، مما يسهل تحويل موارد دول الهامش نحو دول المركز.
- احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمغالاة في أسعارها مما يترتب عليه تبعية تكنولوجية وأكثر من ذلك سيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة.

3- 1تقييم النظرية:

إن محاولة تقييم النظرية – نظرية التبادل اللامتكافئ – لا بد أن تأخذ في الاعتبار حداثة النظرية و أن بنائها الفكري لم يكتمل بعد و مع ذلك فقد جاءت بإسهامات ايجابية نجملها فيما يلي :

- أدخلت النظرية عنصر القوة في تحليل التبادل الدولي، وهي بدلك أكثر انسجاما مع منطق الظواهر الاقتصادية الحديثة، كما أنها تنسجم مع الاتجاهات الجديدة في النظرية الاقتصادية بوجه عام؛
- تفيد هده النظرية في فهم التطورات الاقتصادية التاريخية، خاصة ظاهرة انقسام العالم بشكل حاد إلى شمال غني وجنوب فقير، وتلقي الضوء على كيفية استغلال الأول للثاني.

لكن ما يعيب النظرية هي أنها ركزت على نتائج التبادل مهملة أسبابه، فمن خلال النتائج المتوصل إليها، فالنظرية تقرر أن المستفيد من التبادل هو الطرف القوي (الدول المتقدمة)، وعلى حساب الطرف الضعيف (الدول النامية) أمام بالنسبة لأسباب قيام التبادل فهي لا تعطي تفسيرا للظاهرة.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

اجتهدت النظرية التقليدية في عديد من المحاولات من اجل تفسير التجارة الدولية، وكانت في كل محاولة تريد الابتعاد وتفادي سلبيات سابقتها ومحاولة الاقتراب من الواقع، واقع التبادل التجاري لكن هذا الواقع كان يؤكد في كل مرة خلاف ما قدمته تلك المحاولات. حيث وجد أن نسبة قدرها 66 % من إجمالي حجم تجارة الدول المتقدمة الصناعية الإثني عشر تتم بين هذه الدول بعضها البعض، و أن جانبا كبيرا من هذه التجارة يتمثل في تصدير و استيراد منتجات متماثلة [1].

انطلاقا من هذا الواقع الاقتصادي كان لزاما التقصي والبحث، من اجل محاولة تقديم تفسيرا للتجارة الدولية، ليكون أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد. وقد سارت هذه المحاولات في اتجاهين.[2]

الاتجاه الأول سيرى تطوير نظرية المزايا النسبية ونسب عناصر الإنتاج حتى يمكنها علاج ما ظهر من مشكلات، فالانتقادات التي وجهت للنظرية، لا تمنع من أنها قدمت الكثير من التحليلات والتي كانت ذات فعالية.

الاتجاه الثاني يرى أن هذه النظرية قد استخدمت أدوات تحليل لا تتلاءم مع تفسير التجارة الدولية المعاصرة، وكان من الأجدر إيجاد نموذج أكثر قدرة على إعطاء تفسير أكثر قبولا وعمومية للأوضاع القائمة.

[1] زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990 ، ص 72 .

[2] سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم"، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993 ، ص 181 .

وسوف نتناول هذه الاتجاهات بإلقاء الضوء عليها ومحاولة تقديم مختلف التفسيرات التي جاءت بها كنظرية ليندر ودورة حياة المنتج، وقبلها سوف نقدم العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الدولية، وذلك من اجل فهم تلك الاتجاهات ودورها في تفسير مجال التجارة الدولية.

1- العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الدولية

إن التيارات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مترابطة ومتفاعلة ويمكن إرجاع أهمها إلى ما يلي:

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في البعض منها وهذا يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحيث تكون صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين. وإذا كانت الدول التي اخذ فيها هدا التركيز في مصادر الثروة الطبيعية شكل مواد أولية صناعية قد استطاعت عن طريق التقدم العلمي أن تدخل كثيرا من التنويع على مختلف صادراتها من خلال التصنيع بالإضافة إلى العوامل السياسية والتي مكنتها من السيطرة على دول تابعة لها، فان الدول المركزة في مصادر ثروتها على المواد الأولية الزراعية فإنها لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة في مرحلة مبكرة من تاريخها كانت تحت سيطرة الاستعمار الأجنبي.

بالإضافة لما سبق فالارتباط الوثيق لحجم الدولة والمساحة الجغرافية التي تشغلها يؤثر هو الأخر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة.

- تغير الميزة النسبية: لما كانت العوامل التي تتفاعل في تشكيل اتجاهات التخصص الدولي لا تبقى ثابتة عبر الزمن فان تبيان التخصص الدولي وبالتالي اتجاهات التجارة الدولية بتغير العوامل التي تداخلت في تشكيله.

فمثلا إذا تغيرت الأذواق فانه ليس من الممكن فقط أن تتغير أنماط الطلب بل من الممكن أيضا أن تتغير التجارة الدولية نفسها، وهذا ما يسميه نوركس NURKSC" اثر التقليد أو المحاكاة" فتغير الأذواق يمكن أن يسبب تغيرا في المزايا النسبية و عندما تتغير الأثمان النسبية، فانه يصبح بالإمكان التحول إلى تصدير منتج آخر أكثر ربحا.

بالإضافة إلى ذلك فإن الواقع يظهر تغيرا مستمرا في حجم العناصر الإنتاجية المتوافرة أو في المستوى التكنولوجي، مما يؤثر على إمكانيات الإنتاج لدى كل من الدول المشاركة في التبادل، الأمر الذي ينتج عنه تغير لبيان التخصص الدولي واتجاهات التجارة الخارجية.

فعناصر الإنتاج بأنواعها معرضة للتغير خلال مراحل الإنتاج إذ قد يزيد حجم القوة العاملة بنمو السكان، وقد يزيد عدد العمال المؤهلين بانتشار التعليم والتدريب الفني والتوجيه المهني، كما يمكن لرأس المال أن يزيد مع تزايد الميل للادخار والتراكم الرأسمالي، وخاصة إذا ما صاحب نمو الدخل تغيرات في توزيعه لصالح الطبقات الأكثر ميلا للادخار، وحتى الموارد الطبيعية يمكن أن تزيد هي الأخرى سواء عن طريق اكتشاف جديد أو زيادة في استخدام المتاح منها [*]، زيادة على ذلك فانه لا يمكن تجاهل التغيرات التي تطرأ على فنون الإنتاج بسبب معدلها السريع في وقتنا الحالي. فالواقع يؤكد التغير في أساليب الفن الإنتاجي داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول، نظرا لتقدم البحث العلمي وتقدم وسائل نقل المعرفة.

هذا من شأنه أن يغير نسب التأليف بين عناصر إنتاج السلعة الواحدة كما انه يزيد من الاختيار بين وسائل فنية متعددة كما يؤدي إلى احتمالات الإنتاج، وبنفقات نسبية منخفضة، سلعا تعتمد على عناصر

[*] باستطاعة السياسة الاقتصادية الرشيدة أن تتغلب على ندرة العناصر الإنتاجية، وتعتبر الولايات المتحدة وألمانيا مثالين لحالة الميزة النسبية وقد كانت في الأصل مصدرتين للسلع الزراعية ثم اكتسبت مزايا نسبية جديدة في تصدير السلع المصنعة في نهاية القرن التاسع عشر.

إنتاج نادرة، وتغير فنون الإنتاج وانتشارها من دولة لأخرى قد يدخل تعديلات على نمط التجارة الدولية وهو ما تتجلى أهميته بصفة خاصة في حالة ألمانيا واليابان.

وانتشار الفن الإنتاجي من دولة إلى أخرى قد يؤدي إلى فقدان بعض الدول لمركزها الاحتكاري، وأحسن مثال على ذلك انجلترا عندما فقدت احتكارها لفن إنتاج المنسوجات وكثير من المنتجات الصناعية الأخرى، وفقدان الدول احتكارها لفنون ليس بالضرورة ظاهرة خطيرة طالما أن هذه الدولة باستطاعتها ابتكار فنون أخرى وبالتالي منتجات جديدة. لذلك نجد أن جانبا كبيرا من التجارة الدولية تقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها من حيث الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

***التجارة ونفقات النقل:**

على عكس ما افترضته نظرية التجارة الدولية تؤثر نفقات النقل في تيار واتجاه التجارة الخارجية. فعند وجود نفقة نقل لن تساوي الأثمان في الدولتين، وسوف تؤدي التجارة بينهما إلى زيادة الأثمان في الدول المصدرة وتخفيضها في الدولة المستوردة وسوف يختلف ثمن التوازن في الدولتين بمقدار نفقة النقل. على انه من ناحية قد تكون نفقة النقل سببا في قيام التجارة الخارجية وذلك عندما يكون استيراد السلعة يكلف الدولة تكلفة اقل من الحصول عليها داخليا من موقع بعيد نسبيا فالفاصل الاقتصادي وليس الفاصل المادي هو العامل الهام كما يقول كندلبرجر.

وتتأثر نفقات النقل بعوامل عديدة منها الوزن والحجم والخصائص المميزة للسلعة والقيمة والمسافة ووسيلة المواصلات...الخ. وعلى ذلك إذ ما أخذت نفقات النقل في الاعتبار فسوف يكون هناك كثير من الأمور تتعدى الميزة النسبية وحدها إذ تؤثر تلك النفقات تأثيرا كبيرا على توطن الصناعة.

وتؤدي نفقات النقل إلى تقسيم الصناعة إلى ثلاث مجموعات[1]صناعة تقوم قرب المواد الخام وصناعة تقوم قرب أماكن الأسواق وصناعة حرة تقام في أي مكان. ومما لا شك فيه أن التقدم العلمي في قطاع النقل والاتجاه العام نحو انخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية وكذلك إدخال سلعا جديدة في التبادل الدولي، كانت نفقات النقل المرتفعة تقف عائقا في تداولها.

*** الشركات متعددة الجنسيات كنتاج لقوى احتكارات القلة:**

ففي كافة الدول الرأسمالية يسيطر على أهم فروع الإنتاج بها عدد من الشركات الضخمة كثيرا ما يتعدى نشاطها الحدود الوطنية إلى الخارج. لذلك ترتبط هذه الاحتكارات يبعضها البعض باتفاقات جعلت من الكارتلات الدولية ظاهرة حاصلة يخضع لها الجانب الأكبر من تيارات التجارة الدولية [*]وتنطبق هذه الظاهرة في أسواق التصدير والاستيراد الدولية فيما يتعلق بالفروع الإنتاجية التي تغلب فيها المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، والتي تخضع بدورها لعدد قليل من المشروعات التجارية الكبيرة. تلك الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية واتجاهاتها الأساسية، والشركات متعددة الجنسيات هي على الأغلب أكثر الشركات حجما في بلادنا الأم، ومن ثم تقوم بدور هام في التجارة السلعية لهذه الأخيرة ومنه في التجارة السلعية الدولية.

من جهة أخرى فان قيام هذه الشركات بالاستثمار في أسواق البلاد المضيفة سواء المتقدمة أو النامية لا يعني إطلاقا التخلي عن تجارة الاستيراد و التصدير السلعي مع هذه الدولة المضيفة، بل قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادتها بصورة نسبية ومطلقة، وقيام الشركات متعددة الجنسيات بالإنتاج في دول

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 82

*اتحاد المنتجين أو (الكارتلات) يوجد به اتفاقا رسميا على السعر وعلى حصة كل من المنتجين في السوق، و هو الأمر الذي تتميز به احتكارات القلة.

متعددة يرجع إلى حرص رأس المال الدولي على اختيار انسب الأماكن لتوطين مشروعاته بما يحقق له أعلى ربحية [1].

فالشركة متعددة الجنسية ترسم استراتيجية طويلة المدى وعلى مستوى الاقتصاد العالمي ككل، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى تحويل العالم إلى حقل اقتصادي واحد، أي مجال لنشاطها لا تعوقه الحواجز الناجمة عن الحدود السياسية أو السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول.

وباتساع شبكة انتشار تلك الشركات في غالبية دول العالم وبزيادة أعدادها وحجم أعمالها وأرقام مبيعاتها والأرباح التي تحققها، وبزيادة نصيبها في التجارة الدولية وفي حجم الاستثمار المحقق في البلدان التي تتوطن فيها أصبحت هده الشركات تمثل أحد الملامح الرئيسية للاقتصاد الدولي والفاعل الرئيسي في عملية تدويل الإنتاج على المستوى العالمي.

2- المظاهر الحركية للتجارة الدولية :

حتى هذه النقطة كان التحليل المقدم عن التجارة الدولية قد تم في إطار التحليل الساكن، ذلك التحليل الذي يدرس أنماط التجارة عند نقطة زمنية، مع ثبات القوى التي تحدد أنماط التجارة، وفي ظل هذه الافتراضات فعندما نصل إلى وضع التوازن الدولي، فان حجم واتجاه التجارة علاوة على معدل التبادل الدولي لن يتغير، ولهذا أردنا الحصول على صورة أكثر دقة لأنماط التجارة، يجب أن نأخذ في اعتبارنا الجوانب الديناميكية للتجارة الدولية، أي كيف تتغير محددات التجارة بمرور الوقت.

ومن خلال هذه النظريات سوف يأخذ التحليل في الاعتبار تأثير التغير في عناصر الإنتاج التي تملكها الدولة والتغير التكنولوجي، والتغير في أنماط الطلب والاضطرابات العشوائية على نمط التجارة الدولية.

[1] عادل احمد حشيش و آخرون، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 ، ص ص 56 -57 .

ولقد وضع بعض الاقتصاديين افتراضات عديدة و قدموا تحليلات مختلفة تتعلق بتطور ظروف الطلب والعرض، وآثار هذا التطور على التجارة الدولية، فنجد مثلا أن ليندر LINDER قد اخذ في اعتباره المنافسة الاحتكارية وفاضل بين المنتجات – الأولية والصناعية– في حين ربط فيرنون VERNONبين الاحتكار والميزة النسبية عن طريق ما اسماه بدورة المنتج. أما جونسون JOHNSON فقد حاول الجمع بين هذه العناصر المختلفة في ديناميكية شاملة، وسنتناول هذه التحليلات الديناميكية فيما يلي:

2-1 تحليل ليندر:

تقدم نظرية ليندر نموذجا لتفسير التجارة الدولية يختلف في منهج تحليله ومضمونه، وبالتالي في نتائجه، حيث يتبع طريقا مختلفا، إذ يتبع منهج التحليل الديناميكي، بحيث لا يكتفي بمقارنة وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة، بل يركز أيضا على مسار الاقتصاد القومي انتقالا من هذا الوضع إلى ذلك. وعند تفسيره للتبادل الدولي فقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين دول لا يوجد فيما بينها اختلافات جوهرية في هباتها من عوامل الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين دول متخلفة ودول متقدمة وترجع إلى عوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد[1]

فتجارة المواد الأولية – حسب ليندر– إنما ترجع إلى أمر واقع: توافر الموارد الطبيعية من المواد الأولية في الدول المتخلفة من ناحية، و ندرتها والحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يتعارض مع نظرية هكشر – أولين، حيث انه بسبب الفرق الكبير بين الهبات من الموارد في المجموعتين فانه ينتج عن ذلك تخصص مطلق لكل منهما، ولكن العوائد الراجعة إلى وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية لا تقترب من التعادل بفعل التجارة، وإنما تتزايد احتمالات تعادلها بسبب الاختلافات في نسب رأس المال والعمل في كل من هاتين المجموعتين من الدول.

[1] محمود يونس، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية، فان الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي، والذي يسميه ليندر الطلب الممثل LA DEMANDE REPRESENTATIVE على سلع التصدير، وبمعنى آخر فإن وجود طلب داخلي على السلع يعد شرطا ضروريا وليس كافيا، لان تكون هذه السلع صادرات محتملة إذا ما كان هذا الطلب من الأهمية بحيث يخلق ميزة نسبية لهذه السلع[1]. ومنطقه في ذلك هو كما يأتي[2]:

- اتساع السوق قد ينجم عنه وجود ميزة نسبية حيث الحافز على التجديد يكون كبيرا، بمعنى أن وجود الطلب الداخلي يمكن المنتج من الإنتاج محليا وبذلك يستطيع حل المشاكل التي قد توجد عند استخدام أحد الفنون الإنتاجية الجديدة ثم ينطلق بعد ذلك إلى السوق الخارجي؛
- زيادة حجم الإنتاج قد تؤدي إلى وفورات الحجم خصوصا إذا كان المجال الصناعي متقدما بدرجة كافية؛
- لا يمكن تعديل نوع السلع أو تطوير سلع جديدة إلا في السوق المحلي، حيث تكون الظروف مواتية التعديل والتطوير بسبب العلاقة المباشرة بين المنتج والسوق وذلك أمر ضروري لتحقيق الميزة النسبية؛
- استجابة المنظمين لفرص الربح، الدين يكونون على دراية بها في السوق المحلي وبعد مرور فترة في الإنتاج لهذه السوق فقد تتاح فرص البيع بعد ذلك في الأسواق الخارجية، وسبب ذلك يعود إلى أن دوال الإنتاج من الممكن ألا تكون واحدة في كل الدول على عكس ما أقرته نظرية هكشر-أولين. فدوال الإنتاج للسلع التي يوجد عليها طلب في السوق المحلي تختلف عن تلك الخاصة بالسلع التي لا يوجد عليها طلب في هذه السوق.

[1]S.Linder, An Essay Interade And Transformation, New, John Wile yard Sons, 1961.P87.

[2]M.Bye-G.Debenis, R.E.I, Op Cit, PP245-248.

مع ذلك، فان الدولة لن تقوم بتصدير السلعة أو السلع التي يكون الطلب الداخلي عليها قويا إلا لدولة أو دول تكون على استعداد لاستهلاكها. ذلك أن الكمية المستهلكة منها وطبيعتها تعتمد على مستوى المعيشة ومن ثم على مستوى الأجور إلى حد كبير، فالسلعة التي تلائم مستوى المعيشة الداخلي في دولة ما لا يمكن تصديرها إلا لدول تتشابه فيها مستويات الأجور ودخل الفرد ومن ثم هبات عوامل الإنتاج وعلى ذلك، فالتماثل في هبات عوامل الإنتاج يسهل التجارة والعكس صحيح.

إن قائمة السلع المطلوبة داخل أي اقتصاد بالإضافة إلى نوعية هذه السلع تعتمد بدرجة كبيرة على متوسط دخل الفرد بالدولة وحالة نموها، فإذا كانت الدولة المصدرة ذات مستوى عال من التصنيع، فانه من المرجح أن تجد لها أسواقا جذابة في الدول الأخرى ذات التفضيلات المثيلة أي في الدول الصناعية الأخرى بدلا من الدول النامية. ولهذا فليس من الغريب أن تتم تجارة العالم في معظمها بين الدول المتقدمة (الصناعية)[1].

وعلى ذلك فان التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب فيها مستوى الدخل المتوسط. ولهذا تمثل الفروق في متوسط الدخل بين الدول عقبات أمام التجارة المحتملة، فالسلع التي تنتج بكفاءة في بلد ما لا تكون مطلوبة في بلد آخر بسبب اختلاف متوسط الدخل و ما يترتب عنه من اختلاف في هيكل الطلب و هذا ما أهملته نظرية هكشر–اولين بافتراضها أن أذواق المستهلكين واحدة في كل البلدان.

فإذا أردنا المقارنة بين النظريتين: نجد انه في مفهوم نظرية نسب عناصر الإنتاج تكون التجارة الدولية اكبر ما تكون بين بلدان يتفاوت الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة، و على النقيض من ذلك أن التجارة الدولية، عند ليندر، تكون اكبر ما تكون بين بلدان يتقارب الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة.

[1] جون هدسون و مارك ميراندر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، 1987 ، ص 133.

2-1-1اثر قيام التبادل الدولي:

كما ذكرنا سابقا، يفرق ليندر بين نوعين من البلاد، البلاد التي تتمتع اقتصادها بالقدرة كالتكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد والبلاد التي ليست لديها هذه القدرة. والسبب في هذه التفرقة في مجال بحث اثر التبادل الدولي هو أن هذا الأثر يختلف، كما ونوعا باختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي، فاذا كان هذا الهيكل مرنا كما هو الحال بالبلاد المتقدمة أمكن التكيف مع الوضع الجديد بما يحقق الإفادة من التبادل الدولي، أما إذا كان الهيكل الاقتصادي غير مرن فان مقدار الإفادة يكون اقل مما هو عليه الحال بالبلاد المتقدمة.

انطلاقا من هذه التفرقة، نحاول أن نتناول أثر التبادل الدولي على النمو بالبلاد النامية حسب نظرية ليندر، يفترض ليندر عند تحليله لهذه الآثار على اقتصاديات هذه البلاد ما يلي[1]:

- يتكون الاقتصاد القومي، حال قيام التجارة من قطاع للتصدير، وقطاع لمنافسة الواردات متساويين في حجم العمالة ومستوى الدخل ويكون توزيع الدخل متساو في كل منهما؛
- قبل التجارة، يكون متوسط الدخل في الاقتصاد عند حد الكفاف؛
- الطلب على منتجات التصدير تام المرونة؛
- وجود عنصران للإنتاج فقط هما العمل ورأس المال؛
- عدم إمكانية تخصيص الموارد بين قطاعي الاقتصاد؛
- أجور العمال في قطاع منافسة الواردات تكون اقل من حد الكفاف بعد قيام التجارة مع انعدام الإعلانات.

[1] مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره ، ص 97 -98 .

والفرضيتان الأخيرتان تلعبان دورا أساسيا في تحليل ليندر وهما في الواقع بميزاته عن التحليل الشائع في نظرية التجارة الدولية، والذي يرى أن إمكانية إعادة توزيع الموارد بين القطاعين، أي إمكانية تنقل الموارد من الاستخدام الأقل إنتاجية إلى استخدام أكبر إنتاجية يحقق نفعا بالضرورة.

لكن تحليل ليندر جاء على عكس ذلك، ففي غياب إمكانية تنقل الموارد، يرى أن النتيجة هي اختفاء قطاع منافسة الواردات ونمو قطاع الصادرات في المدى الطويل، ويتم ذلك من خلال عدة تحولات ديناميكية تجعل من الصعب القطع بدفع التجارة.

ويترتب على قيام التجارة الدولية في اقتصاد البلاد النامية ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وانخفاضه في قطاع منافسة الواردات، هذا الارتفاع في الدخل في قطاع التصدير يؤدي إلى تراكم رأس المال في هذا القطاع. كما يؤدي انخفاض الدخل في قطاع منافسة الواردات إلى تقلص الناس و رأس المال بالتالي اختفاء القطاع كلية و بعد هذا التحليل لنا أن نتساءل حول مدى نفع التجارة الدولية لهذا النوع من البلاد ؟. في ظل التحليل المتقدم فان التجارة الدولية تتيح لكل دولة الحصول على كمية أكبر من كل من السلعتين محل التبادل وهي بذلك تحقق النفع لكل الأطراف أما ليندرفيقول ان التجارة الدولية ليست ضمانا للكسب كما هو الحال في ظل النظرية السابقة، ولكنها مجرد دعوة للكسب، وقد يترتب على اختفاء القطاع المنافس للواردات ضرر يفوق النفع الآتي من توسع قطاع التصدير، ومن هنا يمكن القول انه لا يمكن القطع بان التجارة الدولية تحقق نفعا للدول النامية.

2-1-2 تقييم نظرية ليندر:

رغم الانتقادات التي وجهت لنظرية ليندر في تفسير قيام التجارة الدولية وتحليل آثارها إلا أنها ساهمت في تطوير الفكر الاقتصادي وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- أنها أدخلت جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي؛

- أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة والبلاد المتقدمة و هي بذلك تنقل التحليل النظري في مجال التجارة الدولية نحو الاقتراب من الواقع الاقتصادي؛
- التزمت المنهج الديناميكي في التحليل، مما مكنها من إلقاء الضوء على العلاقة الجدلية بين التجارة الدولية وكمية الموارد؛
- تقدم لنا تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم، و هي بذلك تحقق الانسجام بين النظرية و الواقع؛
- تلغي النظرية جانبا من الشك على مذهب الحرية، مؤكدة إن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم الحرية؛
- التجارة الدولية واللامساواة الدولية في الدخول، حيث خلص ليندر من نظريته إلى أن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول المتقدمة ولا تحفز على النمو في الدول المتخلفة، ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في النوعين من البلاد إلى التزايد مع التجارة الدولية.

2-2 فرنون و دورة المنتج:

لقد أمكن لواحد من الاقتصاديين و هو فرنون R.VERNON في 1966 أن يضع نموذجا يبين فيه الميزة التي عليها بلد ما بسبب التقدم التكنولوجي أو التجديد الذي يتمثل في اختراع و إنتاج سلعة جديدة، و كيف يفقد هذا البلد ميزته تدريجيا حينما ينتشر التقدم التكنولوجي أو يخرج الاختراع إلى العالم الخارجي و يطلق على نموذج فرنون دورة المنتج[1].و هي تفحص أنماط التجارة التي تتطور من وقت تقديم سلعة جديدة بواسطة دولة معينة إلى الوقت الذي تصبح فيه التكنولوجيا التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة متاحة على المستوى العالمي، و طبقا لرأي فرنون فان ظهور السلعة الجديدة لابد أن يمر خلال مراحل تطور عديدة، لكل

[1] عبد الرحمن يسري احمد، ًالاقتصاديات الدوليةً، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

مرحلة تأثير مختلف على أنماط التجارة و تعتبر هذه النظرية أكثر ملائمة للتجارة في المنتجات الصناعية و سوف نقسم مناقشتنا لتطور السلعة إلى ثلاث مراحل [1]:

2-2-1 مرحلة السلعة الجديدة:

بدأ فرنون باقتراح يقول أن المنظمين الموجودين داخل نطاق معين يكونون على الأرجح على علم بفرصة تقديم سلعة جديدة في السوق أكثر من المنتجين الموجودين في مكان آخر بعيدا عن السوق، ويرجع ذلك إلى قربهم من السوق و درايتهم بظروف الطلب المحلي.

و باستخدام الولايات المتحدة كإطار مرجعي أشار فرنون بأنه بسبب الارتفاع النسبي لمتوسط الدخل الفردي، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف العمالة لوحدة الإنتاج في الولايات المتحدة، فانه من الأرجح أن يوجد معظم المرشحين لطلب المنتجات الجديدة بين تلك السلع الاستهلاكية التي تروق لذوي المستويات العليا من الدخل و بين السلع التي تستخدم رأس مال أكثر و عمالة اقل، و سوف تكون السلعة في مرحلتها المبكرة غير معيارية أي إن المنتج يحاول تطوير خصائص السلعة كي تشبع تفصيلات المستهلك، إن إنتاج السلعة المتطورة الجديدة سوف يقع على الأرجح في بلد المنشأ لما ينطوي عليه ذلك من مزايا تتمثل في الاتصالات القريبة من المستهلكين وأصحاب الموارد التي تتطلبها السلعة في مرحلة حياتها الأولى.

2-2-2 مرحلة نضوج السلعة:

في حالة اتساع السوق المحلي للسلعة، يصبح المنتجون مملين بخصائص السوق وبالتالي يصبح تصميم السلعة أكثر معيارية، والمواصفات المعيارية أو القياسية للسلعة هي التي تمكن المنتجين من تحقيق وفورات الحجم خلال الإنتاج الكبير، وعلى الرغم من أن السوق الأولى للسلعة سوف تكون في الموطن الأصلي، إلا أن الطلب على السلعة سوف ينتشر في النهاية في الأسواق الأجنبية وسوف تكون الأسواق الأجنبية الرئيسية هي الأسواق التي تتماثل فيها أنماط الطلب مع الأنماط السائدة في الوطن الأصلي.

[1] جون هدسون ومارك ميراندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص135.

وإذا كانت السلعة الجديدة تناسب تفضيلات ذوي الدخول المرتفعة أو تكون أساسا اختراعا موفرا للعمالة فانه من المرجح كما يرى فرنون أن تكون الأسواق الأجنبية هي تلك الأسواق التي تتميز بارتفاع مستويات الدخل وارتفاع تكاليف العمالة. وهكذا فالسلعة التي تظهر أولا في الولايات المتحدة سوف تجد على الأرجح أسواقها الأجنبية في أماكن مثل دول غرب أوروبا واليابان، إن التأكيد على خصائص الطلب كمحددات لنمط التجارة يجب أن يسلم بأنها فرع من افتراضات ليندر.

و في أثناء هذه المرحلة يبدأ المنتجون في إدراك أهمية تكاليف الإنتاج في تحديد موقع الإنتاج، وفي الواقع كلما تطورت الأسواق الأجنبية، كلما أصبحت تلك الدول نفسها مؤهلة قبل غيرها لتوطن الصناعات فإذا قدر المنتجون الأصليين أن السلعة يمكن إنتاجها في الخارج بتكلفة اقل من الموطن الأصلي– اخذين في الاعتبار تكاليف النقل– فان الوضع التنافسي للمنتجين المحليين ربما يتحسن بإعادة توطين الإنتاج في ظل إعادة التوطين هذه سوف يكون هناك إزاحة للصادرات من الوطن الأصلي، و في الواقع إذا كان التناقض في التكاليف جوهريا، فان السلعة ربما تنتج في دولة أجنبية و تصدر إلى دولة ثانية و حتى إلى الدولة الأصلية نفسها.

ومن المحتمل في أثناء هذه المرحلة أن يتعرف المنتجون الأجانب على فرص الكسب الأمر الذي يدفعهم إلى الدخول أيضا إلى ميدان إنتاج هذه السلعة، ويؤدي هذا بالطبع إلى تخفيض صادرات الدولة الأصلية بدرجة أكبر، ويجب ملاحظة أن فرنون قد أكد على تأثير التكاليف النسبية في تحديد توطن الإنتاج، وهذا يشير إلى نظرية دورة حياة المنتج ليست منفصلة كلية عن النظرية الكلاسيكية للتكاليف النسبية للتجارة.

2-2-3 مرحلة السلعة المعيارية:

عندما تصل السلعة إلى مرحلة متقدمة من المواصفات المعيارية تصبح تكاليف الإنتاج هي المحدد الرئيسي في توطين الإنتاج، و في هذا الوقت يصبح المنتجون على دراية بسوق السلعة، و لهذا تتناقض

الحاجة إلى الاتصال القريب بين المنتجين و المستهلكين، و في ظل هذا الوضع يمكن للدول الأقل نموا أن تجهز أماكن أكثر جاذبية لتوطين الإنتاج، خاصة إذا كان الإنتاج كثيف العمل نسبيا و ذلك بسبب انخفاض تكاليف العمالة نسبيا، فإذا حدث مثل هذا الانتقال في توطين الإنتاج، فان الصادرات من الدول الأقل نمو سوف تحل و بدرجة كبيرة محل إنتاج السلعة في الدولة الأصلية، و يوضح الشكل الآتي نمط التجارة للسلعة المتطورة الجديدة كما تنبأت به نظرية دورة حياة المنتج و يبين هذا الشكل إنتاج و استهلاك السلعة الجديدة بمرور الوقت بواسطة الدولة الأصلية. وكما هو مشاهد في الشكل فان كمية الصادرات (الإنتاج–الاستهلاك) تبلغ ذروتها في منتصف مرحلة نضوج السلعة، عندما يظهر لأول مرة الطلب الأجنبي على هذه السلعة، وهكذا فمع مرور مرحلة نضوج السلعة و انتقال بعض المنتجين المحليين للإنتاج بالخارج، فان كلا من الإنتاج المحلي و الصادرات المحلية يبدأن في التناقص، وأخيرا فعند الوصول إلى مرحلة السلعة المعيارية يتناقص الإنتاج المحلي للدولة الأصلية بدرجة كبيرة حتى تصبح الدولة مستوردة للسلعة.

شكل رقم01–01: ً أنماط التجارة للدولة الأصلية خلال دورة حياة المنتج ً

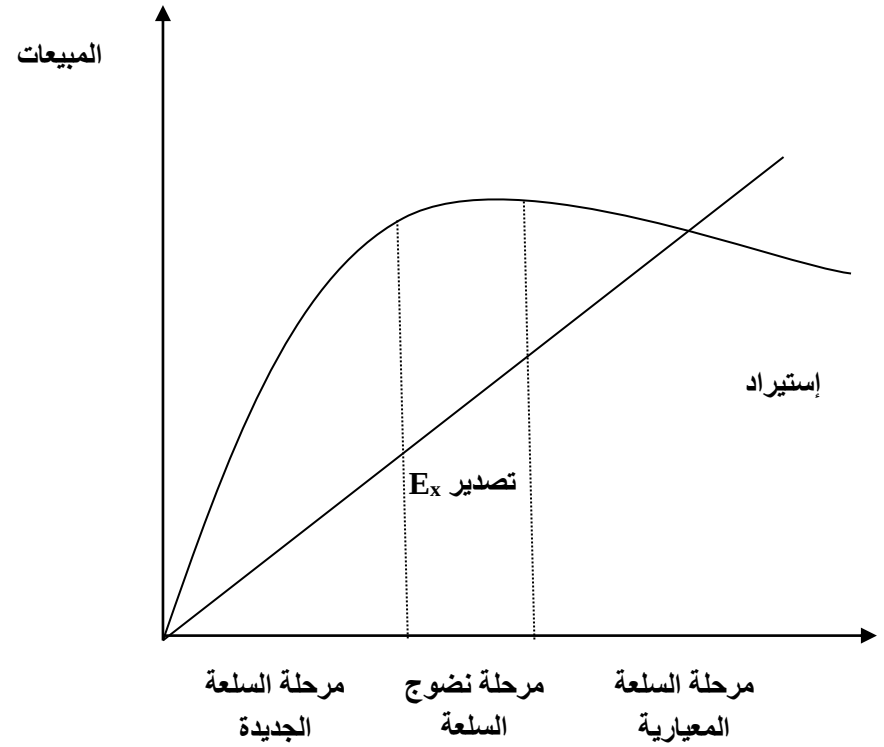

المصدر: جون هدسون و مارك ميراندر، مرجع سبق ذكره، ص 138.

يظهر من خلال هذه المراحل أن إنتاج المنتج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية أي الدولة صاحبة التجديد التي تبقى تحتفظ بالميزة النسبية لهذا المنتج بفضل الفارق التكنولوجي، لكن بعد البدء في تصدير هذا المنتج للدول التي تطلبه، يبدأ انتشار فنون و تقنيات إنتاج هذا المنتج الجديد في الدول المستوردة له، ومن تم تقوم المنافسة بين هذه الدول الشيء الذي يدفع الشركات صاحبة التجديد للتفكير في إنشاء فروع لها في البلاد المستقبلة للمنتج حتى لا تضيع هذه الأسواق و تحتفظ بالميزة النسبية، لكن هذه المرة ليس عن طريق الفرق التكنولوجي لكن عن طريق الفرق في الأجور[1] وهنا تفضل الدولة المخترعة استيراده من هذه البلاد.

وأخيرا وعندما يصبح المنتج أكثر نمطية يمكن نقله للدول النامية بسبب انخفاض الأجور فيها عن طريق شراء هذه البلدان لهذا التجديد أو عن طريق الاستثمار الخارجي في إنتاج المنتج محل التجديد، وتصبح البلدان تستمتع أيضا بميزة نسبية بعد فترة من الزمن في إنتاج مثل هذه التشكيلة من المنتجات وتقوم بتصديرها.

و بناء على ما رأيناه في التحليل السابق فان تحليل فرنون لا يتفق مع نظرية هكشر– أولين إذ أن ندرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تأثر على المستثمر الدولي، لان عنصر رأس المال في نظرية دورة المنتج أصبح قابل للتنقل عكس اليد العاملة و البحث التكنولوجي[2].

فدورة حياة المنتج هنا لا تتعارض مع المشاهدات التجريبية فعلى أساس لغز ليونتيف فان الولايات المتحدة تصدر سلعا من هذا النوع في المراحل الأولى من إنتاجها بصفتها منتجات جديدة وتستوردها بعد أن

[1] B.Guillachon, Théorie de l'Echange International, Op CIT, P 45.

[2] Bye et Debernis, REI, Op CIT, P 250.

تصبح معروفة و قديمة[1]. وهذا لا يرجع إلى كفاءة العامل الأمريكي بقدر ما يرجع إلى درجة تطور الإنتاج عند مرحلة التصدير ودرجة تطورها عند مرحلة الاستيراد.

2-3 تحليل جونسون H.G.JOHNSN[2]:

حاول جونسون منذ عام 1968 الجمع بين تحليل كل من ليندر و فرنون في ديناميكية عامة للتبادل الدولي، و قد ركز في تحليله على نقطتين:

- من ناحية ركز على العوامل المفسرة لهياكل التبادل التي لم يأخذها نموذج هكشر – أولين في الاعتبار مثل المنافسة الاحتكارية، وفورات الحجم، إنتاج ذو تكنولوجيا متقدمة منتجات جديدة وأثر التدخل الحكومي في الإنتاج والتبادل؛
- من ناحية أخرى اعتبر أن سمات التحليل الحديث للنمو يمكن النظر إليها على أنها تنصب على تراكم رأس المال وأن الدولة هي التي تحدد الاستثمار في قطاعات البنية الأساسية INFRASTRUCTURE، والتعليم وإنتاج المعرفة، واعتبر أخيرا أن الاستثمار الذهني يعدل بشكل جذري دوال الإنتاج ودوال الاستهلاك.

ومن هذا المنطلق، فقد حاول جونسون أن يكمل نموذج هكشر – اولين من زاويا ثلاث:

1) توسع في مفهوم رأس المال حيث انه يتكون في نظره من الموارد الطبيعية، والمعدات والتجهيزات الإنتاجية والاجتماعية، ورأس المال البشري والذهني، وقيد من العمل إذ يقتصر في نظره على المتاح

[1] محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 83.

[2] M.Bye et Debermis, REI, Op CIT, PP 250-251.

للإنسان من الوقت. وحسب جونسون فان هذا التعديل يسمح بإدخال عناصر جديدة على التفسير الأصلي للمزايا النسبية مثل[1]:

- الفروق الثقافية والاجتماعية عند طرح الفجوات التكنولوجية؛
- قدرة المؤسسات النسبية على الابتكار والتجديد وما يرافقها من احتكار مؤقت للفن الإنتاجي الجديد؛
- حوافز الاستثمار والتجديد الناتجة عن الفروق في حجم وثورة الأسواق الوطنية؛
- السياسة الحكومية التي بإمكانها التغيير من بنية رأس المال مثل السياسة الخاصة بالبحث والتطور العلمي واستغلال الأدمغة.

وبافتراض أن كلا من رأس المال والعمل غير قابل للانتقال، وبفعل الواقع فانه يمكن ترتيب الصناعات وفقا لإنتاجية العمل واستبعاد محتوى السياسات المخصصة لزيادة الأرباح من خلال الصادرات.

2) يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة لوجود هده الدول الذي يترتب عنه وجود قيود على التبادل، ولا تأخذ هده القيود على أنها متغيرات خارجية لأنها تؤثر في موقع وتنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج. ولكن يتم تفسيرها في إطار السياسات التي تتخذها الحكومات على المستوى العالمي.

3) حسب جونسون فان تحويل المنتجات هو العنصر الرئيسي للديناميكية، وذلك أن كل تطور من شانه أن يرفع من قيمة العمل، هذا الارتفاع في قيمة العمل خلال عملية النمو ضروري لفهم ظهور وانقضاء المزايا النسبية، ومثل هذه التغيرات تحفز الدول المتقدمة لادخار الوقت للقيام بالتجديدات لأنها هي القادرة على فعل ذلك لوفرة رأس المال بها.

[1] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 85.

بعدها يمكن لهذه التجديدات أن تنتقل إلى المناطق ذات المستوى المنخفض للأجور وذلك عن طريق الاستثمار المباشر وبيع براءات الاختراع أو عن طريق الانتشار الحر لهذه التجديدات بعدما أن تكون قد فقدت قيمتها التجارية.

ويرى جونسون أن هذه الآليات لتحويل المنتجات تقدم للتحليل الاقتصادي نظرية حركية (ديناميكية) للتكاليف النسبية، وفيما تكون التحسينات الفنية التي دخلت كاستجابة لنمو مستويات المعيشة وللتكاليف النسبية التي تغير من رأس المال والعمل وهي سبب الميزة النسبية المبدئية والتي ستختفي عن طريق الانتشار في الاقتصاد العالمي.

وفي الواقع، فإن هذا التحليل يأخذ في حسابه عناصر عديدة لم تأخذها النماذج النيوكلاسيكية في الاعتبار، فهذا التحليل يعتبر تقدما هاما من الناحية النظرية إذ يشير إلى أهمية الظواهر التي تميز التطور المعاصر وعلاقتها بالميزة النسبية، والتي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي والخارجي. ومع ذلك، فيعاب على هذا التحليل انه جزئي لأنه لا يتعلق علميا إلا بالمنتجات الصناعية، كما انه اكتفى بالملاحظات والمشاهدات دون تفسير للظواهر التي يستند إليها بالربط بينهما و بين الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد بصفة عامة، يضاف إلى ذلك انه– أي التحليل – يتسم ببعض الغموض عندما يرجع كل هيكل المبادلات الدولية إلى المزايا النسبية[1].

من خلال تحليلات كل من جونسون أو فرنون أو ليندر فقد تم الإشارة إلى بعض العوامل الديناميكية التي يجب أخذها في الحسبان عند دراسة نظرية التجارة الدولية، لكن السؤال الذي يطرح هنا هل وجود بعض العوامل الديناميكية يؤدي إلى تعديل نظرية هكشر– اولين ؟

[1]M.Bye et Debernis, R.E.I, Op CIT , PP 252–253.

وفي مؤتمر للاقتصاديين أوضح هوفبارو G.HUFBAUERأن النظريات السابقة تتفاعل مع بعضها البعض و ليست متعارضة و أصلها جميعا نظرية هكشر– أولين[1] وقد لقيت جميعا بعض التأييد في ناحية أو أخرى، فنظرية هكشر– أولين تفسر التجارة الدولية و لكن المنتجات الصناعية لا تتوافق مع تفسير النظرية إلا بعد تعديلها لتصبح افتراضاتها أكثر واقعية. لكن عدم واقعية هذه الافتراضات ليس مبررا كافيا لإسقاط النظرية، فعلى الدارسين كما يقول هوفبارو أن يفهموها لان فيها من الواقع ما يكفي لتحليل التداخلات المختلفة في نطاق التجارة العالمية.

المبحث الثالث: السياسات التجارية بين الحماية والتحرير

تعد سياسات التجارة الخارجية نوع من أنواع التدخل الحكومي غير المباشرة في الحياة الاقتصادية، فهي تعتبر أحد المكونات الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول الحديثة لضبط إيقاع السوق، أو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وبذلك يمكن تعريفها بأنها برنامج حكومي مخطط، تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب الوصول إليها طبقا لآليات السوق الحرة، وعليه السياسة التجارية هي جزء من كل وهي السياسة الاقتصادية، تختص بتنظيم نشاط التجارة الخارجية.[2]

وتنقسم سياسة التجارة الخارجية لأية دولة من حيث تطبيقها إلى ثلاث أنواع رئيسية:[3]

[1] محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 87 –88.

[2] عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 1999–2000، ص 12.

[3] نفس المرجع، ص 13.

***سياسات التجارة الخارجية الوطنية:** تتمثل فيما تنفذه الدولة بمفردها، من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية، بصرف النظر عن علاقاتها بالدول الأخرى، كسياسة الرقابة على التجارة الخارجية، سياسة الإحلال على الواردات، سياسة تشجيع الصادرات، سياسة تدعيم الصناعات الناشئة، سياسة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي...الخ.

***سياسات التجارة الخارجية الإقليمية:** يقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة، مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية...الخ.

***سياسات التجارة الخارجية الدولية:** وهي سياسات تتخذها الدولة في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما، وأشهرها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ثم المنظمة العالمية للتجارة، التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من قيودها المختلفة.

وقد عرف الفكر الاقتصادي مذهبين رئيسيين يرسمان معالم أو حدود تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية بشقيها، التصدير والاستيراد.

المطلب الأول: سياسة حماية التجارة الخارجية.

هدف سياسة حماية أو تقييد التجارة الخارجية هو ألا تترك الدولة تجارتها الخارجية حرة طليقة من كل قيد، وإنما يجب أن تحميها بوسائل الحماية المختلفة، باستخدام نفوذها وصلاحياتها للتأثير على اتجاه المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، أو على حجمها، أو على طريقة تسوية مدفوعاتها، أو على كل هذه العناصر في آن واحد، عن طريق سن القواعد والتشريعات لرعاية مصالحها وأهدافها الوطنية، وحمايتها من بعض المؤثرات الخارجية، لتفادي الاختلالات التي قد تصيب الاقتصاد الوطني.

كما تعرف أيضا على أنها مفهوم نسبي، يعبر عن درجة التقييد في التعاملات الخارجية، وأقصى درجات الحماية هي الانغلاق، وهي النقيض لحرية التبادل والهدف منها هو الوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي.[1]

ويستند أنصار المذهب الحمائي إلى مجموعة من الحجج بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود، أما الحجج غير الاقتصادية فتعترف أصلا بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية، ولكنها تؤكد بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية، وينبغي على الدولة أن تراعيها.[2] إذ تتدخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الوطني في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال، ومن قبيل هذه الحجج كفالة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.[3] منها حماية نشاط الزراعة أو مصالح المزارعين ضد منافسة المحاصيل الأجنبية وما قد يؤدي إليه من تدهور لعوائد فئة المزارعين الوطنيين ومن قبيل ذلك أيضا حماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الاستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية.[4]

1- الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة الخارجية.

ويسميها بعض الاقتصاديين الحجج العامة أو الواهية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

1-**حجة الدفاع عن الوطن:** ومقتضى هذه الحجة ضرورة تدخل الدولة-وخصوصا في حالة الحرب- لحماية بعض الصناعات أو وجوه النشاط الاقتصادي اللازمة للدفاع عن الوطن لا سيما إذا كانت هذه الصناعات

[1] H.Guitten et G. Bramoulle , Economie politique,Dalloz,Paris,1984,p431.

[2] زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية،1966، ص199

[3] زينب حسين عوض الله، لعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص196.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية،1977، ص124.

المطلوب حمايتها غير قادرة غلى الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من منافسة الصناعات الأجنبية الأكثر كفاءة والأرخص تكلفة.

ومن أمثلة هذه الصناعات: البترول، الحديد والصلب، المعادن، الصناعات الدقيقة، السيارات والطائرات والسفن التجارية وغيرها. وفي هذه المجالات تكون الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج هذه السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحرب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي. هذا ما جعل معظم دول العالم تلجأ إلى إنتاج الأسلحة دون النظر إلى الاعتبارات الاقتصادية.[1]

2-**المحافظة على الهوية الوطنية:** فالحرية تؤدي إلى توطيد العلاقات التجارية بين الدول وهذا بدوره يؤدي إلى كثرة اختلالها وذوبان الفوارق بينهما، ومن تم فقدان الدولة لطابعها ومدنيتها الخاصة، فمثلا انتقال موضة أزياء السيدات من باريس أو لندن إلى معظم أرجاء العالم يترتب عنه تدريجيا التخلص من الزي الوطني للسيدات،[2] وكان أفلاطون وأرسطو أول من حذرا من الخطر الناتج عن التبادل التجاري مع الخارج، حيث قالا بأن الذي ينتقل ليس فقط السلع وإنما أيضا العادات والتي ربما تضر بالمجتمع، وهو ما نلحظه في عالم اليوم فقد أدت حرية التجارة وثورة المعلومات وتطور وسائل الاتصالات، إلى غزو ثقافي كبير والى اضمحلال ثقافات البعض وأخرى في طريقها إلى ذلك، لهذا دعا أنصار الحماية إلى ضرورة تقييد التجارة الخارجية للحفاظ على اللغة والعادات والثقافات والقيم والأذواق ومنه على الهوية الوطنية.

3-**الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية:** فقد نادى البعض بحماية المنتجات الزراعية لان ذلك يؤدي إلى الحفاظ على طبقة المزارعين. ولان هذه الطبقة تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للدولة، إذ

[1] عبد الله الصعيدي، "محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،2006، ص ص77-78.

[2] أحمد بديع بليح، "الاقتصاد الدولي"، منشأة المعارف، الإسكندرية،1993 ، ص 181

تحافظ على توازن الإنتاج في الدولة، لذلك يجب أن تبقى هذه الطبقة دون أن يصيبها أي ضعف اقتصادي أو اجتماعي، وهذا يحتم على الدولة حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الاندثار.[1]

2- الحجج الاقتصادية لحماية التجارة الخارجية.

1-**حماية الصناعة الناشئة:** وتعتبر هذه الحجة من أشهر وأقوى الحجج على الإطلاق، ومن أكثرها قبولا حتى لدى أنصار حرية التجارة أنفسهم. وقد قدم هذه الحجة الكاتب الأمريكي "الكسندر هاملتون" في كتابه "تقرير عن الصناعات" في عام 1790. كما أكدها بعد ذلك الكاتب الألماني "فريدريك ليست" في مؤلفه عن "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" عام 1841، ويرجع الفضل له في إعطاء هذه الحجة مدى أبعد وتأثيرا كبيرا حيث أنه قدمها في صورة جديدة.[2]

تستند هذه الحجة إلى اقتصاديات الحجم الكبير التي تسمح للصناعة بتخفيض متوسط تكلفة الوحدة خلال الأجل الطويل، فإذا كانت الصناعة الوطنية الناشئة لم تصل بعد إلى تحقيق وفورات الحجم فإنها تحتاج إلى الحماية المؤقتة حتى لا تتعرض للمنافسة من الواردات الأجنبية الرخيصة، وتستمر هذه الحماية حتى تتمكن الصناعة الوطنية من التوسع والوصول بمتوسط تكلفة الوحدة إلى مستوى منخفض يسمح لها بمنافسة الواردات محليا ودوليا.[3]

وهكذا يرى "ليست" أن الحماية تكون مؤقتة فقط وليس دائمة، وأن هذه الحماية إذا ما طبقت على نحو سليم فإنها ستعود بالفائدة على الدولة في الأجل الطويل، وان تسببت في تخفيض الدخل القومي الحقيقي في الأجل القصير.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 298.

[2] عبد الله الصعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2001، ص242.

وعلى الرغم من قوة حجة الصناعة الناشئة وقبولها من بعض أنصار مذهب حرية التجارة، إلا أن هؤلاء نبهوا إلى وجود عقبتين أمام تطبيق الحماية التجارية للصناعة الناشئة على نحو سليم، أولها هي صعوبة اختيار الصناعات التي تتمتع بالحماية، وخصوصا أن تقرير هذه الحماية لصناعة معينة سيدفع بصناعات كثيرة أخرى للمطالبة بتطبيق حماية مماثلة. وثاني عقبة هي صعوبة تحديد الوقت الذي ترفع فيه الحماية عن الصناعة التي تمتعت بها.

وأمام هذه الصعوبات، ذهب بعض الاقتصاديين المعاصرين إلى ما يأتي:[1]

أ- يجب تطبيق الحماية للصناعة الناشئة من الناحية العملية بأقصى قدر من الاحتراس والحزم في ذات الوقت.

ب-يمكن إحلال الإعانات التي تمنحها الدولة للصناعة الناشئة، محل الحماية التجارية عن طريق الضرائب الجمركية؛ وتفضيل الإعانات في هذه الحالة يرجع إلى أسباب كثيرة منها: خروج الأموال من خزانة الدولة في صورة إعانة، سيدفع الدولة إلى الاختيار الدقيق للصناعة محل الحماية، كما أن استمرار خروج هذه الأموال سنويا من خزانة الدولة سيجعلها تراقب مدى تقدم هذه الصناعة، كما يمكن لها أن تقرر إلغاء هذه الإعانات إذا تراخت هذه الصناعة ولم تحقق تقدما بعد فترة زمنية معينة.

2- تنويع البنيان الانتاجي:

فالمغالاة في التخصص وتقسيم العمل الدولي قد يؤدي إلى انحراف البنيان الإنتاجي للاقتصاد القومي، فكثير من الدول التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على محصول واحد للتصدير يتوقف التصدير على الطلب العالمي عليه سواء كان هذا المنتج من الأغذية أو المواد الأولية، ففي هذه الدول ولما كان مستوى

[1] أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة،1991، ص107

الرخاء اقتصادي يتوقف على انتظام الطلب على منتجاتها من جانب الدول الصناعية، فإنها تتعرض لموجات الاضطراب الاقتصادي كلما تقلب مستوى النشاط الصناعي في الدول الصناعية وخاصة في اوقات الازمات.

وعلى ذلك، فان تنويع الجهاز الانتاجي في هذه الدول يعتبر شرطا ضروريا لحماية الاقتصاد القومي من اثار تقلبات الطلب الخارجي على منتجاتها الرئيسية وشرطا ضروريا لتوفير حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي لها.

3- حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق:

توجد عده تعريفات للإغراق ولعل اشملها وأدقها يتمثل في أن الإغراق هو بيع السلع في الاسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية.

وربما نتساءل عن الضرر الذي يصيب الدولة لو حصلت على سلعة بسعر يقل عن السعر الذي تباع فيه في موطن انتاجها، والرد على هذا أنه لو صح لدى الدولة دوام بيع السلعة في سوقها بهذا السعر المنخفض فلا ضرر في ذلك، ولعاد عليها بالنفع، حيث يمكنها أن تستغل مواردها الإنتاجية في غير ذلك من فروع الإنتاج لكن الأمر يكون غير ذلك، إذ يعمد المنتج الأجنبي إلى الإغراق بصفة مؤقت مستهدفا من ذلك غالبا التخلص بأي ثمن من الفائض الذي تكدس لديه في الأسواق الخارجية أو القضاء على منافسيه في هذا السوق، أو توطئة لاستغلال المركز الاحتكاري الذي يرجو أن يتحقق بعدما تنعدم المنافسة وينفرد هو بالبيع في السوق.

ومن هنا يظهر الأثر السلبي للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للدولة محل الإغراق وعليه وجب ضرورة حماية الاقتصاد الوطني من مخاطره وفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني والقضاء على المنافسة[1].

4- الحماية من أجل الحصول على إيرادات:

تلجأ الدولة إلى فرض القيود الجمركية كوسيلة للحصول على موارد مالية للخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام وبأنواعه وتخفيف العبء الضريبي الداخلي، ويتم الحصول على هذه الموارد عادة عند مرور السلع والخدمات عبر الحدود دخولا وخروجا وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، فضلا عن أن جزء مهم من هذه الموارد يدفع من طرف الأجانب وبذلك تجعل الدولة التجارة الخارجية تشارك في تمويل نفقاتها أو تمويل التنمية خاصة إذا كانت تستخدم تلك الأموال في تشجيع وإعانة الصناعات الوطنية المماثلة لكن على الدولة الاختيار المناسب للسلع والخدمات التي تفرض عليها القيود الجمركية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضعيفة[2]، حتى تتجنب الآثار العكسية لهذه القيود، ومازالت هذه الأخيرة تكوّن معظم إيرادات الحكومات في العديد من الدول خاصة النامية منها.

5- علاج البطالة:

يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يساعد على تلافي خطر البطالة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، وبالمثل تخلق الحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتشغيل بها، مرتكزة على ضرورة النجاح في تحويل طلب المستهلكين من السلع الأجنبية المستوردة

[1] محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية القاهرة، 1977، ص 180.
[2] مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، الدار الجامعة الجديدة، 2007، ص 117.

إلى السلع المحلية، فان ذلك سوف يشجع على التوسع في الإنتاج المحلي، واستغلال الطاقات العاطلة وتوظيف عمال جدد وبالتالي التقليل من مستوى البطالة.

وخلاصة القول فان الحماية التي تفرضها الدولة بإقامة العوائق أمام المنافسة الأجنبية، تجعل الصناعات المحلية في مركز مربح، تستطيع معه النمو إلى أقصى كم في الإنتاجية، وتوظيف عدد متزايد من العمال[1].

6- جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار:

قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية للدخول للوطن بغرض الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة، ومنه فان الحماية الغرض منها هنا تشجيع قيام صناعة وطنية، تعتمد على رأس مال أجنبي، وهو مدعم بأساليب فنية جديدة وتكنولوجية مستخدمة في الإنتاج لتساعد على تطور فنون الإنتاج المحلي ورفع مستوى الكفاءة.

كما أن التقييم النهائي لسياسة الحماية من أجل جذب رأس المال الأجنبي يتوقف على ضوابط تلك السياسة، وتوجيهها من جانب الدول المضيفة لرأس المال لإحكام دوره، وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح كونها تؤدي إلى وجود بند مدين في ميزان المدفوعات يزيد من مديونية البلد اتجاه العالم الخارجي[2].

[1] جانس هودينذرون، ويلسون براون، ترجمة سمير كرم، "الاقتصاد الدولي الحديث"، مكتبة الوعي العربي مصر، بدون سنة، ص 591.

[2] عادل أحمد حسين، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، 1977، ص 172.

7- تحسين معدل التبادل الدولي:

المقصود بمعدلات التبادل هو نسبة تبادل السلع دوليا، وعندما تكون التجارة قاصرة على سلعتين (س، ص)، فان معدل التبادل يتمثل في نسبة الأسعار الدولية للسلعتين، لكن التجارة الدولية تشتمل في الواقع على العديد من السلع، فمعدلات التبادل إذا يجب أن تشير إلى نسب الأسعار الدولية لمجموعة من صادرات الدولة ومجموعه من واردتها.

وحاليا نجد أن معدل التبادل القيمي هو الذي يقصد عند تناول معدلات التبادل بصفة مطلقة، ويتمثل هذا المعدل في العلاقة بين أسعار السلع التي تصدرها الدولة وأسعار السلع التي تستوردها، وسيكون من الأهمية بمكان معرفة تطور هذه العلاقة ما بين فترتين لان هذا التطور هو الذي يدل على ما إذا كانت أسعار صادرات الدولة قد تحسنت ما بين الفترتين بالمقارنة بأسعار وارداتها أم تدهورت، ويمكن التوصل إلى ذلك عن طريق الاستعانة الأرقام القياسية لأسعار كل من الصادرات والواردات ويكون التطور في معدل التبادل معبرا عنه بـ: $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$ ، وستدل زيادة معدل التبادل عن 100 على تحسن التبادل التجاري الخارجي للدولة طالما أنها تبيع إلى الخارج الآن بأسعار أعلى نسبيا من تلك التي أصبحت تشتري بها منه، كما أنه انخفاض معدل التبادل عن 100 سيحقق المعنى العكسي، أي تدهور في معدل التبادل الخارجي للدولة[1]، وهذا التدهور معناه أنه لا يمكن الآن الحصول على الكمية نفسها التي كانت تستوردها الدول من قبل إلا في مقابل كمية أكبر من الصادرات.

وفي هذا الإطار يذهب أنصار تقييد التجارة إلى أنه يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداتها وذلك لان الطرف الأجنبي (المصدّر) هو الذي سيقع عليه في النّهاية عبء مثل هذه

[1] احمد جامع، مرجع سبق ذكره، ص ص 90 – 91.

الضريبة، لأنه سيضطر إلى خفض أثمان صادراته إلى الدولة، وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأسعار أقل من ذي قبل مما يعني تحسنا في معدل تبادلها التجاري الخارجي.

المطلب الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية.

لم يقتصر الاقتصاديون بين تحليل أسباب التجارة وشرح نظرية النفقات النسبية لمجرد إشباع الرغبة في الدراسة التحليلية وإنما للخروج بسياسة اقتصادية معينة هي حرية التجارة.

ويعتمد هذا المبدأ على الاعتقاد بأن إطلاق الحرية وإلغاء كافة القيود من شأنه أن يؤدي إلى أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا من شأنه أن يزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية في العالم معتمدين على قدرة نظام الأثمان في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، فلا يجوز فرض قيود تعوق تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما.

1- حجج أنصار الحرية التجارية:

لما كان هدف أي سياسة اقتصادية أو تجارية، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإن إتباع حرية التجارة من شأنه تعظيم الدخل القومي للدول أطراف التبادل بما يكفل تحقيق تلك الرفاهية لكل منها، ويعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج الآتية:

- **الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي:**

تتمثل الحجة الكبرى لمذهب حرية التجارة في أهمية النتائج الايجابية التي تترتب على تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة في إنتاج تلك السلعة التي تتمتع في إنتاجها بنفقات نسبية اقل،أو بمزايا نسبية أكبر بمقارنة بالدول الأخرى، وذلك لسبب ما تتمتع بها من وفرة نسبية من عوامل الإنتاج التي تستخدم بكثرة

في إنتاج تلك السلعة بالمقارنة بهذه الدول، وهذا التقسيم للعمل والتخصص في الإنتاج كفيل بزيادة الحجم الكلي للسلع التي يمكن لكافة الدول أن تنتجها، وذلك بالقدر نفسه من الموارد الإنتاجية لأنه يؤدي إلى أن تنتج كل سلعة في تلك الدولة التي يمكن إنتاجها فيها بأقل قدر ممكن من هذه الموارد.

وإذا كان تقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، فإن تحقيق الحرية في التبادل يعمل على أن تصبح السوق واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول[1].

أما إذا أقيمت العقبات في وجه التجارة الدولية وركزت كل دولة على الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج فان هذا يؤدي إلي الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ومن ثم تنخفض إنتاجية هذه الموارد في فينخفض الدخل الوطني داخل أي دولة وترتفع نفقة إنتاج السلع المختلفة عموما وتتعرض رفاهية المستهلك للتناقص[2].

- **الحرية تشجع على التقدم الفني:**

تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع بما يعمل على تنشيط وزيادة الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج وبذلك يضمن العالم جودة المنتجات وانخفاض أسعارها، كما يعمل المنتج على تطوير طرق الإنتاج وإدخال التغييرات التكنولوجية الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكاليف[3] فيغلب مبدأ سيادة العمر الاقتصادي أكثر من العمر الوظيفي.

[1] احمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[3] عبد الرحمن يسري احمد، "الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، 2000، ص 958.

- **الحرية تؤدي الى المنافسة الدولية:**

ذلك أن حرية المبادلة يقوي المنافسة بين الدول، فمناخ المنافسة التي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، فضلا عن خفض الأسعار في صالح المستهلكين، فمن ناحية مستوى الإنتاج تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطور وفعالية سعيا وراء زيادة الإنتاج وخفض التكاليف.

ومن ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات، ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض التكلفة وبالتالي خفض الأسعار لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير.

- **الحرية تحد من قيم الاحتكارات:**

سياسة حرية التجارة في حد ذاتها تضعف المراكز الاحتكارية في الأسواق الدولية لأنها تشيع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية من جانب أكبر عدد من الدول يؤدي إلى القضاء على الاحتكار، بينما الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية، ويضيع فرصة الاستفادة من المزايا النسبية للدول المختلفة.

- **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع:**

ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع أسعار السلع، نتيجة التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة التي يتحملها المستهلك، فترتفع تكاليف معيشته، إذ يترتب على إجراءات حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية انخفاض الدخل القومي، واتجاه عوامل الإنتاج إلى العمل في فروع لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة والى هبوط الدخول الحقيقية للأفراد، نتيجة اضطرارهم لشراء

السلع المنتجة محليا بأسعار مرتفعة، فالأفراد يحصلون على السلع المستوردة بثمن أقل مما كانوا يدفعونه لشراء هذه السلع إذا ما تم إنتاجها محليا على خلاف ما يقتضيه تقسيم العمل والتخصص الدولي.

- **الحرية تؤدي إلى عدم إفقار الغير:**

تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، وذلك أن إنقاص الواردات يؤدي بالتبعية إلى خفض الصادرات – وحتى إذا اتبعت الدولة سياسة تشجيع الصادرات– وفي نفس الوقت حدّث من وارداتها، فإن التجارة الخارجية لابد وان تتناقص، فالتجارة الخارجية مقايضة، والواردات هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء المنتجات الوطنية، كذلك فإن إتباع الدولة، أو مجموعة من الدول لسياسة التقييد من خلال الرسوم الجمركية أو الحماية، يؤدي إلى انتشارها بين الدول الأخرى (مبدأ المعاملة بالمثل)مما يبتعد بالدول عن روح التضامن والتعاون.[1]

وعند تناولنا لموضوع حرية التجارة وحمايتها، لابد أن نفرق بين المجتمع الدولي كله و بين الدولة الواحدة، فمصلحة الدولة الواحدة قد تتعارض مع مصلحة المجموعة.

صحيح أن التجارة الخارجية الحرة تؤدي كما يقال إلى نتائج ايجابية كثيرة (توزيع أمثل للموارد الإنتاجية الدولية، تحقيق أكبر نفع من التجارة الخارجية، ارتفاع مستوى الدخل القومي العالمي، تعظيم الرفاهية الاقتصادية العالمية، ...الخ)، ولكن هذه المزايا حتى تتحقق لابد من توافر شروط كثيرة يصعب تحقيقها في الواقع المعاصر، ومن أهم هذه الشروط:[2]

- ضرورة إتباع دول العالم جميعا سياسة حرية التجارة حرية كاملة؛

[1] عبد الله الصعيدي، "محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] فؤاد هاشم عوض، "التجارة الخارجية والدخل القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص ص 22 – 23.

- أن تتوزع الموارد الإنتاجية– طبيعية وبشرية – على دول العالم توزيعا يكفل قدرا من العدالة والتناسب، ولا يمكّن دولة واحدة من احتكار الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج سلعة ما؛
- أن يكون عدد السكان متقاربا وأن تكون السياسات النقدية والمصرفية المطبقة في بلدان العالم سياسات منسقة يربطها نظام نقدي واحد؛
- أن تحدد مواصفات عالمية لكافة السلع التي تدخل في نطاق التجارة الدولية، على أن تلتزم بها الدول جميعا في مرحلة الإنتاج، وفي مرحلتي التصدير والاستيراد؛
- أن تكون مراحل النمو التي تمر بها البلاد المختلفة ومستويات المعيشة فيها متقاربة.

وبالطبع وكما هو واضح يصعب توافر هذه الشروط فرادى أو مجتمعة، وهكذا لا يصبح أمام كل دولة على حدى إلا أن تحقق لنفسها – إن استطاعت – شيئا من الاحتكار يعود عليها بنصيب اكبر من التجارة الدولية.

وعليه فما تقوم بتطبيقه الدول المختلفة من سياسات تجارية هو مزيج من الحماية والحرية بحيث يصعب تحديد نطاق كل من الحماية والحرية على حدى.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية.

يقصد بالسياسة التجارية، مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتتعدد وسائل تلك السياسة والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة تبعا

للنظام الاقتصادي السائد، فيكون التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية[1]، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

1- الوسائل السعرية:

تشمل السياسات التجارية المستعملة في التجارة الخارجية وسائل سعرية وهي مراقبة مباشرة على الواردات تهدف الى تحويل الانفاق المحلي بعيدا عن السلع الأجنبية في اتجاه السلع المحلية ورقابة تهدف الى تشجيع الصادرات بتحويل الطلب الاجنبي في اتجاه السلع المحلية وايضا رقابة على حركة رأس المال لتجنب التدفق أو التسرب الذي يمكن ان يسبب مشاكل اقتصادية عديدة.

ويمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تؤثر في التيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في اسعار الواردات والصادرات بين كل من:

1- 1: الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) والغالب ان تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية ونادرا ما تفرض الرسوم على الصادرات ويتم ذلك في دول تريد الحصول على إيرادات أو بهدف توفير السلع التموينية والمنتجات الأساسية الموارد الأولية اللازمة للصناعات المحلية أو لمكافحة التضخم وتراكم الأرصدة الأجنبية.

[1] عادل احمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 191.

1-1-1 التعريفة الجمركية:

وتتمثل عادة في جدول أو قائمة توضح لدى كل دولة الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة، ونميز من حيث سعر الضريبة المفروضة بين التعريفة البسيطة، والأصل فيها أن تطبق على جميع الدول إلا إذا استثنينا بعضها، والتعريفة المزدوجة وهي التي تحتوي سعرا عاديا يطبق بصورة عامة إلا إذا وجد سعر اتفاقي، أو قد تفرق بين سعر أعلى يفرض على الواردات من جميع الدول وسعر أدنى تتمتع به بعضها، وأخيرا التعريفة ذات المستويات المتعددة.

وهناك طريقتان لإعداد التعريفة الجمركية[1]

- إما أن تضع الدولة لنفسها تعريفتها بمفردها، وتسمى تعريفة مستقلة، تظهر فيها الدولة سيادتها وحريتها في فرض الرسوم، التي تلائم أهدافها ومصالحها، أو تعديلها في المستقبل، وهي تسمح للدولة أن تفرض ما تشاء من الرسوم لأي غرض تريده، فقد نفرضها لحماية أسواقها المحلية من المنافسة، أو الانتقام من بعض الدول أو مساومتها وحملها على الاتفاق معها، وما يعيبها أنها تؤدي إلى عرقلة تجارة الدولة ولا تأخذ في الحسبان عند وضعها رغبات بقية الدول.
- أما الطريقة الثانية فهي أن تضعها الدولة بالاتفاق مع الغير، وتسمى تعريفة اتفاقية وميزتها أنها تؤكد ما بين الدول من علاقات اقتصادية، وبالتالي لا يمكن للدولة تعديلها في المستقبل إلا بالاتفاق مع الطرف الآخر، فتضع بذلك الدول القيود على حريتها في حماية مصالحها عند إصدار أو تعديل تعريفتها.

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمد شهاب، "اساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 248.

1- 1- 2 أنواع الرسوم الجمركية:

يمكن أن نفرق بين الرسوم إما على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الغرض المنشود من فرضه، وتنقسم الرسوم من الناحية الإدارية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- الرسوم القيمية: وهي أن تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10 % مثلا، وقد تختلف هذه النسبة من سلعة لأخرى.
- الرسوم النوعية: وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة على أساس الوزن أو الحجم أو العدد، وتختلف الضريبة النوعية تبعا لنوع السلعة ومواصفاتها، فمثلا تكون ضريبة القمح على أساس وزنه ونوعه، وضريبة القماش على أساس طوله.
- الرسوم الإسمية: وهي التي تؤدي إلى الاحتفاظ بأسعار السلع شبه ثابتة، فإذا انخفضت أسعار السلع في الأسواق الأجنبية رفعت الضريبة، وإذا ارتفعت أسعارها في الخارج خفّضت الضريبة.

بالإضافة على هذه الأنواع هناك ما يسمى بالرسوم التفضيلية وهي تلك الضريبة التي تفرض وتطبق على دولة معينة أو على مجموعة من الدول بهدف إعطائها مزايا تفضيلية، ورغبة في تنشيط التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي معها، في إطار إما تكوين منطقة تفضيلية للتجارة أو منطقة تجارية حرة[1].

1- 2 تشجيع الصادرات:

لا تتوقف الدول في تنظيم تجارتها الخارجية عند حد تنظيم الواردات، بل تحاول كذلك تنظيم الصادرات، بتشجيع عملية التصدير، عن طريق تبني مجموعة من الأدوات السعرية وهي:

[1] محمود حامد عبد الرزاق، "اقتصاديات الجمارك"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006، ص 24.

1-2- 1 نظام الإعانات:

تعد الإعانات أحد أدوات السياسة التجارية والغرض منها هو مساعدة المصدرين سواء أثناء الإنتاج أو أثناء مرحلة التصدير والهدف منها الوقوف في وجه المنافسة في الأسواق العالمية وإعطاء دفعة للصادرات ويمكن المصدرين من مزاولة نشاطهم[1]، وهناك نوعين من الإعانات هي:

- إعانات مباشرة: تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي تماما كالحالة التي تتعلق بالرسوم الجمركية.
- إعانات غير مباشرة: وتتمثل في منح المشروعات بعض من الامتيازات بهدف الرفع من أدائها، ومهما اختلفت الإعانات فإن الغرض منها هو تدعيم قدرة المنتجين المحليين على المنافسة في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك يمكنهم من تخفيض أسعار المنتجات التي يبيعونها.

ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة في أراضيها، كما أنها عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ على مركزها التنافسي في السوق الدولية.

1-2- 2 الإغراق:

يقصد بالإغراق انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عند المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل.[2]

---

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 140.

[2] عادل احمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1988، ص 214.

ولنجاح سياسة الإغراق يقتضي توفير الشروط التالية[1]:

- أن يتم البيع بثمنين، أحدهما مرتفع في الأسواق الداخلية حيث تنتج السلعة والآخر منخفض في الأسواق الأجنبية؛
- أن يكون البيع بثمنين في وقت واحد؛
- أن تكون شروط البيع واحدة في السوقين الداخلي والخارجي.

ويشترط لحدوث الإغراق أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي نتيجة حصوله على امتياز بإنتاج سلعة، أو نتيجة لكونه عضو في اتحاد له صبغة احتكارية، كما يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات المنافسة، حتى يتمكن من رفع أسعار السلعة المحلية من ناحية، وحتى يكون هناك ضمان لعدم عودة السلع المباعة بالسعر المنخفض في الخارج إلى السوق الداخلية من ناحية أخرى.

تؤثر سياسة الإغراق على كل من الدولة التي تتبع سياسة الإغراق والدولة التي يتم إغراق سوقها، فبالنسبة للدولة التي يتم إغراق سوقها، تتحقق استفادة المستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة فيها بأسعار منخفضة، خاصة إذا كانت الدولة تتبع سياسة حرية التجارة، في حين تؤثر سلبا على ميزان مدفوعاتها، وتقضي على نفس السلعة أو بدائلها محليا.

أما بالنسبة للدولة التي تتبع سياسة الإغراق، فإنها يمكن أن تكون نافعة لها في الأجل الطويل، إذا نجحت سياسة الإغراق، حيث تحقق هدفها المتمثل في كسب أسواق تمكن من تصريف سلعها، وبالتالي التوسيع في انتاجها وزيادة دخلها الوطني وتوسع فرص التشغيل، والصادرات ... إلخ على حساب الإنتاج المحلي للدولة المغرق سوقها.

[1] عبد الرحمن زكي إبراهيم، "مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية"، كلية التجارة، 1977، ص 128.

ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق، وتتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق يهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها لرفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت، ومن هنا تتضح خطورة الأثر الهدام للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد، ويستقيم بالتالي القول بضرورة حماية الاقتصاد القومي من مخاطره بفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني والقضاء على المنافسة فيه.

1-2- 3 تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدة النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا او فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ.

ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة[1]:

يأتي في مقدمتها علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع استيرادها من الخارج، وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية، أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية، وقد يقصد التخفيض أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

[1] زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 207.

2- الوسائل الكمية:

وهي تتضمن إجراءات أو قيود كالمنع، والحصص وتراخيص الاستيراد، فالمنع هو حضر دخول أو خروج سلعة معينة لأسباب خاصة، وقد يأخذ الاجراء الاستثنائي أو المستمر كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الضارة أو الحاصلات التي تحرص الدولة على منع تسربها تحقيق للأغراض التموينية[1].

2- 1 نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها وقد تكون الحصص كمية أو قيمة ولكل منها مزاياها وعيوبها، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينات.

ويثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة، ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين.

ويلاحظ أن تحديد الحصة كميا أكثر ملاءمة إذا ما كان الغرض من فرضها حماية الإنتاج الوطني، والحد من حجم المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتجات الوطنية، أما الحصة القيمية، فتكون أقل فعالية في هذا الشأن، إذ يستطيع المصدر الأجنبي خفض أسعارها بما يتيح له نصيبا من السوق المحلية وضغطا على أسعارها، أما إذا كان الغرض هو خفض الواردات تحسينا لميزان المدفوعات، فإن الحصة القيمية تكون أكثر ملاءمة، إذ أنها تحدد العبء الذي يتحمله هذا الميزان مقدما.

ويتميز نظام الحصص بفعاليته البالغة، إذا ما قورن بالضرائب الجمركية في مجال تقييد الواردات، فهذا النظام يضمن للدولة من استيراد السلع الأجنبية بعد بلوغه حدا معينا تقرره الحصة، لكنه لا يمكن بواسطة

[1] محمد الناشد، "التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها وتخطيطها"، كلية الاقتصاد، 1977، ص 234.

الضرائب الجمركية أن يتحقق مثل هذا الضمان، فقد يستمر الطلب الداخلي على السلع المستوردة بالرغم من ارتفاع ثمنها نتيجة للضرائب الجمركية، وذلك بعد الحد الذي ترغب فيه السلطات المختصة، ويتحقق ذلك في حالة ما إذا كان منحنى الطلب على السلعة يتميز بمرونة ضئيلة، وإذا عمد المصدر الأجنبي إلى اتباع سياسة الإغراق أو تخفيض ثمن السلعة المصدرة تخفيضات كبيرا، وفي هذه الحالة لا يمكن للسلطات المختصة وقف الاستيراد من السلعة إلا إذا رفعت من سعر الضريبة إلى حد بالغ قد يكون شأنه تهديد نظام الضرائب الجمركية فيها بأكمله باضطراب كبير[1].

والاثار الاقتصادية للحصص متنوعة لا يوجد فرق كبير بينها وبين آثار الرسوم الجمركية باستثناء الأثر الخاص بتحقيق ايراد لخزانة الدولة، ففرض نظام الحصص على السلع المستوردة يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل، مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتوقف في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

على ضوء ما تقدم فإن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قررت التخلص تماما من نظام الحصص على الواردات، واستخدام التعريفة الجمركية بدلا عنها، وتجسد ذلك في أحد مبادئها هو مبدأ المصداقية والشفافية، والذي ينص على منع استخدام القيود الكمية إلا في حالات استثنائية جدا.

2- 2 تراخيص الاستيراد:

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الشائعة بتطبيق الحصص ويقصد بهذا الأسلوب، قيام الدولة بتقسيم الكمية المسموح باستيرادها، من السلع بين مختلف المستوردين الوطنيين الراغبين في استيرادها، ويتم هذا التقسيم غالبا على أساس حجم نشاط المستورد في الفترة السابقة، ويقصد بتراخيص الاستيراد، تلك التراخيص

[1] عبد الله الصعيدي، "محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(أو التصاريح) التي تمنح للأفراد والهيئات تمكينا لهم من استيراد سلع معينة من الخارج، ويمثل احدى الوسائل الرقابية المباشرة على التجارة الخارجية، حيث أن تطبيقها يعني استحالة الاستيراد بدون ترخيص او تصريح مسبق، وتلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة عندما تشتد أزمة ميزان المدفوعات بها في صورة عجز مستمر وندرة شديدة في العملات الأجنبية.

ومن أهم المشاكل المتعلقة بتراخيص الاستيراد، تتمثل في كيفية توزيعها على المستوردين الوطنيين، لاسيما وأن هذا التوزيع مقترن في كثير من الأحيان ببعض الشبهات، ونتيجة لذلك اقتراح James E Meade اللجوء إلى توزيع الترخيص بالمزايدة العلنية درءا للشبهات وضمانا لمشاركة الدولة في أربح الاستيراد.

3- الوسائل التنظيمية والإدارية:

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، بين المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، إجراءات الحماية الإدارية.

3- 1 الوسائل التنظيمية:

تحاول كل دولة العمل بنظام تجاري يحقق أهدافها، ويكون ذلك في الغالب على حساب دول أخرى، مما يسبب مشاكل دولية كبرى بين أطراف التبادل، ولذلك لجأت دول العالم إلى تنظيم علاقاتها التجارية الدولية من خلال معاهدات واتفاقات تتحدد بمقتضاها كيفية التعامل فيما بينها دون نزاع.

3- 1- 1 المعاهدات التجارية:

والمعاهدات التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل إلى جانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي وإداري، وتراعى عند وضع المعاهدات التجارية مبادئ محددة هي[1]:

- مبدأ المساواة: ويتحقق بتعهد كل دولة معاملة الأخرى من حيث المنتجات وحقوق الأشخاص معاملة مساوية تماما للحقوق التي يتمتع بها مواطنو الدولة أنفسهم.
- مبدأ المعاملة بالمثل: وهو أن تتعهد الدولة الاولى بأن تتعامل بالمثل مع الدولة الأخرى فيما تمنحه الواحدة من ميزة لمنتجات أو مواطن الأخرى، وذلك لكي تتعادل الدولتان قيما تمنحه كل منها من مزايا وحقوق.
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهو أكثرها شهرة وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها لمنتحات أو لمواطني أية دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى.

3- 1- 2 اتفاقات الدفع:

ينتشر هذا الأسلوب بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ولهذا لا يتطلب الامر على النص على اتفاقات

[1] محمد الناشد، "التجارة الخارجية والداخلية"، مرجع سبق ذكره، ص 264.

خاصة بالعملات الأجنبية لأن التبادل في ظل اتفاقات الدفع لكن أن يتم في ظل قواعد النقد المعمول بها في دول التعاقد[1].

3-1- 3 الاتفاقات التجارية:

الاتفاق التجاري هو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، ويختلف عن المعاهدات التجارية بقصر مدته، حيث لا يغطي عادة سنة واحدة، وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال، كالإشارة إلى الاجراءات التي تتبعها في التبادل التجاري أو تحديد الكميات والقيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين ... إلخ.

وتنقسم الاتفاقات التجارية بحسب الأطراف المستفيدة إلى نوعين[2]:

- الاتفاقات الذات الالتزامات أحادية الجانب: ويتم بمقتضاها قيام أحد أطرافها بمنح مزايا تجارية إلى الطرف الآخر دون أن يلتزم هذا الأخير بمنح مزايا مشابهة للطرف الأول مثل (اتفاقات لومي)التي عقدت بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية جنوب الصحراء.
- الاتفاقات ذات الالتزامات المتبادلة: فكل طرف في الاتفاقية يلتزم بمنح مزايا للطرف الآخر، وليس من الضروري أن تتساوى المزايا التي يمنحها كل طرف للآخر ومثال على ذلك اتفاق الشراكة الأورو متوسطية.

[1] جاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص 42.

[2] محمد ابراهيم محمود الشافعي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثارها على النظام التجاري العالمي"، دار النهضة العربية، 2015، ص 5.

3-1- 4 التكتلات الاقتصادية:

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عده أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو ايجاد الوحدة الاقتصادية لإزالة جميع العقبات، وعليه يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي أهمها:

- **منطقة التجارة الحرة:**

وفيها تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة في بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة، دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة، وسيتم تناول مراحل أو أشكال التكتلات الاقتصادية الكبرى، الاتحاد الأوروبي واتحاد دول شمال أمريكا وغيرها في الفصل القادم بتفصيل أكثر.

- **الاتحاد الجمركي:**

يتفق مع الشكل السابق من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء، فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

وهناك "الاتحاد الجمركي الناقص" والذي يتميز عن "الاتحاد الكامل" بعدم توفير كل شروط هذا الأخير بل يكتفي بتخفيض الرسوم بين الدول الأعضاء دون إلغائها، كما يوجد "نظام التفضيل الجمركي، وفيها تتبادل الدول التي تربطها علاقات خاصة بعض الميزات.

- **السوق المشتركة:**

تعتبر صوره من صور التكتل الإقليمي بين الدول، وهي تمتد لتشمل اضافة إلى عناصر الاتحاد الجمركي، تحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الموقعة على الاتفاقية من عمل ورأس المال.

- **الاتحاد الاقتصادي:**

لا يقتصر التعاون بين الدول الاعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية بحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات، كما هو الحال في السوق المشتركة، وتزيد عليها أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة[1].

- **الاندماج الاقتصادي الكامل:**

وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، فإلى جانب شروط الاتحاد الاقتصادي يتعين انشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

3- 2 الوسائل الإدارية:

ويقصد بالحماية الإدارية جميع الوسائل التي ترمي الى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية، وتضع عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج، بهدف حماية السوق الوطنية بتدابير أهمها[2]:

[1] حربي محمد موسى عريقات، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة"، مجله بحوث اقتصادية عربية، السنة التاسعة، العدد 20، 2000، ص ص 59 – 60.

[2] زكريا احمد نصر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 242

- التعنت في تطبيق اجراءات التعريفة الجمركية نفسها: إذ يمكن اعتباره وحاجزا جمركيا فعالا نظرا لتشابك وتداخل بنود التعريفات الجمركية، فتقوم السلطات بسحب البند على السلع المستوردة فتسهل بذلك الاستيراد أو تقييده طبقا لما تراه.
- التعنت في تقييم قيمة الواردات، إذ بإمكان السلطات الجمركية عرقلة عملية الاستيراد بالأخذ بسعر التجزئة أو هذا السعر مضاف إليه الضرائب غير المباشرة المفروضة في السوق المحلية كأساس عند تقييم قيمة الوارد والرسم الذي يتوجب دفعه.
- التعنت في تطبيق الشروط الصحية، كأن ترفض السلطات استيراد بعض من المنتجات بحجة الضرر الذي يمكن أن تلحقه بالصحة العامة، وتحقق معه اضعاف المركز التنافسي للسلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية.
- التضييق على نشاط المندوبين التجاريين الذين يقومون بأعمال الدعاية لمنتجاتهم ودراسة حالة الأسواق وعقد الصفقات، اعتمادا على التعنت في إجراءات إقامتهم، وقد يصل الأمر إلى دعوة المواطنين إلى مقاطعة منتجات الخارج أو دوله ما، إلى جانب فرض الرقابة على الصرف لتقييد نشاط المستوردين وتعقيد إجراءات الدفع إلى الخارج.

كل هذه الإجراءات وغيرها تعمل على الحد من حركة التبادل التجاري بين الدول والعالم الخارجي، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.

خلاصة :

من خلال الطرح النظري لمختلف النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية، وقد كان للدراسة الكلاسيكية السبق في وضع نظرية خاصة بالتجارة الدولية وأسباب قيام التبادل الدولي. إذ يعتقد سميث A.SMITH أن التجارة الخارجية أساسها التفوق المطلق في إنتاج السلع فقد تكلم عن أهمية التخصص والتقسيم الدولي للعمل، وانه يتيح للدولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تكون لها في إنتاجها ميزة مطلقة وتبادل فائض إنتاجها منها ما يفيض عن حاجة الدولة الأخرى التي تنتجها بنفس الميزات المطلقة، لكن في حالة ما إذا كانت الدولة لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعة فهل سيقوم التبادل، هذا السؤال أجاب عنه ريكاردو، وتلخص نظريته في أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وملخص هذه النظرية أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.

في حين كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، و بصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بموجبها يتم تبادل السلع دوليا، و في رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، أي تقع بلين نسبتي التبادل الداخليتين وتتحدد بالعرض و الطلب على السلعتين أو ما اسماه بالطلب المتبادل للدولتين.

أما النظرية السويدية (هكشر– أولين) فتعتمد على فكرة مؤداها أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة الداخلية، و تبادل السلع بين البلدان المختلفة إنما يتوقف على وجود اختلاف بين الأثمان النقدية التي تباع بها السلع داخل كل دولة، و لما كانت أثمان السلع تتحدد بنفقات إنتاجها قامت النظرية بالبحث عن أسباب اختلاف النفقات بين البلدان المختلفة و خلصت إلى أن أسباب اختلاف النفقة مرده إلى درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، و منه سيتخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي له وفرة نسبية

في عنصر الإنتاج الذي يدخل في صناعتها، بالإضافة إلى ذلك فان الاختلاف في دوال الإنتاج والذي يرجع إلى المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين العناصر من اجل الحصول على كمية من الناتج ناكفا طريقة ممكنة يعتبر سببا أخر بقيام التجارة الخارجية.

أما النظرية الماركسية فرغم أنها أخذت مبدأ ريكاردو الخاص بالنفقات النسبية إلا أنها لم تكن لها نظرة واضحة فيما يخص التجارة الدولية وخلصت إلى أن التبادل القائم هو تبادل لا متكافئ لأنه قائم بين دول متقدمة ودول متخلفة والنفع الأكبر منها يكون دائما لصالح الدول المتقدمة.

أما عن الطرح الحديث فيما يخص نظرية المناهج التكنولوجية فهي تتفوق عن النظريات الكلاسيكية السابقة لها من حيث كونها أكثر النظريات اقترابا من واقع الاقتصاد، فرغم أنها جاءت كتطعيم لنظرية هكشر– أولين في نسب عناصر الإنتاج، إلا أنها سجلت تفوقا واضحا على هذا النموذج، لاحتوائها على كثير من العناصر الديناميكية الهامة و المفسرة لطبيعة التجارة الخارجية بين الدول. وهكذا توصلت نظرية التكنولوجيا إلى اعتبار التغيرات التكنولوجية مصدرا أساسيا لاختلاف المزايا النسبية وقيام التبادل بين الدول المتقدمة.

أما ليندر فقد خلص في نظريته إلى التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن أي الدول المتقدمة، ولا تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي الجامد أو الدول المتخلفة ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في النوعين من البلاد إلى التزايد مع التجارة الدولية.

صاحب تطور التجارة الخارجية مجموعة من الإجراءات تدخل ضمن السياسات التجارية التي تطبقها الدول للحفاظ على مكانتها، فنجد بعض الدول قد اتبعت أسلوب الحماية، معللة ذلك بحجج اقتصادية لتدافع عن اختياراتها؛ كما كان لأنصار الحرية وجهة نظرهم في التجارة ونادوا بضرورة تحريرها تحقيقا للصالح العام واستخدموا عدة وسائل لتطبيق سياساتهم التجارية.

الفصل الثاني

الاقتصاديات العربية وتحديات العولمة

تمهيد

شهد العالم تطورات متسارعة ومتلاحقة، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد حاولت مجموعة من الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، إيجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية وكذا توفير التمويل للدول التي خرجت مدمرة من جراء الحرب، وتم الاتفاق من خلال مؤتمر "بروتن وودز" على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأوكلت إلى هاتين المؤسستين مهمة الإشراف والإدارة لعمليات إدماج مستمرة لاقتصاديات الدول المنفردة في دائرة الاقتصاد العالمي.

وفي مؤتمر "بروتن وودز" جاءت المحاولة من طرف الدول الصناعية الكبرى لإنشاء منظمة للتجارة العالمية، تسهر على تنظيم المبادلات التجارية الدولية وتكون إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانتشاء والتعمير، وبسبب فشل المساعي، وكبديل لهذه الفكرة قامت الولايات المتحدة باتخاذ الترتيبات اللازمة، وتم عقد مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية، وخلال هذا المؤتمر تم التوقيع على "الجات" لتنظيم المبادلات التجارية بين الدول المتعاقدة.

وخلال السنوات الأخيرة، وبعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989، وميلاد المنظمة العالمية للتجارة عام 1995 وانتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية، كل هذه العوامل دفعت بالدول لتكوين تكتلات اقتصادية حتى يمكنها مجابهة المنافسة الشرسة من قبل الدول المتقدمة، وهو ما حذا بالدول العربية إلى إقامة تكتل اقتصادي يمكنها من مواكبة هذه التغيرات المتسارعة، فكان لزاما عليها تطوير أساليب العمل العربي المشترك وبناء منطقة تجارة حرة عربية لمواجهة عدم قدرتها على المنافسة بشكل فردي.

المبحث الأول: العولمة، مفهومها، خصائصها وعوامل تطورها.

أصبحت العولمة ظاهرة عالمية شديدة الاتساع والانتشار، لا تقتصر على المجال الاقتصادي والمالي، بل امتدت أشكالها وتجلياتها إلى كافة المجالات. فالعولمة من حيث هي الانتقال السريع للأفراد والأموال والأفكار عبر العالم، تزيد من التواصل والتفاعل بين الأفراد والمجتمعات، كما أنها تعطي للاقتصاد مكانة مهيمنة على حركة التفاعلات بين الدول، وكذلك داخل المجتمعات، وتزيد من حدة التنافس الاقتصادي فيما بينهم.

المطلب الأول: مفهوم العولمة

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، أصبح العالم وحيد القطب تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية. إن ظاهرة العولمة أو الاتجاه نحوها قديم جدا حيث أنها تعود إلى 150 عاما لما أشار كل من ماركس وأنجل لهذه الظاهرة عندما كتبا في البيان الشيوعي، أن السلع التي تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ في الانتشار شرقا وغربا، ولن يفلح في صدها أي سور ولو كان سور الصين العظيم[1].

إن التعريف الدقيق لظاهرة العولمة بشكل عام هو "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتاليا إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة[2]، فالعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات متعددة الجنسيات.

فالعولمة تتضمن اتجاها نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادي من طرف الشركات الرأسمالية العملاقة للمستضعفين ونذكر هنا البلدان النامية ومنها الدول العربية. إن تفاقم التفاوت في الدخول والثروة

[1] جلال أمينً، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربيً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 234، 1998/8، ص 90.

[2] حربي محمد موسى عريقات، ًالتكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمةً، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000، ص51.

بين المواطنين هي الأمور التي ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أغلب دول العالم[1].

1- العولمة الاقتصادية المعاصرة.

نتجت العولمة الاقتصادية المعاصرة عن عملية تطور تاريخية تمت على ثلاث مراحل ولكنها متداخلة فيما بينها:

1-1: تدويل التدفقات العمالية والتجارية:

تمثل المراحل المختلفة للعولمة الاقتصادية (بدءا من معارض شمبانيا حتى العولمة الليبرالية الحالية مرورا بطريق الحرير) نقاطا مشتركة لتنمية التجارة الدولية تحت تأثير العوامل التالية:

- التوسع في وسائل النقل (البحري والبري والجوي والسكك الحديدية)؛
- ظهور وسائل لوجستية جديدة للنقل والتموين ونقل المنتجات والبضائع (مثل الحاويات)؛
- تطبيق وسائل نقدية ومالية ودولية (يرجع تاريخها إلى السندات وخطابات الضمان والائتمان)؛
- تنوع المنتجات والخدمات نتيجة لتحديث الإنتاج؛
- تحسن المستوى المعيشي لطبقة من السكان، مما شجع أو خلق وسائل طلب جديدة؛
- تنمية وسائل الاتصال وانتقال الأفراد، مما ساعد على خلق جاذبية لدى المستهلك للمنتجات الواردة من الخارج؛
- إبرام اتفاقيات دولية للتجارة الحرة متعددة أو ثنائية الأطراف.

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 51.

أما في المرحلة المعاصرة، فقد تطورت التجارة الدولية في اتجاه التخصص الجغرافي، مما أدى إلى تنمية التدفقات التجارية بين البلاد؛ حصة التجارة الدولية الأكثر نموا هي التي تتم "داخل المجموعة" أي بين الفروع التابعة لكل مجموعة من الشركات التي تم توطينها عالميا، وكل فرع من هذه الفروع يتخصص في أنشطة معينة وفقا لمبدأ الميزة التنافسية المحلية، التعاقد من الباطن ينمو أيضا في إطار الفكر نفسه للتخصص المحلي؛ وفي الوقت نفسه حدث نمو قوي للأسواق المالية، مع تحرير للتبادل التجاري، نتج عنه نظام لتمويل العمليات التجارية والاستثمارات واسع النطاق على الصعيد الدولي.

1-2: توطين الشركات على الصعيد الدولي:

تطور توطين الشركات على المستوى الدولي لأكثر من هدف:

- توزيع السلع والخدمات الخاصة بالشركات في جميع الدول لتغطية السوق العالمية وضمان نمو التعاملات وتحقيق اقتصاد الحجم الذي يفتح أسواقا أكبر؛
- إنتاج كل عنصر من عناصر المنتج في الدولة التي تتوفر فيها الظروف الملائمة لإنتاجه؛
- الوصول إلى منتجات ومواد خام نادرة (مثل شركةTotal ILF) التي تمركزت في خليج غينيا.

1-3: عولمة الاقتصاد:

نشأت عولمة الاقتصاد نتيجة لتدويل التدفقات الاقتصادية والمالية، بواسطة توطين الشركات دوليا بفضل الثورة التكنولوجية، تمثلت هذه العولمة في الشركات متعددة الجنسيات التي تعد مرحلة جديدة في تاريخ الرأسمالية، وفي الوقت نفسه، تتدفق الأموال بالمليارات من بلد لآخر، نظرا للسهولة الكبيرة في الاتصال والتي وفرتها تكنولوجيا المعلومات، وقد خلق ذلك فرص للمضاربة قد تصبح مصدرا لزعزعة الاستقرار المالي.

شكل رقم 02-01: جوانب العولمة الاقتصادية هي:

هناك أربعة جوانب رئيسية لظاهرة العولمة الاقتصادية نوضحها في الشكل الموالي:

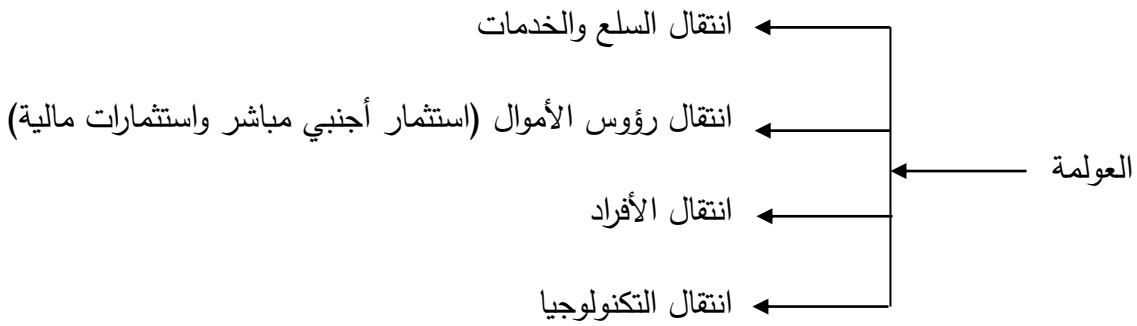

المصدر: العولمة الاقتصادية، فرص أم تحديات؟ إدارة الدراسة الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، 2007، ص 7.

2- أنواع العولمة الاقتصادية.

تعد العولمة الاقتصادية مرحلة هامة من مراحل التدويل تميزت بتغيرات وتطورات رهيبة في شتى المجالات الاقتصادية، والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي وكذا تصاعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، من خلال هذه التغيرات يتضح أن هناك نوعين رئيسيين تحدد من خلالهما العولمة الاقتصادية وهما:

2-1 العولمة الإنتاجية:

تعتبر العولمة الإنتاجية الناتج الأساسي لعملية تحرير التجارة الدولية من خلال حرية انتقال السلع عبر الحدود وبسهولة وذلك نتيجة توحيد الأسواق وما يميز العولمة الإنتاجية عن العولمة المالية أنها لم

تتعرض لازمات شديدة الحدة وتتحقق العولمة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور العولمة الإنتاجية من خلال اتجاهين:[1]

- **الاتجاه الأول: والخاص بعولمة التجارة الخارجية:** إن نمو التجارة العالمية خلال القرن الماضي يمثل أكثر الأشكال المتطورة للعولمة، حيث بلغ معدل نموها ضعفي الناتج الإجمالي العالمي، وللعلم فان 90 % من التجارة العالمية دخل مجال التحرير، وقد نتج عن ذلك تخفيض التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية، وقد عززت هذه السياسة الانفتاحية الناتجة عن تحرير التجارة الاستخدام الأمثل للموارد، وإمكانية الحصول على عوامل إنتاج عالية الجودة لسهولة انتقالها، كما ستسمح وبأقل تكلفة بنقل التكنولوجيا والاحتكاك بالخبرات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى زيادة العائد على الاستثمار الإنتاجي.

وتنقسم التجارة الدولية إلى تجارة السلع وتجارة الخدمات، وتمثل الصادرات والواردات السلعية دائما الجزء الأكثر من قيمة التجارة العالمية حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 56 % من الناتج العالمي، رغم أنها سجلت انخفاضا من 82 % سنة 1972 إلى 79 % سنة 1992، ومع تزايد التعامل في الخدمات على النطاق العالمي فان حصتها في التجارة الدولية في ارتفاع مستمر حيث قفز نصيب تجارة الخدمات خلال نفس الفترة من 18%إلى 21%، وقد ارتفع نصيب الدول المتقدمة في تجارة الخدمات من 72%إلى 76%، ولكن حسب أخر الإحصائيات لسنة 2003 فان معدل النمو السنوي للتجارة السلعية قد ارتفع ليصل إلى 16 % مقارنة بـ 12 % لتجارة الخدمات، وذلك مقابل معدل نمو بـ 4 % لتجارة السلع و6 % لتجارة الخدمات لسنة 2002. ولعل ما يميز التجارة الدولية تركزها بين أطراف معينة (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، دول جنوب شرق آسيا) بحيث تستحوذ على 87 % و94 % من الواردات والصادرات العالمية على التوالي من السلع والخدمات.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص ص 32-34.

-**الاتجاه الثاني: والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر**: إن المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة الإنتاجية يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف زيادة بمعدل أسرع وأكبر من معدلات التجارة العالمية، وقد وصل إلى 12 % خلال عقد التسعينات، ويرجع ذلك إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل على تكوين المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها، كما استحوذت الدول المتقدمة على ما نسبته 95 % من هذه الاستثمارات، حيث أن خمس دول العالم تمثل 75 % من المقرات الاجتماعية لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات.

2-1-1 عولمة السوق:

تتجسد العولمة التجارية بالنسبة للدول المتقدمة، عن طريق عولمة السوق بإنشاء مجموعة متعددة الجنسيات الموجودة في عدة دول، على شكل شبكة من فروع الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير. كما أن وجود سوق عالمية عن طريق الانتشار العالمي السريع للتكنولوجيا، وهو الذي حفز ظهور عالمية الطلب على هذه التكنولوجيا، والتي بدورها ولدت عالمية وعولمة العرض؛ إذ يمكن أن نقول بأن عولمة السوق تكونت بعنصرين، عولمة العرض وعولمة الطلب.

أ: عولمة العرض:

- ✓ إن زيادة وسرعة توليد التكنولوجيا، وانتشار المعرفة الذي كان يأخذ عشر سنوات، أصبح أقل من سنة في الوقت الحالي؛
- ✓ عدد كبير من شركات البلدان المتقدمة تأخذ اليوم قوة تكنولوجية قابلة للمقاومة، وإبقاء الاحتكار التكنولوجي من جانب البحث والتطوير والوصول إلى تكنولوجيا جديدة، تسمح بتطوير السوق وإمداده.

ب: عولمة الطلب:

بمعرفة سريعة للمنتوجات الجديدة، يتكون مستهلكون في القارات الثلاثة، يطلبون في نفس الوقت منتوج متشابه عن طريق محاكاة الطلب، فيتغير عدد مستهلكي المنتوج من رقم معين إلى أضعاف هذا الرقم، بفعل عملية المحاكاة. رغم هذه العولمة للطلب، إلا أنه يبقى تسجيل المستهلكين حسب البلد الأصلي، ولأجل ذلك كان من الضروري للشركات متعددة الجنسيات أن تعرض منتوجها في كل المناطق.

وبناءا على عولمة السوق، وفق عولمة العرض والطلب عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، أصبحت العولمة التجارية كقوة تضطلع بها المؤسسات الكبرى التي تتجاهر داخل هذا التنظيم، فالتجارة العالمية أصبحت بين هذه الشركات والإحصائيات تبين أن ظاهرة العولمة ناتج عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في التجارة العالمية، هذا ما يعكس قوة ثقل هذه الشركات.

2-2 العولمة المالية:

بدأت البذور الأولى للعولمة المالية في الستينات والسبعينات، ثم تسارعت في الثمانينات، بحيث يمكن القول بأن العالم على مشارف التسعينات كان قد أصبح قرية مالية واحدة، واندمج النشاط المالي في العديد من الدول بالاقتصاد العالمي، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن دولية النشاط المالي واندماج في لأسواق المالية.

1-2-2 مفهوم العولمة المالية:

هي إلغاء كل القيود على حركة رؤوس الأموال في العالم، وتعتبر العولمة المالية هي الناتج لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لتصب في الأسواق المالية العالمية.

العولمة المالية هي ظاهرة تكامل الدول في الأسواق المالية الدولية، وهي ترتبط بطبيعة التفاعلات بين عناصر أساسية هي الأموال ودورها كمخزن للقيمة، ومرونة الأصول، وأسعار عوامل الإنتاج، ونوعية وجودة المؤسسات القانونية والتعاقدية[1].

ومن أهم مظاهر العولمة المالية نذكر:[2]

– زيادة اعتماد الشركات والحكومات على أسواق رأس المال الوطنية والدولية في تمويل أنشطتها، مما أدى إلى زيادة حجم وأهمية المعاملات في الأسهم والسندات.

– توسع نشاط البنوك بدخولها بعض المجالات إلى كانت محصورة أساسا بالمؤسسات المالية غير المصرفية كالوساطة المالية وخدمات التامين، مما يتيح لها تنويع موارد عائداتها ومخاطر أعمالها، وأصبحت تسمى البنوك الشاملة.

– تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فقد ارتفع متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى 1.2تريليون دولار عام 1995.[3]

– الاستثمار الكبير في الوسائل التقنية وخاصة في مجال الاتصالات، ما أدى إلى تطوير الخدمات المالية الموجودة واستحداث أخرى مثل الأعمال المالية الالكترونية وبطاقات الائتمان وغيرها.

---

[1] رعد حسن الصرن، "عولمة جودة الخدمة المصرفية"، دار التواصل العربي ومؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص121.

[2] جيرد هاوسلر، "عولمة التمويل"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد1، مارس2002، ص ص10–12.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص49.

3- نشأة العولمة وخصائصها:

يرى الباحثون الذين تحدثوا عن العولمة أنها عملية تراكمية، حيث أن هناك عولمات صغيرة مهدت لظهور العولمة التي نشهدها اليوم، الجديد فيها هو تسارع وتيرتها في العقد الأخير من القرن الماضي، ومنه فظهور العولمة يتجسد في مراحل متعاقبة من التاريخ وتطورها يعتمد على عوامل نعرضها فيما يلي:

3-1 الخلفية التاريخية للعولمة:

لقد اختلفت الآراء بخصوص تحديد ظهور العولمة وتطورها عبر الزمن، لأن لها جذور ضاربة في التاريخ، ووفقا لما رصدناه من تقسيمات بعض المفكرين يمكن القول بأنها مرت في تطورها بالمراحل التالية:

1-مرحلة التكوين:

ويطلق عليها البعض بمرحلة الجنينية[1]حيث تعود أصولها إلى عهد الفراعنة القدماء من خلا لغزواتهم ثم تطورت إلى عهد الإمبراطوريات الرومانية والفارسية وغيرها التي حاولت بسط نفوذها على الشعوب وسلب إرادتها وتوجيه قيمه وحضاراتها وثقافتها وفق أنماط الحياة التي تريدها، فكانت هذه الهيمنة كخطوة أولى نحو العولمة التي ارتبط مفهومها بالغزو العسكري والرغبة في تكوين إمبراطورية ضخمة.

2-مرحلة النشوء: سادت هذه المرحلة في أوروبا خلال منتصف القرن 15 إلى أواخر القرن 19 ويمكن تقسيمها بدورها إلى مراحل على الشكل التالي:

أ- مرحلة الرأسمالية التجارية: تميزت الفترة ما بين(1430-1540) بحركية كبرى فيما يخص الاكتشافات الجغرافية، التي عززت دور الرأسمالية التجارية في الحياة الاقتصادية الأوروبية والتي أفرزت المدرسة

[1] محسن احمد الخضيري، العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد وادارة عصر الدولةً، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،2000، ص 40.

الماركنتيلية (المذهب التجاري)، وقد استطاعت البرتغال واسبانيا ومن بعدها انجلترا وهولندا أن تفرض نفسها كقوة بحرية واستعمارية خاصة بعد اكتشاف أمريكا عام 1492 كما أحرز القطاع المالي تقدما ملحوظا خاصة بعد إنشاء بنك أمستردام عام 1609 وبنك انجلترا عام 1694[1]، وما ميز الحياة الاقتصادية خلال القرن 17 في انجلترا هي تلك الثورة العلمية والاختراعات التقنية التي أحدثت تغييرا جذريا في طرق الإنتاج.

ب- مرحلة الرأسمالية الصناعية: ظهر خلال القرن 19 الفكر الطبيعي ومن مفكريه الاقتصادي آدم سميث الذي دعا إلى الحرية الاقتصادية في كتابه "ثروة الأمم" سنة1776 مجسدا لعبارته الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر" ووضع الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الحر، والذي لا تعدو العولمة سوى إحدى مراحل تطوره العليا، ثم جاء الاقتصادي دافيد ريكارد و بنظرية الميزة النسبية للتخصص الدولي في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1816، وتبعه جون ستيوارت ميل الذي وضع تحليله المعروف" الطلب المتبادل" وللإشارة فان كل هذه النظريات قد شكلت نقطة هامة في التاريخ الاقتصادي، وقد تكلمنا عليها بإسهاب في الفصل الأول؛ كما تميز القرن 19 بتوسع طابع الصناعة الممكنة وظهور المؤسسات الصناعية وانتشارها ولذلك سمي بعصر الثورة الصناعية، حيث عوضت الآلة الجهد العضلي للإنسان وتطورت وسائل النقل كالسكك الحديدية مما قلص المسافات، وهذا ما أدى إلى زيادات هائلة في حجم الإنتاج السلعي الصناعي في الدول الأوروبية.

3-مرحلة الكساد: عرفت بداية القرن 20 سلسلة من الهزات والأزمات الاقتصادية والمالية نتيجة اشتداد المنافسة وقيام الحروب، وبشكل خاص الحربين العالميتين الأولى والثانية التي خلفت خسائر مادية وبشرية وخيمة، فعرف الاقتصاد العالمي اتجاها تنازليا وصل إلى أدنى مستوى له، كما عرفت معدلات التجارة الدولية أكبر انخفاضا لها وصل إلى 0.9 % فقد أدى نشوب الحربين العالميتين والمحاولة غير الناجحة

[1] Wolff Jacques, Histoire économique de Europe 1000-2000, éditions Économica, paris, 1995, p 190.

لإحياء قاعدة الذهب، والكساد العظيم إلى ظهور النزعة الحمائية والى توقف التكامل العالمي[1]مما جعل العولمة تصاب بشلل تام.

4- مرحلة الحرب الباردة: وقد تبلورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية كبرى تمثل التيار الرأسمالي و يقابلها الاتحاد السوفياتي ممثلا للتيار الاشتراكي، وتميزت هذه المرحلة بخلافات وحروب فكرية وإيديولوجية حول مختلف المجالات ، خاصة الاقتصادية منها حيث سعى كل منهما لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الدول حديثة الاستقلال عن طريق منحها المساعدات. كما شهدت هذه المرحلة بروز هيئات ومنظمات عالمية هي الأمم المتحدة والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، كما عرفت التجارة الدولية نموا متزايدا في هذه المرحلة قدر بـ 8% سنويا من عام 1950 إلى عام 1975 في الدول الصناعية.[2]

5- مرحلة ميلاد المصطلح: بدأت هذه المرحلة بانتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام الشيوعي سنة 1989، وما أسفر عنه من بقاء التيار الرأسمالي كقوة وحيدة مسيطرة على العالم[3]، وتبلورت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995 والتي عملت على إزالة القيود والحواجز بين الدول وتحرير الحركة الدولية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وما ميز هذه المرحلة هو انتشار المعلومات وتذويب الحدود عززه التطور التكنولوجي الكبير والسريع وإتاحة وفرة البيانات، فشاع استخدام مصطلح العولمة بكثرة وازداد الاهتمام بها.

[1] باب صورة عن قرب، القصة وراء الأعداد، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص 9.

[2] آسيا طويل، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة–قطاع البتروكيماويات –" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص94.

[3] مجد هاشمي، "العوامة الدبلوماسية والنظام العالمي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص180.

6- مرحلة النمو والتمدد: تميزت هذه المرحلة بالتداخل الواضح للأمور الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية دون فواصل زمنية وجغرافية، وقد برزت فيها الأسواق العالمية القائمة على الاندماج والتكامل وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وضعف سيادة الدولة، فأصبحت العولمة بمثابة الحدث والظاهرة والقضية التي لا يمكن تجاهلها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المفكرين يرجعون جذور العولمة إلى مرحلة النشوء، كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتطور الاتصالات والتجارة أي مند اختراع البوصلة وصولا إلى الأقمار الصناعية.[1]

3-2 خصائص العولمة:

تتمتع ظاهرة العولمة والعولمة الاقتصادية على وجه الخصوص بأنواعها بخصائص متعددة ساعدها في ذلك مؤسسات دولية ساهمت في انتشارها وهي:

- حرية التجارة الخارجية من خلال حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود دون عوائق أو حواجز تعرقل هذه العملية؛

- سيادة آلية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، بشكل يدعم الإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى إنتاجية، والعمل على البيع بسعر تنافسي دون إغفال عملية الاقتصاد في الوقت، حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف؛[2]

[1] محمد علي حوات، "العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الاولى، 2002، ص 21.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص26.

– زيادة التوجه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل نتيجة ما أسفرت عليه الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من تحولات، من خلال اتفاقيات تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية وبوجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي جعلت من العالم قرية مترابطة الأجزاء، وقد ترتب عن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل آثار عديدة نذكر منها:[1]

*زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية؛

*تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة؛

*تزايد درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة؛

– ظهور أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها بإنتاج منتوج معين بشكل يدعم عملية التخصص، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية والأجهزة الالكترونية والحاسبات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع أحد المكونات فقط. وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل السلعة الواحدة، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

– تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات إذ أصبحت الشركات متعددة الجنسيات المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا، وتتميز هذه الشركات بضخامة حجم أعمالها وإيراداتها وتفرع الأنشطة التي تمارسها، وانتشارها الجغرافي في العديد من دول العالم، واعتمادها على المدخرات العالمية من أسواق الدول التي تباشر فيها نشاطها، ومن أسواق المال العالمية التي يساهم فيها

[1] عماد الليثي، "التبادل الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص71.

أفراد ومؤسسات من جنسيات العالم المختلفة.[1] ويضاف الى ان هذه الشركات متعددة الجنسيات عملت على تفكيك العملية الانتاجية في العالم، وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد الذي يحقق أقل تكلفة وأكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة، وأكبر سوق وبذلك كان يزرع النظام الجديد للإنتاج.

وتمتلك هذه الشركات إمكانيات تمويلية هائلة، إذ لعبت دورا مهما في تمويل الثورة التكنولوجية التي تعد من أهداف العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية. ويشير التقرير الذي نشرته مجلة فورش في يوليو 1996 عن أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم وأن إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي 40 % من الناتج الإجمالي العالمي، وتستحوذ هذه الشركات في مجموعها على 40 % من حجم التجارة الدولية.

– تزايد دور أكبر المنظمات الدولية إذ من الخصائص الهامة للعولمة، هو تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إذ أصبحت ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية، المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول.

– تقليص سيادة الدولة القومية فالعولمة هي تقليص فاعلية الدولة أو التقليل من دورها، واعتبار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا في صنع القرارات؛ لذلك من خصائص العولمة نقل السلطة من المؤسسات الرسمية للدولة إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.

وهذا ما يضعف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطر الكثير من الدول في مختلف أنحاء العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق، وتطبيق قوانين تحرير الأسواق من أجل اكتساب ثقة الأسواق العالمية، وهكذا فان الحكومة في هذا الإطار العولمي الجديد تطبق الكثير من السمات

[1] محمد حافظ الرهوان، أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، شركة مطابع الطوبجي، مصر، 2003، ص504.

التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة، سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسير عليها المنظمات العالمية، مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها.[1]

4- مؤسسات العولمة:

يشهد عالم اليوم في ظل تطورات هائلة، وعصر طابعه العام شديد الخصوصية، يستمد خصوصيته من تلاشي دور الدولة وانحسار شخصيتها بل حدودها السياسية في ظل تعاظم دور المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حاليا، فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تترجم مفهومها الايديولوجي الليبرالي الذي أسست عليه من خلال اعتماد النظام الرأسمالي للسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية.

4-1 صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة نقدية ومالية دولية، أسس إثر انعقاد مؤتمر بروتن وودز في جويلية 1944 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، تضطلع بمهمة إدارة نظام النقد الدولي ووضع سياسته وقواعده الأساسية، من خلال تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

وكلت إلى صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف، لتحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي هي:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي؛
- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي؛
- تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء؛
- رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل التجاري الدولي؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص33.

– تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء.

يعتبر الصندوق أحد أهم المؤسسات العالمية في النظام العالمي الجديد، التي تخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية لأن معظم التسهيلات الممنوحة من طرفه موجهة إليها، نتيجة حصصها الكبرى فيه إلا أن علاقاته وتأثيره الأكبر كان على الدول النامية، ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه هذه الدول من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها، كان الصندوق يقدم حلولا وقتية أزمت الوضعية وزادت من المشاكل. لكن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لا يتم إلا بتنفيذ الدولة لمجموعة من الإجراءات، تدعى سياسات الإصلاح الاقتصادي وهي برنامج تصحيحي للسياسات الاقتصادية الكلية، يتضمن مجموعتين من الإجراءات الأولى للتثبيت الهيكلي والثانية للتصحيح أو التعديل الهيكلي وتتضمن هاتان المجموعات والتي تأتي كحزمة متكاملة ووصفة جاهزة لكل الدول، ولكل الحالات الإجراءات التالية:[1]

أولا: تقليص الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله بما فيها الإنفاق على الخدمات العامة والدعم للسلع الأساسية والدعم للقطاع العام، وتقليص العرض من النقد والائتمان للقطاع الحكومي والقطاع الخاص، ورفع أسعار الفائدة على الودائع المحلية، وكذا إلغاء التزام الدولة بتعيين بعض الخريجين وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية.

ثانيا: تركز على إلغاء الدور الرقابي للدولة على الأسعار وتحريرها كلية، وإلغاء دورها في التحكم باليات العرض والطلب، وكذا تخفيض سعر صرف العملة المحلية وتحرير التجارة الخارجية وتحفيز رأس المال المحلي على التصدير، ونقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، وأخيرا تسعير منتجات القطاع العام طبقا لتكاليفها الحقيقية.

[1] نبيل مرزوق، "الخصخصة وأبعادها الاقتصادية"، دار الفكر، بيروت، 1999، ص ص122–123.

ورغم التطورات التي شهدها الصندوق والمساعدات التي كان يقدمها إلى الدول النامية، إلا انه في كل مرة يؤكد على انه وسيلة لفرض الهيمنة والسيطرة على الدول النامية، تستعملها الدول المتقدمة الرأسمالية الكبرى، من خلال الشروط القاسية التي يفرضها على الدول التي تلجأ إليه، كل هذه الشروط قاسية جدا إذ أنها تجعل سيادة الدولة المستدينة شكلية فقط.

4-2 البنك الدولي:

هو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، انشأ بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي ليقوم بمهمة تكميلية معه، فمهمة الصندوق هي توفير الائتمانات القصيرة الأجل لمعالجة الاضطرابات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، لتحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف؛ أما البنك فبقوم بمهمة إعمار الدول التي تضررت بعد الحرب العالمية الثانية ثم الدول النامية فيما بعد، عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأجل للمشروعات التنموية.

ولقد تطور عمل ودور البنك من خلال تطور النظام العالمي، حيث توسعت أنشطته لدرجة أنه أصبح يرمز له كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك العالمي، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو الذي انبثق عن ميثاق بروتن وودز 1944؛ والرابطة الدولية للتنمية والتي تأسست عام 1960، هدفها تمويل التنمية في الدول المتخلفة بشروط أكثر امتيازية، وكذلك مؤسسة التمويل الدولية وأنشأت عام 1956 هدفها دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأقل نموا.

تعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، باختصار يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي وخاصة المالي.

وجاء بعد ذلك ما يسمى الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث أصبح الحصول على موارد مالية من إحدى المؤسستين يتوقف على تنفيذ اشتراطية الأخرى، ويتم تحديد المشروطية الواسعة في وثيقة يطلق عليها ورقة إطار السياسات، ويكون إعدادها بالاشتراك بينهما ويوافق عليها مجلس إدارة المؤسستين.[1] وعليه لم يعد من الممكن الحصول على قروض التصحيحات الهيكلية من البنك إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والعكس صحيح في أغلب الأحيان.

4-3 منظمة التجارة العالمية:

إذا كان صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يشكلان الآلية النقدية والمالية على التوالي، فهناك آلية أخرى لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي والتجاري والتي سارعت في نفس الاتجاه نحو تجسيد النظام الليبرالي، إن العولمة كانت ملامحها ظاهرة وتأكدت عندما خطت خطوات كبرى عن طريق مؤسسات لها إطارها الدولي، تسعى بكل جهد وقوة لتحقيق أهدافها.

لذلك كانت المؤسسة الثالثة من مؤسسات العولمة وهي المنظمة العالمية للتجارة التي تسمى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "GATT"، يرجع إنشاءها إلى الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي للأمم المتحدة التي انعقدت في افريل 1946، وتم التوقيع على الاتفاقية في عام 1947 وتعتبر "الجات" اتفاق عام وفي نفس الوقت مؤسسة تعقد اجتماعات منظمة من قبل مندوبي الدول الموقعة عليها، ومنذ نشأتها قامت بتنظيم ثمانية جولات تفاوضية حول الحواجز الجمركية، وفتح الحدود وحرية انتقال السلع والخدمات والأموال والأشخاص. وآخر هذه الجولات هي جولات الأروغواي التي كانت ما بين 1986-1992 والتي اكتملت بما يسمى ببيان مراكش سنة 1994، الذي أعلن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي تدخل حيز

[1] سعيد النجار، "الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات"، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص218.

التنفيذ في 1995/01/01و هذا ما سنتعرض له بالتفصيل عن ماهية المنظمة العالمية للتجارة، وما هو دورها في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال الفصل القادم.

وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة " OMC " اكتمل ثالوث النظام العالمي الجديد، حيث تحققت قوة صنع القرارات في جميع المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.

المطلب الثاني: آثار العولمة على البلدان النامية والعربية خاصة.

إن النظرة المتأنية الموضوعية لواقع عالمنا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ،تؤكد أن معظم شعوب هذا العالم ودوله في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ما زالت تعيش اليوم تحت تأثير صدمة انهيار الثنائية القطبية التي أدت إلى انهيار كل أشكال التوازنات الدولية التي سادت إبان المرحلة السابقة من ناحية وما تلاه من انهيار البنية السياسية –الاقتصادية في تلك الدول من ناحية ثانية؛ وهي تحولات عززت لأحادية الهيمنة الأمريكية الأوروبية على العالم بعيدا عن ميثاق الأمم المتحدة، أو مرحلة الحرب الباردة التي فرضت على الجميع آنذاك الاحتكام إلى نصوص وقواعد الأمم المتحدة التي أقرته شعوب العالم كله على أثر الحرب العالمية الثانية، والذي نص في ديباجته "إن شعوب العالم قد قررت ضرورة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، ويؤسس لتنظيم دولي أكثر إحكاما وأكثر عدالة في المستقبل، وأن ذلك يتحقق عن طريق

تحريم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة".[1]

1- تغير العلاقات الدولية :

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاء على أثر الفراغ السياسي والعسكري والإيديولوجي الذي تركه الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي

[1]يوسف حسن يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي"، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، عابدين،2010، ص192.

العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال.

فمند عام 1990 شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة، انتقلت البشرية فيها من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة إلى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع وانتشار الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات الأمم، وإخضاع الشعوب الفقيرة منها لمزيد من السيطرة والتبعية والحرمان والتخلف والتهميش، كما جرى في العديد من بلدان آسيا وإفريقيا وفي بلدان الوطن العربي.

وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة الناتجة عن أزمة التطور الاجتماعي وأزمة القيادة في بلدان العالم الثالث عموما التي أدت بها إلى مزيد من الإلحاق والتبعية في علاقتها بالشروط الرأسمالية الجديدة، كان لابد لإستراتجية رأس المال المعولم انسجاما مع نزعته الدائمة نحو التوسع والامتداد، أن تسعى إلى إخضاع الجميع لأهداف مشروع الهيمنة الأمريكي، أي سيادة السوق عالميا وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة، هذا هو جوهر الامبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فالوضع الراهن ليس نظاما دوليا جديدا وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد عن طريق القوة والإكراه. وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه المرحلة، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة.

وبنشوء هذا الفراغ السياسي والاقتصادي والإيديولوجي[1]، أصبحت الطريق ممهدة أمام التوسع الرأسمالي نحو المزيد من السيطرة عبر طوره المعولم، كشكل أخير من تطور النظام الرأسمالي، مستخدما

1 يوسف حسن يوسف، نفس المرجع، ص191.

كافة أساليب الضغط أو بالإخضاع والمزيد من التبعية والإلحاق لضمان استمرار سيطرته على كافة الموارد المادية الأساسية، من احتياطات النفط والماء إلى الأسواق والمنتجات الصناعية والزراعية.

شكل رقم 02-02: القوى التي تحدد آثار العولمة.

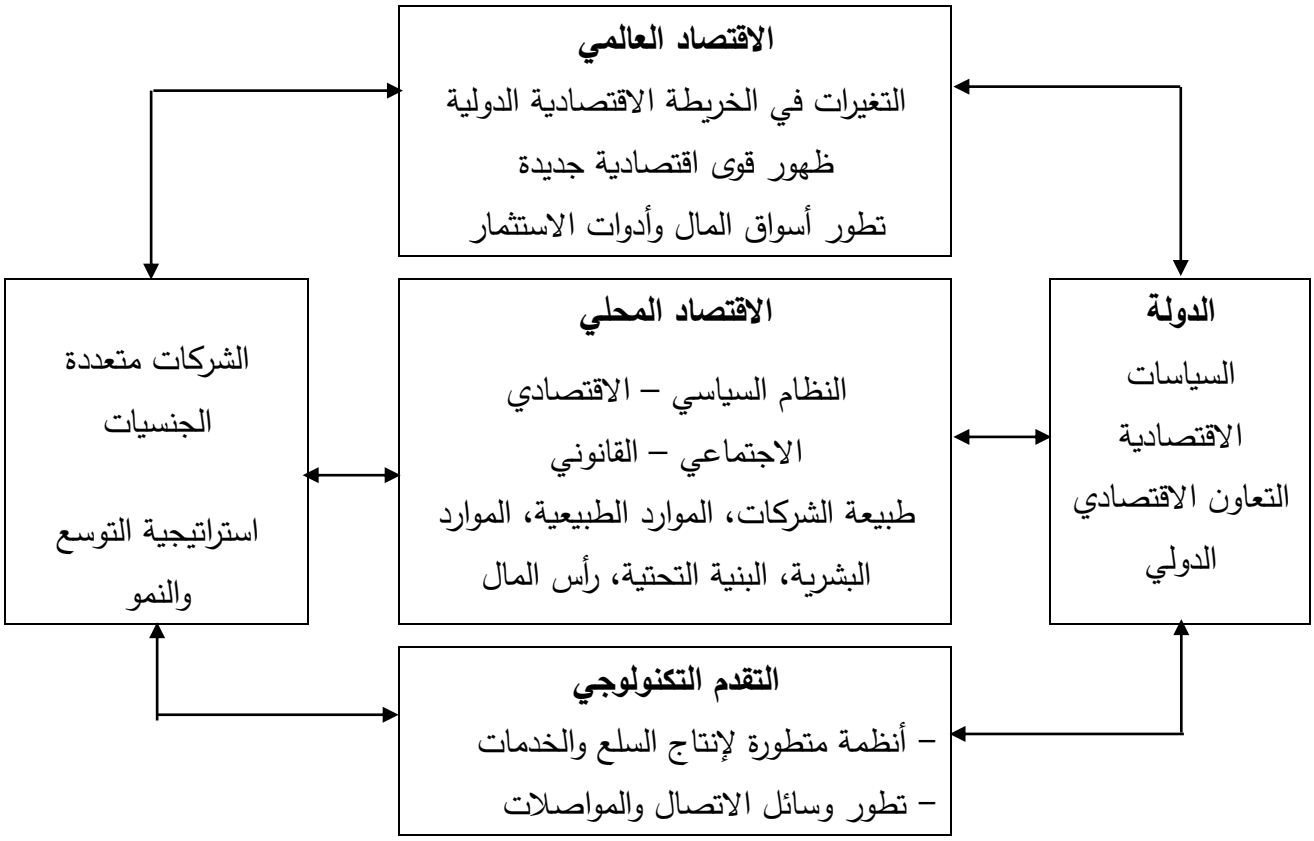

المصدر: العولمة الاقتصادية فرص أم تحديات ؟ إدارة الدراسة الاقتصادية والمالية دائرة المالية، حكومة دبي، 2007، ص 11.

من خلال الشكل تظهر القوى التي تحدد آثار العولمة.

2- الآثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية على الدول العربية.

2-1 الآثار الايجابية:

يشير البعض إلى أن العولمة الاقتصادية يمكن أن:

– تحفز الدول على إعادة هيكلة اقتصادها لمواجهة التحديات التي تفرزها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالميا، وزيادة فرص العمل المتاحة، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى فتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجال الغاز والبتروكيماويات والخدمات، كالسياحة والنقل.

– وفي ظل العولمة سيكون تنوع في المنتوجات من السلع والخدمات وتتحسن جودتها وتنخفض تكاليفها، وسيتم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية، وستتوسع مشاركة القطاع الخاص. كما سيتم تنفيذ توجهات الخوصصة ومساعدة الاقتصاد الوطني في التغلب على ظاهرة الإغراق وانتشار السلع المقلدة؛ واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة.

– التشجيع على البحث والتطوير والحصول على التقنيات الحديثة، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية،[1] وتسريع عصرنة الاقتصاد الوطني من خلال سرعة تحديث وتطوير الأنظمة والتشريعات السائدة حاليا.

2-2 الآثار السلبية:

للعولمة مخاطر وسلبيات، مما دفع ببعض المجتمعات لتشكيل حركات مناهضة لها،[2] وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على الدول العربية في:

– تزايد تبعية الاقتصاديات العربية للاقتصاد العالمي، مما يعني إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات السياسة الخارجية؛

[1] عبد الله بلوناس، "عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد24، العدد الاول، 2008، ص197.

[2] السيد يسين، "في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد228، 1998، ص ص 12-13.

– التأثير على الميزانية العامة للدول العربية، بسبب خفض أو إلغاء التعريفة الجمركية على الواردات؛

– تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية الزراعية والصناعية والخدمية المحلية، والخدمات المالية والاتصالات والتوزيع والنقل وأعمال المهن الحرة والخدمات السمعية والبصرية، لتنافسية شديدة من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، ما يجعل الصناعات غير القادرة على المنافسة تنخفض؛

– إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برامج الإصلاح الزراعي "للجات" في البلدان الصناعية المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية، وينعكس ذلك سلبا على موازين المدفوعات في الدول العربية باعتبارها مستوردا صافيا للغذاء؛

– تفشي البطالة وزيادة عدد الفقراء والتخلف الاقتصادي والجريمة المنظمة؛

– رفع تكاليف الإنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية بسبب مواصفات الجودة والتغليف وشروط حماية البيئة، كما سترفع تكاليف إنتاج الصناعات المعتمدة على نقل التكنولوجية الحديثة بسبب المبالغة في تطبيق أحكام حماية حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم رفع أسعار الكثير من المعدات المصنعة في الدول المتقدمة صناعيا؛

– تعرض قطاع الخدمات لمنافسة غير متكافئة؛

– انخفاض مساهمة التجارة العربية إلى إجمالي المبادلات التجارية العالمية؛

–تشجيع الاستثمارات غير المنتجة كونها تدر أرباحا؛

– تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة إلى الدول العربية؛

– تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بها، حيث يجب أن تنسجم هذه السياسات مع أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة؛

– إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية، المتمثلة في النفط الذي يعد مصدرا رئيسيا واستراتيجيا لكثير من الدول العربية، وإضعاف أهميته كسلعة حيث تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية؛

– زيادة تهميش واستغلال للدول العربية في حالة استمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل انفرادي، وتراجع دور الدولة في صنع القرار السياسي.

3– سبل مواجهة خطر العولمة الاقتصادية:

ينبغي على الدول العربية مواجهة تحدي العولمة الاقتصادية بأساليب ناجحة وفعالة[1] ومعرفة الكيفية التي يتم التعامل بها مع هذه الظاهرة، الأمر الذي يحتاج لتعبئة حضارية شاملة.

إن العولمة ظاهرة لا يمكن احتواءها أو ردها، إلا أنه يمكن مواجهة مخاطرها وتجنب سلبياتها التي تأتي من نمط العولمة السائد والقائم على الهيمنة. إن مفتاح دخول العالم العربي للعولمة يكمن في تطوير أساليب العمل العربي المشترك وبناء منطقة تجارة حرة عربية، وتبني إستراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة.

[1] بول سالم، "معالم الهيمنة في مطلع القرن 21؟"، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،18–20 كانون الأول، 1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، آذار 1998، ص89.

ولا بد من التأكيد بأنه بدون القيام بعمل جماعي مشترك وتصميم استراتيجيات تنمية مشتركة، بالتركيز على الصناعات الحديثة والإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، فان مجموعة البلدان العربية تواجه مصيرا كئيبا ومعاملة اليوم تبدو واضحة للعيان[1]، فالدول العربية غير قادرة على المنافسة الاقتصادية كلا على حدا وخوض هذا الصراع والمواجهة الشاملة اقتصاديا وعلميا وثقافيا وسياسيا.

فالسوق العربية المشتركة تعد ضرورة حياتية تقتضيها الظروف الراهنة، فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات الاقتصادية ويمكن للدول العربية استغلال موقعها الاستراتيجي، مع العلم أن الدول الغربية التي أنشأت سوقا مشتركة لا تتمتع بمثل ما تتمتع به العدول العربية من مزايا وخصائص؛ إن السوق العربية المشتركة تعد ضرورة لما تحققه من خلال[2]:

– زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج من خلال إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة؛

– توسيع مجالات الإنتاج وتعددها لتلبية حاجات السوق في الدول العربية؛

– تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار؛

– دعم التبادل التجاري وتحديد استراتيجية شاملة لتحقيق ذلك ويتضمن ذلك تبادل السلع والمنتجات الوطنية العربية؛

– توجيه السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية؛

– الاكتفاء الذاتي العربي أو الاقتراب منه.

---

[1] محمد المتيمي، "طوفان العولمة الاقتصادية، كيف ينجو العرب منه؟"، صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية، اليمن، العدد 1054، ص16.

[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، "العولمة وتأثيرها على الدول العربية"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد86 ، 2011، ص78.

إن العولمة وما تحمله من تقدم تقني وفتح الأسواق وتحرير التجارة، تهدد الدول التي لم تسارع بإعادة هيكلة مؤسساتها لإنتاج سلع تنافسية تحمي اقتصادها من التبعية. إن العولمة تطرح العديد من الفرص ويصاحبها الكثير من التحديات بالنسبة للدول العربية، مما يتطلب العمل على تطوير الأساليب القائمة في عملية الاندماج بالعولمة، للتقليل من آثارها السلبية فالحل ليس في رفضها وإنما بوضع إستراتيجية للاستفادة من مزاياها، وعلى الدول العربية استغلال الفرص للالتحاق بركب التكتلات الاقتصادية.

المبحث الثاني: التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد.

المطلب الأول: أهم التكتلات الاقتصادية:

إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، ويحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية.

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، الاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، إن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، مما يجعلنا ندرك مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام

التكتلات الاقتصادية الإقليمية[1].وعليه سنعرض هذه التكتلات ونبرز تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي.

1- التكتل الاقتصادي الأوروبي.

هو أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحالي وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل النضج والتطور، فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهي مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي.

1-1 النشأة والتطور:

إن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في جانفي 1993، وانضمام بعض دول الأفتا عام 1994 وهي النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد ليصبح 15 دولة عضوا، قد تحقق بعد أن مر بمراحل متعددة قاربت الخمسين عاما وهي:

1- إعلان مارشال:

لما أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جورج مارشال عام 1947، عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون الاقتصادي لإعادة بناء اقتصادياتها بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية وهو ما عرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، ما أدى إلى تكوين ما يسمى ب"**المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي**".

[1] المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، "التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن"21، دمشق،2000، ص 119.

2- مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب:

وقد جاء نسبة لما قدمه روبرت شومان وزير خارجية فرنسا في 09 ماي 1950 من اقتراح إقامة الاتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب، وتم إقراره من طرف ست دول في 18أفريل 1956 وهي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا.

3 - الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية:

في الثاني من شهر جوان 1955 قررت الدول الست الأعضاء في تكتل الفحم والصلب تحقيق المزيد من الاندماج فيما يتعلق بالطاقة الذرية وإقامة سوق مشتركة عامة وإنشاء صندوق استثماري أوروبي. وتم إقرار هذا التجمع في أول جانفي 1958 مع ظهور السوق المشتركة.

4 - السوق الأوروبية المشتركة:

هو الاسم الشائع للجماعة الأوروبية التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 25 مارس 1957 حيث اتفق فيها على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأيضا إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وبحلول أول جويلية 1967 نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية والتي عرفت بالسوق الأوروبية المشتركة، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة ما بين 12 و15 عاما وتلخصت أهداف السوق فيما يلي[1]:

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء؛
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق؛

[1] أحمد علي غنيمً، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلهاً، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1986،ص123.

- وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء؛
- إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال؛
- إتباع سياسة زراعية مشتركة؛
- رسم سياسة مشتركة للنقل؛
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة؛
- تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات؛
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق؛
- تحسين أحوال العمالة.

وبعد عام واحد فقط من إنشاء السوق الأوروبية كانت الجماعة الأوروبية قد أنجزت إتمام الاتحاد الجمركي بين أعضائها، تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء الست، كما نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة، وتوسعت بعدها الجماعة حيث ضمت في عام 1973 كلا من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ثم اليونان في عام 1981وكلا من البرتغال واسبانيا عام 1986وبالتالي وصل عدد الدول في هذا التاريخ 12 دولة.

وقد تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي استكمالا لمقومات السوق، وهدفه تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وكذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء، طبقا لاتفاقية روما.

5 – الاتحاد الأوروبي واتساع العضوية:

في فبراير 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول بداية من أول جويلية 1987، والذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي اعتبارا من أول جانفي 1993، وقد اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبي واستكماله طبقا لمعاهدة ماستريخت على حدود هولندا في 07 فيفري، والتي أصبحت سارية المفعول مند عام 1993 بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الاتحاد الأوروبي.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في:

أ- **المرحلة الأولى(1990-1994):** وتهدف إلى استكمال تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

ب- **المرحلة الثانية (1995-1998):** وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.

ت- المرحلة الثالثة (1999-2002):وهي المرحلة التي تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة، وقد تحققت هذه المرحلة فعلا بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في الأورو في جانفي 2001 من خلال تخلي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد عن عملاتهم والعمل بعملة الأورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات

الدولية بعد الدولار الأمريكي؛ ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل.

كما يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يعمل على توسيع العضوية وضم دول جديدة للاتحاد، فعند إعلان قيام الاتحاد في أول جانفي 1993 كان عدد الدول الأعضاء 12 عضوا، ووصل إلى 15 عضوا عام 1994 بانضمام كل من السويد والنمسا وفنلندا وبعدها النرويج ودول أخرى، ليصبح عدد أعضائه أواخر سنة 2004 حوالي 23 دولة، وفي 2007 حصلت رومانيا وبلغاريا على العضوية، وكانت كرواتيا آخر دولة دخلت الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يتألف من 28 دولة عام 2013.

1-2 الحجم والإمكانيات :

وصل عدد دول الاتحاد الأوروبي حتى جانفي 1995 إلى 15دولة أوروبية بعد أن كانت 06 دول في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة طبقا لمعاهدة روما في 25مارس 1957، وبعد أن أضيفت معظم الدول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (الافتا) عام 1994 أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، اكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي في العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، حيث إن هذا التكتل يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1150 مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية.[1]

من ناحية أخرى يمثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، حيث يزيد هذا الدخل على 7000مليار دولار، ويعتبر هذا التكتل أضخم سوق اقتصادي داخلية حيث بلغ 380مليون نسمة

[1]عبد المطلب عبد الحميدً النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبرً، مجموعة النيل العربية، مصر، بدون سنة، ص121.

بمتوسطات دخل مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة. ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحالي.

3-1 أهداف التكتل الاقتصادي الأوروبي:

يمكن أن نجمل أهداف هذا التكتل فيما يلي:

1-خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية، والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل.

2- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.

3- انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد.

4- دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دورا أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية وحتى السياسية.

5- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا، وإقامة البنك المركزي الأوروبي، وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية، من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.

6- العمل بصفة مستمرة نحو تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل.

7- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، وكذا زيادة معدلات النمو، وخفض نسب البطالة بالإضافة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل.

ولتحقيق هذه الأهداف تعمل منظومة متكاملة لتحقيق خطوات التكامل الاقتصادي وزيادة فعالية هذا التكتل الاقتصادي، حيث يوجد مجموعة من المؤسسات الأوروبية وهي الاتحاد الأوروبي الذي يضم 15 عضوا، والمجلس الوزاري وهو المسؤول عن تنسيق السياسات، والمجلس الأوروبي وهو يتكون من رؤساء دول وحكومات التكتل الأوروبي، وهناك أيضا المفوضية الأوروبية المسئولة عن الخطوات التنفيذية، والبرلمان الأوروبي الذي يقدم المقترحات، وهذا البرلمان أصبح ينتخب انتخابا مباشرا ابتداء من 1979، وهذا بالإضافة إلى محكمة العدل الأوروبية.

وأهم ما يميز الاتحاد الأوروبي، أن الاندماج الأوروبي يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماستريخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية اللازم توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوروبية، وعليه فان القرن الحادي والعشرين سيشهد تصاعد وتزايد التكتل الاقتصادي الأوروبي ليكون من أهم التكتلات الاقتصادية التي سوف تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي.

2- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA)

يسمى هذا التكتل بالنافتا وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية، ولذلك فهذا التكتل يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث أنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها

إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا وهذا التكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية.

2-1 النشأة والتطور:

بدأ عمل النافتا في أول جانفي 1994 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، لتشمل إلغاء بعض الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسع آلاف سلعة خلال 15 عاما، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك.

وقد أدت اتفاقية نافتا إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام 1989 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ففي مارس 1990 أعلنت إدارة بوش أن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك قد بدأتا محادثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه في كندا، وفي جوان 1991 قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية وقد تم إقرار هذا الاتفاق في أوت والتوقيع عليه في ديسمبر 1992، وصادق عليه الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993، بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.[1]

ويذكر أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، ابتداء من أول جانفي 1994، جاء بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131مليار دولار عام 1987الى 375مليار دولار عام 1990، بمعدل نمو33.6%، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14.8مليار دولار عام 1987الى

[1]Charles Oman, Globalization and regionalization, the Challenge of Developing Countries, OECD, France, 1994, p69.

202مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو36.5%، كما نمت استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57مليار دولار عام 1987الى 71مليار دولار عام 1990،أي بمعدل نمو24.6% وازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50% خلال الفترة 1987-1990من 22مليار دولار إلى 33مليار دولار.

يضاف إلى السبب السابق السعي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين تكتل اقتصادي يتكافئ مع التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في أول جانفي 1993.

2-2الحجم والإمكانيات:

وصل عدد دول التكتل إلى ثلاث دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ليصبح هذا التكتل من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم بعد التكتل الاقتصادي الأوروبي من ناحية الحجم والإمكانيات، فالمؤشرات تشير إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذا التكتل الاقتصادي يصل إلى 6770مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية مع العالم الخارجي يصل إلى 1017مليار دولار وعدد السكان يصل إلى حوالي 367.5مليون نسمة.[1]

زيادة عن الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة بالإضافة إلى ما تتمتع به كندا من موارد طبيعية لم تستغل بعد، وكذلك المكسيك بما لها من إمكانيات بترولية وعمالة متزايدة الإنتاجية ومنخفضة الأجر.

[1]IMF,Direction of Trade Statistics year book,1992.

2-3 مجالات التعاون في التكتل:

حيث يشمل التعاون الاقتصادي في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "نافتا" على عدة مجالات أهمها:

1- تجارة السلع:

ويشمل تخفيض التعريفة الجمركية والتخلص من القيود الكمية بشكل مرحلي، في حوالي تسعة آلاف سلعة على مدى 15 عاما، وأهم السلع التي تشملها اتفاقية "نافتا" هي السيارات، والمنسوجات المصنعة، والمحاصيل الزراعية، ويتم رفع القيود المفروضة على الشاحنات في الدول الأعضاء أمام دخول صفقات المشتريات الحكومية الرئيسية.

2- في مجالي الاستثمار والطاقة:

تتم معاملة المستثمرين الأجانب نفس المعاملة التي تتم مع المستثمرين المحليين، مع بعض الاستثناءات وخلال فترات مرحلية متباينة، على أن تقوم المكسيك بفتح معظم قطاعات البتر وكيماويات أمام الاستثمارات الأمريكية في مجال التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجه وتكريره، ويتم أيضا خلال الفترة الممتدة من سبعة سنوات إلى خمسة عشر عاما تالية، رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في البنوك وشركات التامين وشركات السمسرة المكسيكية.

3- في مجالي البيئة والعمالة:

حيث يتم إنشاء وكالة في كندا للتقصي والتحقيق في الانتهاكات البيئية في أي من الدول الثلاث، على أن يتم فرض غرامات وعقوبات تجارية على الدولة التي تفشل في تطبيق قوانينها البيئية ووضعها موضع التنفيذ،

ومن ناحية أخرى يتم إنشاء وكالة في واشنطن للتقصي والتحقيق في انتهاكات العمل إذا ما وافقت دولتان من الدول الثلاث على ذلك، كما يتم فرض غرامات وعقوبات تجارية إذا فشلت أي دولة في تطبيق قواعد ولوائح العمال وقوانين تشغيل الأطفال وأنظمة الحد الأدنى للأجور.

4- في مجال تجارة الخدمات:

تتضمن الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية مزايا تنافسية في هذا المجال، وهو ما يضمن تدفق الاستثمارات الأمريكية عبر التكتل الاقتصادي وحصوله على حقوق المواطنة الاقتصادية.

4-2 أهداف التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية وأهم المزايا التي تعود على أطرافه:

يسعى هذا التكتل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ولعل أهمها:

1-زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.

2-إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء.

3-زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

4-علاج مشكلات البطالة في الدول أعضاء التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

5-تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

6-زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

7-محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا خاصة اليابان.

أما عن المزايا التي تعود على أطراف هذا التكتل فتشير الدراسات حول المزايا ومدى الاستفادة التي يمكن أن تعود من قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، إلى أن هذه المزايا كثيرة، حيث أن إحدى الدراسات أشارت[1] إلى أن التكتل سيؤدي إلى زيادة الرفاهية(الدخل) بين 2.2-6.1مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و1.6-5.8مليار دولار في المكسيك، و2.8مليار دولار في كندا. أما عن المزايا على مستوى كل دولة فيمكن إجمالها فيما يلي:

[1]عبد المطلب عبد الحميدً، النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبرً، مرجع سبق ذكره ،مأخوذ من:
Alan V Deardorff and Robert M Stern ,The industrial and regional employment effects of the NAFTA ,the economic , outlook 1994, Fort First Annual Conference on the economic outlook, The University of Michigan, November18&19,1993, pp 308-311.

أ – بالنسبة للمكسيك:

تشير الكثير من الآراء إلى أن المكسيك قد تكون هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، حيث أن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المزايا التالية:

- ♦ زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوافرة لديها؛
- ♦ تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيرها من المجالات سيزيد معدلات النمو ويعمل على امتصاص البطالة في المكسيك؛
- ♦ التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك وخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها؛
- ♦ الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك؛
- ♦ زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

ب – بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

- ➢ فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي، يسهم في

زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية؛

- زيادة معدلات التوظيف وزيادة متوسط الأجور في الولايات المتحدة، نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة التي تنتج سلعا للسوق المحلية؛
- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل6% سنويا إلى حوالي ضعف معدل نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أو الآسيوي.

ت – بالنسبة لكندا:

في ظل تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، سيحقق التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(نافتا) عددا من المكاسب مثلما تحقق للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يؤدي هذا التكتل الاقتصادي إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بحرية بين دول التكتل، ويسمح ذلك أيضا بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوافرة بالمكسيك، كما تستطيع الشركات الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

ويمكن القول هنا أن التكتل الاقتصادي قد أبرز للدول الأخرى في العالم أنه يمكن أن يقوم تكتل اقتصادي في شكل منطقة حرة شاملة حتى لو كان هناك اختلاف وتفاوت اقتصادي واجتماعي؛ والاهم انه سيعود بالمنافع والمكاسب لكل طرف مشترك في التكتل وهوما تحتاجه الدول العربية.

3- التكتل الاقتصادي الآسيوي(الأسيان والايبك):

التكتل الاقتصادي الأسيوي لازال في طور التكوين، إلا أن هناك تطورا وتغيرا مستمرا في هذا الاتجاه، وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية، سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الآسيوية الصاعدة، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، ورغبة هذه النمور الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة باستخدام القيود الكمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أو من خلال الحمائية غير المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أو التكتل الاقتصادي الأوروبي؛ ولذلك فالمبادرة لقيام التكتل الاقتصادي الآسيوي كانت بإستراتجية دفاعية بحتة تجاه التغيرات في الاقتصاد العالمي الجديد، وخاصة ما تعلق بالتكتلات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد في أمريكا الشمالية وأوروبا.

ويتكون تكتل الآسيان من سبعة دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي واندونيسيا والفلبين والفيتنام.[1]

فرغم الوزن النسبي لهذا التكتل في التأثير على اتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فقد أرسى خطة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا على الرغم من أن النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل أسواق دول التكتل ظل محدودا إلا أنه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة الأسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها و زيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع الأعداء الأيديولوجيين في المنطقة، بدليل انضمام فيتنام إلى رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) في 28-07-1995 مع ملاحظة أن

[1] سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية-التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق- " الدارالمصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، 2005، ص321.

تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3.1% من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987، (وحوالي 11.3% من إجمالي صادرات الدول النامية)، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5.2% من إجمالي الصادرات في العالم (وحوالي 16.8% من إجمالي صادرات الدول النامية)[1]. بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) كانت لها وضع مميز في مفاوضات الجات، زادتها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

كما انشأ منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي (آيبك) عام 1989 ليمثل منطقة التجارة الحرة بالعالم، تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020، ويتكون هذا التكتل من 21 دولة مطلة على حوض المحيط الهادي أو الباسيفيكي وموزعة على أربع قارات هي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وآسيا واستراليا، فهو يضم أكبر ثلاث قوى اقتصادية بالعالم (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين) ويهدف هذا التكتل لتحرير التجارة وكذلك لتهيئة الانتقال الحر للعمالة ورؤوس الأموال.

إضافة إلى هذه التكتلات الكبرى التي تقودها الدول القوية، شهدت إفريقيا وأمريكا اللاتينية عددا من التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأوزان الضعيفة الأثر في الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تشكل من دول ضعيفة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي مساهمتها في التجارة الدولية لا تمثل وزنا كبيرا.

ويلاحظ أن التكتلات تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد للزيادة في حجم التجارة الدولية، وتعميق الاعتماد المتبادل. والآثار المصاحبة لها في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1994، القاهرة 1995 ص 193/192.

فأهمية هذه التكتلات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعملاقة اقتصاديا تبحث عن أشكال جديدة للتعاون والشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق أوسع وأكبر، لذلك نتساءل عما قامت به الدول العربية مجتمعة أو فرادى لمواجهة هذه التكتلات.

المطلب الثاني: التكامل العربي بين النظرية والواقع.

منذ تأسيس الجامعة العربية في 1945 مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بمراحل عدة، تعتبر محاولات لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية وتنمية المبادلات التجارية للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.

1- الموقع الجغرافي للدول العربية.

تحتل الدول العربية موقع جغرافي استراتيجي هام، ويصل امتدادها من الغرب إلى الشرق حوالي 6000كيلومتر ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال 5000 كيلومتر، ويطل الوطن العربي على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ويسيطر على أهم ثلاث ممرات مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية، وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهو يتحكم في أربعة مواقع بحرية بالغة الأهمية هي: مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز.

تبلغ مساحة الدول العربية مجتمعة 14.2 مليون كيلومتر مربع وهي تشكل 10.2% من مساحة العالم، ويتوزع سكان الوطن العربي البالغ عددهم 318.3 مليون نسمة سنة 2007 بين قارتي آسيا وإفريقيا، يمثلون 4.8% من سكان العالم، ويبلغ مجموع القوى العاملة في الدول العربية 118.9 مليون عامل أي بنسبة تزيد عن 30% من إجمالي السكان.

وتعد الدول العربية من أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز حيث تصل نسبة احتياطي النفط المؤكد[1] 57.6% من الاحتياطي العالمي، وبلغت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية 419.5 مليار دولار، وهي تشكل أكثر من 65% من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية التي بلغت 659.6 مليار دولار، في حين وصلت قيمة الواردات السلعية العربية الى373.0 مليار دولار تشكل نسبة 30%من الواردات العالمية في عام 2006.

وتمتد السواحل العربية حول محيطات و بحور خلجات ليصل طولها إلى حوالي 22828 كلم، ويمتد الوطن العربي في قارتي إفريقيا و آسيا من المحيط الأطلسي غربا، إلى الخليج العربي شرقا، بين خطي عرض 2 درجة جنوب خط الاستواء و 37 درجة شمال خط الاستواء تقريبا، وبين خطي طول 15 درجة غربا، و 60 درجة شرقا، و هو بذلك يغطي 39 درجة عرضية و 75 درجة طولية، وتبلغ مساحة الوطن العربي 14.2 مليون كيلومتر مربع .23% من تلك المساحة في القارة الأسيوية، و77% منها في قارة إفريقيا "، وهي بذلك اكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية، بل انه يفوق بمساحته مساحة القارة الأوروبية.

2- دول العالم العربي.

يتكون العالم العربي من20 دولة مستقلة بالإضافة إلى دولة فلسطين تتوزع على أربع مجموعات شبه إقليمية هي:

1- دول الشرق الأدنى و هي: الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية، المملكة العربية الأردنية الهاشمية، و الجمهورية العراقية.

[1] الجزيرة، محمد سلمان القضاة، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية.

2- دول وادي النيل وشرق إفريقيا وهي: جمهورية مصر الشعبية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الديمقراطية، و جمهورية جيبوتي.

3- دول شمال إفريقيا وهي: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

4- دول شبه الجزيرة العربية وهي: المملكة العربية السعودية، الجمهورية اليمنية، دولة الكويت، دولة البحرين، دولة قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثالث: أشكال التكامل العربي.

يتفق الكثير من الاقتصاديين العرب على أن هناك العديد من الأنماط والأشكال التي يمكن أن يأخذها التكامل العربي، فقد تكون في أدنى صورها وهي اتفاقية التجارة التفضيلية، وتصل إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، ومما لا شك فيه توافر معظم الشروط اللازمة لنجاح إنشاء السوق العربية المشتركة و في المقابل يوجد العديد من العقبات التي تقف عائقا أمام هذه السوق و أهمها انعدام الدافع السياسي.[1]

1- محاولات التكامل الاقتصادي العربي.

التكامل والتعاون ما هو إلا مجموعة الإجراءات الدافعة إلى زيادة التعاملات والاتصالات في عدة مجالات تسمح بالتقدم تعظم درجة الأمن بين عدة أطراف ليس بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا. وإذا تم ربط التعاون بالإقليمية، فالأمر هنا يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي، وهناك عدة شروط لنجاح التعاون الإقليمي والذي تؤكده التجربة التاريخية، وتشتمل هذه المبادئ على:

[1] فؤاد ابوستيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، بدون سنة، ص 155.

– إن النمو السريع نحو الإقليمية ما هو إلا نتاج التقدم في النظام الدولي للتجارة، و الحقيقة أن معظم دول العالم تسعى للانضمام لأحد هذه التكتلات الإقليمية؛ أما اتفاقيات التجارة التفضيلية فإنها تختلف عن الدخول في الترتيبات العالمية و التعددية لتحرير التجارة، وهناك العديد من الخطوات المتبعة، فهناك اتفاقيات للتجارة التفضيلية بين الشمال و الجنوب، مثل الاتفاقيات التي تدخل فيها المجموعة الأوروبية مع دول حوض المتوسط، و اتفاقيات التجارة الحرة مع جنوب إفريقيا...الخ، فمثلا اتفاقية التجارة التفضيلية مع دول حوض المتوسط بدأت منذ التسعينات، وتهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين دول أوروبا و كل دولة من دول البحر المتوسط. وما يميزها عن باقي المعاهدات والاتفاقيات الأخرى التي سبقتها أنها تهدف إلى تحرير التجارة بين المجموعة ودول المنطقة مع عدم وجود جدول زمني لتحقيق ذلك.

– تقوم سياسة الدول الأوروبية منذ 1970 على إعفاء كل المنتجات الصناعية المصدرة من دول البحر المتوسط من التعريفات الجمركية، كما تعطى بعض التفضيل لبعض المنتجات الزراعية[1]، وحددت الاتفاقية الجديدة الفترة الزمنية خلال 12–15 سنة وبدأت الأخذ به في الخطوات التدريجية لتحقيق التجارة الحرة بالبدء في إنشاء الاتحاد الجمركي، مع كل دولة من دول المجموعة للمنتجات غير الزراعية.

ونظرا لكبر حجم التبادلات التجارية بين مجموعة الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط، فان اتفاقية الشراكة سوف يكون لها التأثير الكبير على حركة التجارة بين هذه المجموعة.

1–1 السوق العربية المشتركة.

يميل معظم دول العالم سواء كانت صناعية متقدمة أو دول ذات اقتصاديات ناشئة، علاوة على الدول النامية إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتساعد منظمة التجارة العالمية على هذه الظاهرة التي أصبحت الهم الشاغل لمتخذي القرارات. هناك عدة أسباب التي تدعو الدول إلى الدخول

[1] فؤاد ابوستيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، نفس المرجع، ص156.

في مثل هذه التكتلات، فهناك الأسباب الاقتصادية متمثلة في توسيع نطاق السوق والاستفادة من وفورات الحجم–أي تكلفة الإنتاج تنخفض كلما زاد الإنتاج– بالإضافة إلى التخصص الذي يتيح للدول إنتاج السلعة التي لها فيها ميزة نسبية، ومن ضمن أهداف التجمعات الإقليمية أيضا حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والتكنولوجية والعمالة بين الدول الأعضاء. أما عن الأسباب السياسية لهذه التكتلات فهي تقع في خلق ما يسمى بالدفاع المشترك لهذه الدول.

التكامل الاقتصادي يتم من خلال عدة مراحل:

أولا: ما يعرف باسم مرحلة اتفاقية التجارة الحرة وتهدف إلى حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول دون الخضوع للتعريفات الجمركية، التي تفرضها على وارداتها من السلع والخدمات.

ثانيا: مرحلة الاتحاد الجمركي، وهي مرحلة أكثر تقدما من المرحلة السابقة تقوم على اتفاق الدول الأعضاء على توحيد التعريفة الجمركية على وارداتها.

ثالثا: مرحلة السوق المشتركة، فهي مرحلة أكثر تقدما وتهدف إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال، عمالة وتكنولوجيا والسلع والخدمات، أي خلق سوق واحد مشترك.

رابعا: مرحلة الاتحاد ويتم فيها توحيد العملة لهذه الدول بالإضافة إلى كل ما سبق من إجراءات تدخل في نطاق المراحل السابقة، وهنا تصبح الدول الداخلة في الاتحاد مشتركة مع بعضها البعض كدولة واحدة.

وهناك العديد من أمثلة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية مثل "النافتا"NAFTA،"الآسيان"ASEAN

"الكوميسا"COMESA، وأهم هذه التكتلات على الإطلاق هو الاتحاد الأوروبي وهو ما تناولناه سابقا.

1-1-1 مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة.

تعد منطقة التجارة الحرة إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة، وصورة من صور قيام التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يجمعها مصالح اقتصادية مشتركة وتتجانس اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا وحضاريا، ويكون من أهدافها إزالة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدمات فيما بين أعضاء التكتل الاقتصادي، من أجل زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بحرية تامة بين الدول الأعضاء، فيساعد ذلك على التوسع في النشاط الصناعي وإنشاء المناطق الصناعية داخل تلك الدول في إطار تطبيق اقتصاديات الإنتاج الكبير مما يتيح استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وعناصر الإنتاج على نحو أفضل، ومن تم يؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات البطالة ويخلق طاقات إنتاجية جديدة ويساعد على تحديث وتطوير الإنتاج ويخلق مجالا كبيرا للتعاون الاقتصادي في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير ومنه الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة عضو، وزيادة القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي الذي يمتاز بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم دول العالم تلجأ للتكتل حتى أصبح حوالي 85 % من العالم الذي نعيشه في حالة تكتل اقتصادي بصورة أو بأخرى.[1]

إن قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء يتطلب تحديد برنامج زمني يتم من خلاله إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، ثم بعدها التحرير الكامل للمعاملات والمبادلات داخل المنطقة المزمع قيامها.

كما أن منطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة، التي تقوم بوظائف التجميع والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير، والتي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورؤوس

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، ص136.

الأموال والتكنولوجيا والعمالة المدربة والاستثمار من أجل التصدير وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدولة المضيفة.

تكمن أهمية قيام منطقة حرة شاملة نقطة البداية لتحريك المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي الذي يرتكز على سوق كبيرة للاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة للتكتل الاقتصادي، في ظل تطبيق آليات السوق القائمة على التحرير والحرية الاقتصادية، ومعنى ذلك أن منطقة التجارة الحرة ترجع أهميتها الى أنها تستجيب للتحولات الاقتصادية العالمية والاقليمية التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث تعمق وتعظم من شأن التنافسية الاقتصادية التي تعتبر من أهم التحديات التي وضعتها تلك التحولات أمام الدول وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين، بل تبرز أهمية قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة في هذا العالم الذي يتجه إلى إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة كما ذكرنا سابقا مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان وغيرها، وهو ما تؤيده وتدعمه اتفاقيات "الجات" ومنظمة التجارة العالمية.

1-1-2 مقومات قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة.

تحتاج منطقة التجارة الحرة الشاملة إلى أن تستند على مجموعة من المقومات التي يمكن اعتبارها أساسية يمكن أن يستند عليها التكتل الاقتصادي في مرحلة إنشائه، ومن أهم هذه المقومات نذكر:[1]

- **تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي:** وهو شيء ضروري لترسيخ مبدأ الإنتاج هو المحرك للتجارة، ذلك أن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءة الإنتاج يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير، وبالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء ومنه ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مرجع سبق ذكره، ص139

- **حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية:** وهو ما يتطلب وجود توجهات محددة وواضحة نحو ضمان حرية تدفق السلع والخدمات عبر الدول الأعضاء المكونة للتكتل الاقتصادي، وينطبق ذلك على انتقال الملكية الفكرية وحمايتها كما جاءت في اتفاقية "الجات" 1994 بأوروغواي.

- **تحرير خدمات النقل الترانزيت وحرية استخدام الموانئ والمطارات:** وهذا المقوم يدعم المقوم الخاص بتحرير وحرية تدفق السلع والخدمات، حيث من الضروري أن تتعهد الدول المكونة للتكتل الاقتصادي بتوفير التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حركة النقل والترانزيت داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء، وهو ما يشجع على زيادة حجم التجارة البينية مما يؤدي إلى نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة الشاملة في تحقيق أهدافها.

- **توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل للمقاصة وتسوية المدفوعات:** وهو أمر ضروري لتمويل التجارة البينية وما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراء المقاصة بين معاملات الدول الاعضاء في التكتل الاقتصادي، مما يؤدي إلى تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية على تمويل التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

- **كفاءة تعويض الدول الأقل تقدما في التكتل الاقتصادي:** من المعروف إن إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية من ناحية، ومن ناحية أخرى ما يترتب على قيام منطقة التجارة الحرة الشاملة من تعميق التخصص وإعادة تقسيم العمل، يؤديان إلى انخفاض الإيرادات العامة الناتج من انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية، وبالتالي يؤثر سلبا على أوضاع الموازنة العامة للدولة، وخاصة في الدول الأقل تقدما بالإضافة إلى تضرر بعض الصناعات، وبالتالي يصبح من الضروري البحث عن آلية مناسبة للتعويض المالي للدول الأقل تقدما.

- **وجود شبكة متكاملة للمعلومات:** إذ تستخدم التكنولوجيا ومستحدثات الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية وما أتاحته من أدوات وتسهيلات، بل واستخدام نظم المعلومات العالمية الانترنيت حتى يتوفر لدى كافة الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي كل المعلومات الضرورية عن الأسواق، وفرص التصدير والاستثمار في مل دولة، والمعلومات والبيانات الضرورية عن التطورات والمؤشرات الاقتصادية وهي لازمة في كل الأحوال لتنمية التجارة البينية بين دول التكتل الاقتصادي.

2- الجانب الاقتصادي في العمل العربي المشترك.

سعت الدول العربية مند أوائل الخمسينات لإيجاد أشكال من التكامل الاقتصادي من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصادياتها والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية من أجل التسويق المتكامل لمنتجاتها، وفي إطار ذلك وقعت العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها وأهمها:

- اتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال عام 1953.

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957.

- اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964.

- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية عام 1981.

وغيرها من البنى التشريعية والمؤسساتية للعمل الاقتصادي المشترك حيث توجد 15 اتفاقية عربية و19 مجلسا واتحادا ومنطقة وصندوقا وهيئة عربية مشتركة، لكنها فشلت في تحقيق الأهداف التي أنشئت

من اجلها ولا سيما في تطوير التجارة البينية وذلك لأسباب متعددة بعضها سياسي وبعضها الآخر لعدم الانسجام والاهتمام بالتكامل الإقليمي، فضلا عن التشابه الكبير في بنى الإنتاج في أغلب الدول العربية.[1]

إلا أن التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، وأبرزها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وقيام التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم، أسهمت في التفكير الجاد وزيادة الحرص من طرف الدول العربية على إنشاء تكتل عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار.

2-1 تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أعلن عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية رقم/1317/تاريخ 1997/02/09، تنفيذا لقرار القمة الاقتصادية العربية القاهرة جوان 1996[2]، ويقضي القرار بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والإجراءات ذات الأثر المماثل في التجارة العربية البينية، وفي عام 2002 قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تسريع تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال إنهاء المرحلة الانتقالية في 2005/01/01 بدلا من 2007/12/31[3].

[1] رانيا ثابت الدروبي، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص200.

[2] سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية –التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق– "مرجع سبق ذكره ص238.

[3] رانية ثابت الدروبي، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص"، مرجع سبق ذكره، ص201.

2-1-1 الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لا بد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تنظم العمل في إطارها وهي:

- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لعام 1981.
- البرنامج التنفيذي للاتفاقية.
- لائحة فض المنازعات.
- قواعد المنشأ التفضيلية للسلع.[1]

تشكل اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت الاتفاقية عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من 06 دول عليها، ونصت المادة السادسة منها على "إعفاء السلع الزراعية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأ في إطار جامعة الدول العربية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد. كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وفقا لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

ولم تثمر المفاوضات التي أجريت بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال سنوات من 1985 إلى 1992 في الوصول إلى اتفاق بشأن تحرير أي مجموعة سلعية من السلع

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص198.

المصنعة، كما اختلفت بالنسبة للتحرير الفوري للمنتجات الزراعية، لكنها ولمواجهة الضغوطات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكتلات والشركات المختلفة، كان لا بد من قيام تكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل بإيجابية معها فتبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارا /1317/ بتاريخ 1997/02/09 بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة بالقاهرة عام 1996.

2-1-2 البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

راعى البرنامج التنفيذي العقبات التي اعترضت تنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية، بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة تتماشى مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأن عددا من الدول العربية كانت إما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام إليها وذلك خلال فترة زمنية محددة، فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اختلفت عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة بامتلاكها برنامجا تنفيذيا وبرنامجا زمنيا واقعيا، يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، فضلا عن لجان التنفيذ والمتابعة. ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:

- يتم تحرير السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، بواقع 10% سنويا، خلال فترة 10 سنوات تبدأ من يناير 1998 وتنتهي مع نهاية 2007.

- يجوز لأي بلدين أو أكثر طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني، وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في 2005/12/31 بدلا من نهاية 2007، وعليه فان التخفيض السنوي للتعريفة قد أصبح 20% في كل من 2004/01/01 و2005/01/01، وذلك يضمن الغاء كاملا لتعريفة أي بنسبة 100% بحلول

2005/01/01.[1] وأرادت القمة العربية بذلك أن يكون تحرير التجارة العربية البينية مواكبا للتطبيق الكامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2005.

– يجب أن تتوفر في السلع التي ينطبق عليها البرنامج قواعد المنشأ العربية، ولكي تكون كذلك يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الطرف عن 40 % من قيمتها النهائية.

– لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية، حيث تلغى بشكل فوري كالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعرقل دخول السلع (مثل الرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتماد وتراخيص الاستيراد والحصص والتعقيدات الحدودية وتشديد المواصفات القياسية...)[2].

– تعمل السلع العربية موضوع التبادل في إطار البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

– يستند البرنامج إلى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المتعلقة بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والمترتبة على تطبيق البرنامج.

– أقر البرنامج معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا طبقا لتصنيف الأمم المتحدة، مضافا إليها دولة فلسطين حيث سمح لها بتأجيل تطبيق تخفيضات التعريفة والرسوم المماثلة حتى تاريخ 2005/01/01، مع تمتعها خلال هذه الفترة بما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2004، ص199.

[2] رانية ثابت الدروبي، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص"، مرجع سبق ذكره، ص205.

الأخرى، على أن تبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي تعادل 20% سنويا للسودان و16% سنويا لليمن لتصل إلى إزالة الرسوم الجمركية كلية في 2010/01/01.[1]

– أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الأطراف حول مجالات النشاط الاقتصادي الأكثر ارتباطا بالمعلومات التجارية، والتي من الممكن أن تؤثر وتتأثر بتطبيق الاتفاقية وهي:[2]

أ. الخدمات وخاصة المرتبطة بالتجارة الدولية.

ب. التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.

ج. حماية حقوق الملكية الفكرية.

د. تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.

– يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساعده أجهزة تنفيذية (لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية واللجنة الفنية لقواعد المنشأ).

3– أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء، ومع توقيع الاتفاقية أصبحت الدول الأعضاء ملتزمة بتحقيق الأهداف التالية مع بداية 2005:[3]

–زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

– توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية.

– تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2004، ص199.

[2] سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية –التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق–"، مرجع سبق ذكره، ص241.

[3] رانية ثابت الدروبي، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص"، مرجع سبق ذكره، ص 207.

– الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.

– تطوير السياسات النقدية والمصرفية لتمويل الفعاليات التجارية.

– وضع الأسس لقيام مستويات أكثر تطورا لتكتل اقتصادي عربي.

3-1 الوزن النسبي للعالم العربي.

تعتبر الموارد الطبيعية وافرة بشكل كبير, سواء النفط أو الغاز؛ فمنطقتنا تشكل 85% من احتياط النفط في العالم , على الرغم من تصدير مالا يقل عن 30%, وتشكل 29% من الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي، لاشك في أن الاقتصاديات العربية تمر بمرحلة من الاستقرار النسبي في الإطار النقدي وفي أسعار الصرف, والاقتصاديات العربية – حتى التي كانت تميل بشكل أو بآخر نحو الانغلاق مما يزيد على 10-15 سنة, بدأت تتجه نحو اقتصاديات السوق وحرية انتقال رؤوس الأموال.

وبشأن الفوائض النقدية لدى العديد من الدول العربية المصدرة للنفط والغاز, هناك فوائض عربية كبرى في هذا المجال , وهناك انفتاح عالمي على الاستثمار بالاتجاهين (هناك استثمارات عربية كبرى خارج الوطن العربي , وهناك استثمارات خارجية تم اجتذابها إلى دول الوطن العربي) .

هناك تجانس في هيكل السكان والتركيبة السكانية في الوطن العربي , سواء هيكل السكان في التركيبة العمرية أو فيما يتعلق بالتركيبة الإنتاجية أو التعليمية , وللأسف الشديد من أوجه التجانس أن الوطن العربي جميعه , في دول الفائض ودول العجز , يواجه عجزاً غذائياً كبيراً , رغم أن هناك إمكانيات وطاقات وافرة للزراعة في هذا الوطن, وإنتهاج ما يسمى بسياسة الإعتماد المتبادل بين الدول في المجال الغذائي. وهم متجانسون في الإنفتاح وحرية إنتقال رؤوس الأموال ,والتجانس في الإنكشاف الاقتصادي والمالي أمام العالم,

جميع الدول العربية حتى المنغلقة منها, لديها إنكشافات بأشكال مختلفة ,سواء في التجارة الخارجية, أو من خلال الأموال المجمدة أو الموظفة خارج الوطن العربي[1].

أما بالنسبة لأوجه الاختلاف فإن متوسط دخل الفرد في تفاوت شديد في الوطن العربي, هناك دول مثل قطر متوسط دخل الفرد فيها يصل إلى 60 ألف دولار ,ودول مثل موريتانيا يقل عن الألف دولار, معدلات النمو متفاوتة , هياكل الناتج المحلي ومولدات الدخل متفاوتة , وإن كان هذا يساعد على التكامل أكثر منه سلبياً لأن بعض الدول قد يكون هيكلها أكثر انجذابا نحو الموارد الطبيعية ,وبعض الدول تستطيع أن تكون مولدة للدخل من خلال القطاعات الخدمية وغيرها , وبالتالي تكاملية الهياكل قد تساعد على إنشاء منظومة اقتصادية متكاملة دون الحاجة إلى أية روابط خارج هذه المنظومة .

الفجوات الاقتصادية الداخلية والخارجية فيها إختلاف ,فبعض الفجوات تتعلق بالعجز المالي ,نسميها (الفجوة الداخلية, الفرق بين الإيرادات والنفقات في موازنة الدولة)، أو الفجوة الخارجية المتعلقة بموازين المدفوعات هناك دول تواجه عجزاً مستمراً ومزمناً وهناك دول تواجه تخمة مالية مزمنة أيضاً , ويمكن التفكير في آليات الترابط بين الناحيتين.

من المهم النظر إلى الوزن النسبي بالنسبة للكتلة العربية وقياس الأوزان المختلفة في العالم , وخاصة الكتل التي ننظر إليها ضمن الاقتصاديات العالمية ,عندما ننظر إلى الوزن النسبي إلى العالم العربي من الناحية السكانية, نجده لا يبعد كثيرا عن أوروبا والولايات المتحدة كما هو في:

[1] خالد الوزني، "الاقتصادات العربية في ظل التغيرات الاخيرة"، الاقتصاد العربي محددات ومحفزات، الناشر مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن، 2013، ص64.

جدول رقم 02-01: الوزن النسبي للعالم العربي.

المؤشر	الدول العربية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة
عدد السكان (مليون نسمة)	350.3	492.4	310.2
نسبة السكان إلى إجمالي سكان العالم	5.2	7.3	4.6
نسبة الناتج المحلي إلى الناتج العالمي	3.7	20	19.8
معدل نمو الناتج المحلي	4.6	1.7	2.8
نسبة التجارة الخارجية إلى العالم	4.9	33.8	10.7
معدل التضخم	6	1.7	1.4
معدل البطالة	22	9.5	9.6

المصدر: خالد الوزني، الاقتصادات العربية في ظل التغيرات الاخيرة، الاقتصاد الدولي محددات ومحفزات، الناشر مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2013، ص 65.

فإن هذه التركيبة السكانية مازالت في مراحل الإنتاج, بمعنى أنها طاقات هائلة كبرى, وإذا نظرنا إلى أسفل الجدول نجد أن جزءا كبيرا من هذه الطاقات الكبرى معطل. حيث من 130 مليونا وهو مجموع القوى العاملة هناك 22 مليون عاطل عن العمل, وهذا عندما ينعكس على النسبة العربية في الناتج المحلي الإجمالي في العالم, يبرز لماذا هذه الطاقات المنتجة تشكل فقط أقل من 4% في حين تشكل أوروبا 20%, والولايات المتحدة أيضاً نحو 20% . النسبة العربية في التجارة الخارجية , بالرغم من أن الدول العربية من أهم المصدرين للمواد الأساسية, 5% مقابل 33 % لأوروبا , و10% للولايات المتحدة، أبسط سبب لهذا الموضوع هو الإعتماد على تصدير المواد الأولية, بينما يحصل الآخرون على المواد الأولية ويقومون بتصنيع المواد منها , ويقومون بتصديرها بعشرة أضعاف القيم التي صدرتها الدول العربية من أساس مواد استوردوها من عندهم .فيأخذ المادة الخام أو الطاقة الخام ويصنع منها منتجات ويصدرها للعالم بعد إضافة القيم عليها، وبالتالي تصبح النسبة لدينا فوق 5%, بينما باقي دول العالم لديها الأضعاف لأنها تعمل على الخيرات التي تستوردها من العالم العربي, وتعيد صياغتها ثم تقوم بتحويلها إليهم.

من الواضح أن القاعدة الصناعية والإنتاجية في الاقتصاديات العربية ضعيفة وغير متنوعة، وضعفها واضح في أن نسبة الإعتماد المحلي الإجمالي في العالم لا تزيد على 4%, فهي ليست قاعدة صناعية حقيقة بقدر ما هي مواد أولية بشكل أساسي, تذهب إلى الخارج وتعود كمنتجات نهائية وتستخدم في صناعة منتجات نهائية, وبدل الاستفادة منها تعود عليها بعجز في ميزان المدفوعات.

وبالنسبة إلى السوق العربية المشتركة, فالتعاون العربي يبدأ باتفاقيات تجارة حرة ويتطور إلى ما يسمى بالاتحاد الجمركي إلى مايسمى بالسوق المشتركة، ثم يتطور إلى ما يسمى بالاتحاد الاقتصادي, الذي وصلت إليه أوروبا من حرية التجارة بين دولتين دمرتا بعضهما خلال الحرب العالمية الثانية, ومن ثم انتقلوا إلى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة, ثم الاتحاد الأوروبي وهذا ما بيناه سابقا.

4- تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي.

بدأت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية (والبالغ ثماني عشرة دولة هي : المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ،الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المملكة العربية السعودية، جهورية السودان، الجهورية العربية السورية، جهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر ،دولة الكويت، والجهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية) بإتباع أسلوب التفاوض الجماعي واستند إلى برنامج تنفيذي وإعلان للمنطقة عام 1998 وذلك بأجراء أول تخفيض جمركي نسبته 10% على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على استيراد السلع العربية وانتهى العمل بتلك الرسوم والضرائب عام 2005. وبالرغم من كل ما تم إنجازه من موضوعات لاتزال هناك الكثير من الموضوعات التفاوضية والمؤسسية والهيكلية والعوامل الخارجية التي تعيق الانتهاء من مرحلة تكاملية كاملة وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وخلال عام 2011 استكملت الدول الأعضاء متابعة موضوعات المنطقة الإجرائية ومواقف الدول بشأنها والتي تختص باعتماد المواصفات الدولية للمنتجات العربية المتبادلة في حالة عدم وجود مواصفات عربية موحدة بالإضافة إلى الاستمرار بمناقشة القائمة المقدمة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية للسلع المستثناة من الإعفاء الجمركي عند استيرادها من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية وفق الضوابط والمعايير الخاصة بذلك، كما تم متابعة إلغاء القيود غير الجمركية الكمية المطبقة في بعض الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتنسيق تشريعات المنافسة ومنع الاحتكار، تم إعداد دليل استرشادي للقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومنع الاحتكارات لاستخدامه عند صياغة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالمنافسة ومنع الاحتكار، كما استكملت الدراسات ذات العلاقة بإيجاد ألية لمنع الإغراق والدعم والتدابير الوقائية في إطار المنطقة وإيجاد هيكل موحد لمسميات الرسوم وأجور الخدمات.

وحول عضوية الدول الأقل نموا الأعضاء في المنطقة (السودان، اليمن)، فقد استمرت بتطبيق التخفيض الجمركية بنسبة 90% من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ لتصل إلى التعرفة الجمركية الصفرية عام 2012 عوضا عن عام 2010 حيث أعيد جدولة الشرائح المتبقية مراعاة للظروف الإنمائية لتلك الدول. كما استمر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء.

أما على صعيد استكمال مسارات البنى الأساسية لتحرير تجارة السلع في إطار المنطقة، فقد استمرت المفاوضات بشأن صياغة قواعد المنشأ التفصيلية لباقي السلع وألية معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار المنطقة بموجب القواعد التفصيلية للسلع التي تمنح المنشأة. وتم تمديد العمل بنظام الدروباك الخاص بحظر الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها من الأحكام العامة لقواعد المنشأ ولمدة ثلاث سنوات أخرى. بالإضافة إلى إعداد الدراسات الخاصة بمجال الطباعة والصباغة ودورها في إكساب المنشأ وصناعة

الملابس والمنسوجات والتقنيات الفنية المستخدمة وذلك للمساعدة في إعداد القواعد التفصيلية للفصول المعلقة ذات العلاقة.

وعلى مستوى تحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة، فقد استمر فريق العمل التفاوضي خلال عام 2011 بعقد الاجتماعات التفاوضية لقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات التشييد والبناء والخدمات الهندسية وربطها بالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية مع العروض المبدئية والمحسنة التي تقدمت بها الدول العربية في هذا الإطار.

أما فيما يتعلق بتطورات مرحلة الاتحاد الجمركية العربي وفق الجدول الزمني المحدد في برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فقد استمرت اللجان المختصة للجنة الاتحاد الجمركي العربي في عملها، وتم خلال عام 2011 انجاز غالبية المواد الخاصة بإطار العام والإطار المؤسسي والأحكام العامة من البرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي، واستمر العمل بوضع جداول التعريفة الجمركية الموحدة التي تستهدف توحيد البنود الوطنية في جداول التعريفة الجمركية، وذلك للوصول إلى انجاز جدول عربي موحد للتصنيف السلعي يتم استخدامه في المرحلة التالية من عمل اللجنة كأساس للتفاوض على فئات التعريفة الجمركية التي سنطبق في الاتحاد الجمركي العربي. كما تم الاتفاق على حق الدول العربية في إمكانية منح المرونة والتدرج عند تقديمها طلب الانضمام للاتحاد الجمركي العربي، وتمت دراسة تطبيقات الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي من خلال الاستفادة من تجارب مجلس التعاون الخليجي والاتحادات الجمركية الجمركية الأخرى.

وفيما يتعلق بصياغة قانون جمركي عربي موحد [1] فقد تم الانتهاء من عدد من المواد ذات العلاقة بالمستوردات المعنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي من قبل المؤسسات الأمنية الوطنية وما يتعلق بالسماح للسفن التزود من المناطق الحرة بجميع المعدات البحرية التي تحتاج إليها، وفيما يتعلق بتوحيد

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص182.

التفريعات الوطنية للتعريفة الجمركية الموحدة فقد تم اعتماد بنود النظام المنسق لغاية الفصل 62 من هذا النظام، وذلك لآن توحيد الأنظمة والاجراءات الجمركية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الأسس التي تعمل إدارات الجمارك على إنجازها، والتي من بينها إعداد "**قانون موحد للجمارك** "يوحد الإجراءات الجمركية في جميع إدارات الجمارك ويساهم في تعزيز التعاون في مجال الجمارك بين الدول الأعضاء.

أما فيما يخص المنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي، فقد تم وضع معايير تفرض على الإدارات الجمركية تطوير منافذها تمهيدا لتحديدها ضمن نقاط الدخول الواحدة في إطار الاتحاد الجمركي والتي من أهمها، تطبيق كافة الإجراءات ضمن مفهوم النافذة الواحدة طبقا للمعايير الدولية الجمركية، وتوفير بنية معلوماتية لاستصدار التقارير والنشرات الإحصائية لأغراض التجارة والمقاصة والتسوية الجمركية بين الدول العربية، وتطبيق مفاهيم إدارة المخاطر طبقا للاتفاقيات الدولية من خلال أنظمة آلية، وتطبيق النظم الجمركية الحديثة مثل التخليص المسبق ، وتطبيق التدقيق اللاحق والمقدرة على إدارة وحفظ السجلات آليا، وتطبيق موحد لقواعد التقييم الجمركي طبقا لقواعد التقييم الجمركي من المادة السابعة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث: الاقتصاديات العربية وموقعها في الاقتصاد الدولي.

في هذا المبحث سنحلل بنية الاقتصاديات العربية وموقعها في الاقتصاد الدولي.

المطلب الأول: هيكل الاقتصاديات العربية.

تصنف الاقتصاديات العربية وفق الهيكلة الحالية لنظام اقتصاد العالم على أنها اقتصاديات أطراف دون استثناء، وعلى الرغم من التفاوت بين بني الاقتصاديات العربية ذاتها وفيما بينها إلا أنها تشترك كلها

بخاصة هيكلة واحدة بالنسبة لمنظومة اقتصاد العالم، هي أنها اقتصاديات تابعة من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الذي يختلف هو شكل هذه التبعية وطريقتها من اقتصاد لأخر، وللتدقيق أكثر فان الاختلاف بينها هو عمق التبعية. ويقصد بذلك أن البنية الإنتاجية، والعلاقات الاجتماعية للإنتاج السائدة في هذه الاقتصاديات غير متطورة إلى الحد الذي يسمح لها بتحقيق تنمية اجتماعية شاملة مستقلة بواسطة استخدام مواردها الاقتصادية و البشرية المتاحة، وأن تلك البنى / العلاقات مسيطر عليها ومستطرفة من مراكز النظام الاقتصادي العالمي بطرق مباشرة وغير مباشرة تعيق تحقيق تنمية الاقتصاديات العربية، والنتيجة أن صفة "الأطراف" بالنسبة للاقتصاديات العربية ناتجة بدرجة أساسية عن تفاعل متغيرين أساسيين معا هما "تخلف نظم الإنتاج المحلية و تطور نظام السيطرة العالمي".

1- بنية الاقتصاديات العربية.

إن تغير بنية هذه الاقتصاديات إنما يرتبط بهيكلين متداخلين بشكل شديد: الأول هو هيكل الاقتصاديات العربية ذاتها و فيما بينها، الثاني هو هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية و ضمن هذين الهيكلين لا يمكن الحديث عن الاستقلال المطلق لأحدهما عن الأخر بل يمكن الحديث عن الاعتماد الهيكلي المتبادل بينهما، فالتبادل موجود حتما بين الهيكلين لكن شروطه و ظروفه هي التي تختلف دائما ووفقا لذلك نستطيع القول بأن تفعيل الاقتصاديات العربية يرتبط بتغيرات هيكلية مزدوجة لها صفة تفاعلية بين حركية الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية.

لكن من الواضح تماما أن شروط الاقتصاد السياسي العالمي الذي تنتجه اقتصاديات المراكز مفروضة على الاقتصاديات العربية بطريقة تجعل من فاعلية الاقتصاد السياسي للاقتصاديات العربية عالميا، في حدوده الدنيا وتبقيه حبيس هيكل اقتصادي محدد بشروط الاقتصاد السياسي العالمي للمراكز،

أو أنها تسمح للاقتصاد السياسي للاقتصاديات العربية بالتطور بالحدود التي تخدم شروط تنمية اقتصادها السياسي.

لقد جاءت العولمة لتعزز من بقاء هذه الأولية، فالعولمة وبواسطة أدواتها الاقتصادية والسياسية منعت الاقتصاديات العربية بشكل مباشر أو غير مباشر من تنمية اقتصادها من خلال خلقها شروط مضادة لتلك التنمية نتيجة منطقها الخاص، وبالوقت نفسه لم تستطع الاقتصاديات العربية توليد وإنتاج شروط اقتصادية ذاتية خاصة بها، لا لتتجاوز بها شروط الاقتصاد السياسي العالمي، بل لتقلل من آثارها السلبية عليها، ومن ناحية اقتصادية بحتة نجد أن العولمة باتت ذات أثر سلبي أكبر على الاقتصاديات العربية من ناحيتين:[1]

الأولى: أن العولمة زادت من ضعف الاقتصاديات العربية على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية كالصدمات المرتبطة بتغيير معدلات الفائدة العالمية، و قيمة الدولار، و معدلات التبادل التجاري، و سعر النفط، و الناتج العالمي، و معدلات التضخم، بسبب ما تفرزه تلك الصدمات من ظروف اقتصادية لا تستطيع الاقتصاديات العربية استيعابها، أما من ناحية الاقتصاديات العربية فمن الواضح تماما أن عدم القدرة على امتصاص مثل هذه الصدمات الاقتصادية، لا يعود لحالات خلل ظرفية مؤقتة في السياسات الاقتصادية للاقتصاديات العربية بل تعود إلى خلل مزمن و تاريخي في هيكل هذه الاقتصاديات، وفي التناقضات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الكامنة في تلك الهياكل.

الثانية: أن العولمة من ناحيتها قد عمقت ووسعت الفجوات بكل أنواعها بين الاقتصاديات العربية والاقتصاد العالمي كالفجوة التكنولوجية، والفجوة المعرفية، والفجوة الغذائية، وبالنسبة للاقتصاديات العربية

[1] أيهم علي أسد، "تحسين شروط اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد الدولي"، ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2006، ص ص34-35.

نكتشف ببساطة أن هذه الفجوات ليست فجوات آنية مؤقتة بل هي فجوات ناتجة عن عمليات متراكمة من الخلل الحاصل في الهياكل الاقتصادية للاقتصاديات العربية أيضا.

2 – التحديات أمام الدول العربية.

ولتجاوز منطق التهميش الاقتصادي يقع على الاقتصاديات العربية تعديل شروط اقتصادها السياسي عبر تجاوز هياكلها الاجتماعية الحالية من علاقات إنتاج ونظم مؤسساتية، وبنية حكم، لأن تعديل شروط وظروف اقتصادها السياسي الداخلي أجدى و أسهل لها من محاولة تعديل ظروف الاقتصاد العالمي، و طالما أن العولمة تمثل حالة تاريخية متعددة الجوانب، و أفرزت اقتصادا سياسيا خاصا بالمراكز فلا يكفي للتفاعل معها أو للرد عليها أن تقوم الاقتصاديات العربية بتعديل جزء واحد من أجزاء اقتصادها السياسي. ولذلك يرى ضرورة الاعتماد على مقولة الاقتصاد السياسي في تحليل الانتقال من الشروط الحالية للاقتصاديات العربية إلى شروط أفضل ولا نعتمد على مقولة الاقتصاد فقط، حيث يضمن العمل في حقل الاقتصاد السياسي تشريح ليس ما هو اقتصادي بحت، بل ما هو اجتماعي و سياسي و اقتصادي معا و يكون أكثر قدرة على تحليل الترابط بين تلك المتغيرات مما يفعله الاقتصاد البحت. لذلك كان لابد من مدخل أولي يوفر شروط بدائية لعملية التعديل تلك ويؤسس لحالة اقتصادية جديدة بحيث ينطلق هذا المدخل من ظروف واحتياجات الاقتصاديات العربية ذاتها أولا وبحيث يفرز آثار تغيير ديناميكية ثانيا.

بمعنى أن يحقق هذا المدخل الشروط الأولية لتراكم اقتصادي اجتماعي تنموي للاقتصاديات العربية، و أن يكون هذا المدخل بمثابة بوابة عبور و نقطة بداية في تغيير ظروف الاقتصاد السياسي للاقتصاديات العربية من خلال إحداث ما يسمى بالتغيير التطوري، أي ذلك التغيير الذي يؤدي إلى "اختفاء عناصر تتصل بأسلوب إنتاج قديم و مستوى الممارسة الإيديولوجية و السياسية المواكب له تدريجيا، مع تصاعد نفوذ و إحكام بناء أسلوب إنتاج جديد و مستوى الممارسة الإيديولوجية و السياسية المواكب له، بحيث ينجم

عن عملية التحلل و الإحلال هذه تطور معمم في العلاقات الاجتماعية و إغناء لمجمل التشكيلية الاجتماعية"[1].

المطلب الثاني: اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد الدولي:

تشغل الاقتصاديات العربية جغرافيا مساحة 10.2 % من مساحة العالم، و يشكل سكانها ما نسبته 4.7% من إجمالي سكان العالم في حين لم يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي حتى عام 2004 الـ 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و لم تحصل إلا على 1.5% من حصة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و على 5 % من نصيب الدول النامية من هذا الاستثمار[2]، وعليه سنتعرض لواقع اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

تعاني الاقتصاديات العربية دون استثناء، من ضعف صادراتها الصناعية أولا، و من ضعف القيم المضافة في تلك الصادرات ثانيا، مقابل سيطرة واضحة في تلك الصادرات للمواد الخام و الأولية، حيث يلاحظ وجود تركيز شديد في تلك الصادرات الخام على النفط و الغاز، إذ شكلت هذه الصادرات في عام 2004 ما نسبته 66.9 % من إجمالي صادراتها التي تذهب إلى خارج الاقتصاديات العربية كما يلاحظ تركيزا شديدا لوارداتها من السلع المصنعة ذات القيم المضافة العالية حيث تشكل الآلات و معدات النقل ما نسبة 37.7 % من إجمالي قيمة الواردات العربية، وتشكل السلع المصنعة ما نسبته 25.8[3]% من إجمالي قيمة تلك الواردات و بتحليل هياكل صادرات وواردات الاقتصاديات العربية وفق الرقم الأول من التصنيف المعياري للتجارة الدولية، نجد أن 70 % من الصادرات السلعية العربية في عام 2002 تقع في

[1] "الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية"، تأليف مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2005، ص 133.

[2] الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، عام 2004، ص ص 4-5.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، الفصل الثامن، ص 6.

الفئات الخمس الأدنى من (0 إلى 4)، أي السلع ذات المستوى الأقل من التقنية والمهارة والمعرفة، كما أنها السلع التي ينخفض نصيبها من التجارة الدولية مع مرور الزمن، و على العكس فان النسبة الأكبر من واردات الاقتصاديات العربية تتركز في السلع من الفئات (5 إلى 9) ذات التصنيف المعياري و هر سلع ذات مستوى مرتفع من التكنولوجيا و المهارة والمعرفة[1] .

تندمج الاقتصاديات العربية وفقا لذلك بالاقتصاد الدولي بطريقة تسيطر فيها المواد الأولية قليلة القيمة المضافة و التقنية على هيكل صادراتها، والمواد المصنعة وعالية القيمة المضافة و ذات المحتوى التقني المرتفع على هيكل وارداتها، و يعود هذا الخلل بين الصادرات و الواردات أساسا إلى ضعف القاعدة الصناعية للاقتصاديات العربية، وتخلفها و افتقارها للتقنية و التكنولوجيا اللذين يزيدان من القدرة التنافسية للصادرات الصناعية العربية في الأسواق الدولية حيث تتصف الصادرات العربية بأنها ذات بنية تقنية متدنية و تعتمد بشكل مكثف على مصادر الثروة الطبيعية[2]، ووفقا لهذا الهيكل البنيوي المشوه للتبادل التجاري بين الاقتصاديات العربية و الاقتصاد الدولي أصبح النمو الاقتصادي للاقتصاديات العربية مرتبطا بدرجة كبيرة بالنمو الاقتصادي للاقتصاد العالمي، و مرتبطا بتقلبات النشاط الاقتصادي للاقتصاد العالمي إلى درجة كبيرة نسبيا، و بالتالي فان أي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى تراجع حتمي في معدل النمو الاقتصادي للاقتصاديات العربية كما أن أية صدمة داخلية في أحد مراكز الاقتصاد العالمي ستنتقل مباشرة إلى الاقتصاديات العربية محدثة صدمة نمو داخلية أيضا، فنتيجة لهبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، من 4.6%عام 2000 إلى 2.1% عام 2001، انخفض

[1] الإمام محمد محمود، "منظمة التجارة الحرة العربية، التحديات و ضرورات التحقيق"، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الدراسات و البحوث العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2005، ص 24.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ص 47.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في اقتصاديات منطقة الاسكوا بالنسبة نفسها تقريبا 4.33 % في عام 2000 الى 2.24%في عام 2001.

1-الاقتصاديات العربية والاستثمار الأجنبي.

من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر فكما ذكرنا أعلاه فان حصة الاقتصاديات العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لم تتجاوز الـ 1.5% وحتى هذه النسبة المتواضعة جدا لم تصب في صالح تطوير أو تغيير الهياكل الإنتاجية للاقتصادات العربية والسبب في ذلك هو ان هذه الاستثمارات قد توجهت الى القطاعات الصناعية التقليدية والقائمة أصلا و لم تتوجه إلى قطاعات تكنولوجية حديثة أو قطاعات صناعية جديدة لا تحتوي الاقتصاديات العربية عليها كما توجهت إلى قطاعات اقتصادية ظرفية سريعة الربح والمردودية.

فقد توجهت هذه الاستثمارات إلى الصناعات النفطية كما هو حال الاقتصاد السوداني و الاقتصاد الليبي أو إنها توجهت إلى صفقات الخصخصة كما هو الحال في الاقتصاد المغربي الذي دخله ما يقارب 1.8 مليون يورو في عام 2003 بسبب خوصصة شركة التبغ فيها و بالوقت نفسه فقد انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري من 1.335 مليون دولار عام 2000 إلى 237 مليون دولار عام 2003، و ذلك بسبب انخفاض صفقات الخوصصة فيها، كما انخفض ذلك التدفق في الاقتصاد الجزائري من 1.196 مليار دولار عام 2001 إلى 634 مليون دولار عام 2003، و ذلك بسبب انخفاض الاستثمار في قطاع النفط فيه.

لم تستطع الاقتصاديات العربية من جهة أخرى، تطوير نموذج اقتصادي مشترك فيما بينها يساعدها على تجاوز هيكلها الحالي و يوفر لها ظروفا أفضل للاندماج بالاقتصاد الدولي، بل إن العديد من الاقتصاديات العربية انخرطت في الاقتصاد الدولي بطريقة منفردة وبأكثر من اتجاه، و بهذا المعنى بقي

اندماج الاقتصاديات العربية فيما بينها شديد الضعف و بقيت هياكل الاقتصاديات العربية تتطور كل منها بمعزل عن الأخرى وكل وفق نموذجها الخاص الذي يحقق تنميتها الذاتية على أساس أنها اقتصاد مفرد في اقتصاد عالمي معولم، كما لم تستطع الاقتصاديات العربية تطوير إستراتيجية اقتصادية مشتركة فيما بينها لمحاكاة التغيرات الاقتصادية العالمية الكبيرة والسريعة جدا.

لقد كان المدخل الجماعي الوحيد الذي طورته الاقتصاديات العربية فيما بينها حتى الآن و بعد طول انتظار هو المدخل التبادلي/ التجاري عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و الذي مازال مدخلا شديد الضعف إذا ما أرادت الاقتصاديات العربية تعديل موقعها ضمن هيكلة الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام 2005، إلا أن الخلافات حول القوائم السلبية، وشهادات المنشأ، و الرسوم الجمركية، ما تزال موجودة حتى الآن بين الاقتصاديات العربية و لم تستطع الاقتصاديات العربية التوصل إلى صيغة نهائية و ملزمة حول هذه القضايا.

بالنهاية سوف تتوقف قدرة الدول أعضاء التجمع الاندماجي على الاستفادة من المدخل التجاري على ما يتوفر لها من بنية إنتاجية متطورة. فإذا لم تكن تملك هذه البنية، فان تحرير التجارة بفتح سوقها لمنتجي الشركاء الأكثر كفاءة على حساب منتجيها الأقل كفاءة[1].

فالمدخل التبادلي الذي اختارته الاقتصاديات العربية من خلال نموذج تحرير التجارة فيما بينها، لن يكون قادرا على تحقيق أي تراكم اقتصادي للاقتصاديات العربية، ويعود السبب في ذلك إلى عملية التبادل من خلال تحرير التجارة لا تنتج أي قيم اقتصادية حقيقية، ولا تغير من طبيعة الإنتاج المتبادل، أي أنها لا تنتج قيما مضافة ذات أثر كبير، كما أن عملية التبادل لا تفرز تغيرات جوهرية في علاقات الإنتاج، ونادرا

[1] الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربيً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، كانون الأول 2004، ص 586.

ما تغير من الطبيعة الاجتماعية للإنتاج، أي نادرا ما تغير من ظروف الاقتصاد السياسي للاقتصاد الذي تشتغل فيه.

يضاف إلى ذلك أن تشابه الهياكل الإنتاجية للاقتصاديات العربية أسس لتشابه منتجات التبادل فيما بينها، بل وأسس أكثر من ذلك للتنافس فيما بينها وليس للتنافس خارجها، ولهذا فان المدخل التبادلي للاندماج الاقتصادي بالنسبة للاقتصاديات العربية لا يساعدها على تجاوز دورها الوظيفي ضمن سلاسل تقسيم العمل وحلقات الإنتاج الدولية.

إن أحد الأسباب التي تدعو الاقتصاديات العربية لضرورة تجاوز المدخل التبادلي في تحقيق اندماج اقتصادي يحسن من شروط اندماجها في الاقتصاد الدولي هو أن مشكلات البلدان العربية، كبلدان نامية هي مشكلات بنيوية متعلقة بتخلف القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وليست ناتجة من مشكلات الدورة الاقتصادية التي تؤثر في معدل النمو والبطالة كما هو في الدول المتقدمة، ولذا فان مبدأ تحرير التجارة ربما يفيد الدول المتقدمة، ولكنه لا يعني كثيرا بلدانا تصدر المنتجات والمواد الأولية ونصف المصنعة إلى البلدان ذات منتجات متشابهة[1]، كما أنه أصبح من الثابت تماما في نظرية الاندماج الاقتصادي بأن التجارة ليست إلا مجرد عامل من بين عوامل مترابطة تشكل الاندماج[2].

2- التجارة الخارجية للدول العربية :

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2011 بالتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة، حيث ساهم استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام في ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة 30.6%

[1] "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق"، تأليف مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998، ص 52.

[2] الانكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، تقرير التجارة والتنمية، 2003، ص 25.

لتبلغ حوالي 1.196 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة 12.8% لتبلغ نحو 753 مليار دولار، وذلك في ضوء زيادة الإنفاق العام للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وكذلك جراء ارتفاع أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول المستوردة له.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2011، فقد زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسين بدرجات متفاوتة، مما انعكس على حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين. وزادت أيضا قيمة واردات الدول العربية من جميع شركائها التجاريين الرئيسين باستثناء اليابان، وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد تحسنت الأهمية النسبية لفئة الوقود والمعادن في حين تراجعت حصة المصنوعات التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل، وتراجعت حصة السلع الزراعية في الصادرات العربية مقارنة بالعام السابق وفي جانب الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد تراجعت حصة المصنوعات، وضمن هذه الفئة، استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت خلال عام 2011.

وفي المقابل ارتفعت حصة فئة السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، في حين زادت حصة واردات فئة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في الهيكل السلعي للواردات.

وبالنسبة للتطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2011، قامت الدول الأعضاء في المنطقة بوضع دليل استرشادي للقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومنع الاحتكار، واستمر فريق العمل في التفاوض بشأن تحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة أما فيما يتعلق بالتطورات في تنفيذ برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، استمر العمل حول وضع جداول التعريفة الجمركية الموحدة وتم الاتفاق حول المعايير للمنافذ الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي.

3- التجارة الخارجية الإجمالية.

3-1 أداء التجارة الإجمالية.

انعكس استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية عامي 2010 و2011 على أداء التجارة الخارجية, فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعا ملحوظا خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية, استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010 , ثم ارتفعت مجددا في عام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 30.6 % لتبلغ حوالي 1.195.8 مليار دولار مقارنة مع نمو 915.7 مليار دولار في عام 2010، وقد تفوقت نسبة زيادة قيمة الصادرات الإجمالية العربية على نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية في عام 2011، الأمر الذي أدى إلى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6 % مقابل 6.0 % في العام 2010.

أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية, فقد حققت قيمتها زيادة بنسبة 12.8 % في عام 2011 لتبلغ حوالي 752.6 مليار دولار , بعد أن كانت نحو 667.1 مليار دولار في عام 2010. ولقد ساهمت في زيادة الواردات الإجمالية العربية مجموعة من العوامل من أهمها زيادة واردات الدول المصدرة للنفط. في ضوء زيادة الإنفاق العام فيها , بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية.

وقد انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة من نسبة 4.3 % في عام 2010 إلى 4.1 % في عام 2011 كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 02-02: التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2007-2014)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)								معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2007 - 2008 (%)	معدل التغير السنوي 2013 - 2014 (%)
	2007	2008	2009	2010*	2011*	2012	2013	2014	2007	2008	2009	2010*	2011*		
الصادرات العربية	796.1	1.081.2	730.9	915.7	1.195.8	1508	1502	1497	7.7	35.8	32.4-	25.3	30.6	4.8	5.1-
الواردات العربية	535.9	674.4	613.8	667.1	752.6	1042	1110	1172	31.4	25.8	9.0-	8.7	12.8	7.6	5.6
الصادرات العالمية	14.012.0	16.132.0	12.531.0	15.254.0	18.217.0				15.7	15.1	22.3-	21.7	19.4	2.9	
الواردات العالمية	14.311.0	16.536.0	12.733.0	15.457.0	18.381.0				15.1	15.5	23.0-	21.4	18.9	2.6	
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	6.7	5.8	6.0	6.6	6.7	6.4	6.2							0.3-
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	3.7	4.1	4.8	4.3	4.1	4.7	4.9	5							0.1

*** بيانات أولية .**

المصدر : الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق النقد العربي، و صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2007-2011) .
السنوات 2012 – 2013 – 2014: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية، يناير 2015، عن صندوق النقد العربي.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2011 , فقد ارتفعت صادرات الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى , حيث حققت كل من الكويت والعراق أعلى نسبة زيادة بلغت 56.6 % و54.7 % على التوالي, يليها قطر بنسبة زيادة 52.8 %, ثم السعودية والبحرين والإمارات والجزائر وعمان بنسب تراوحت بين 45.2 % و42.8 %، وبخصوص الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة, فقد شهدت قيمة صادراتها نسب زيادة أقل في عام 2011، حيث ارتفعت صادرات المغرب والأردن ومصر وتونس بنسب تراوحت بين 16.3%و8.6%,الشكل 02-03.

ففي المغرب , ساهم تحسن صادرات كل من السلع الزراعية والبوتاس والحديد في زيادة صادراتها الإجمالية بنسبة 16.3 % في عام 2011، وفي الأردن ساهمت زيادة صادراتها من المحاصيل الزراعية إلى السوق العراقية في تحقيق زيادة في صادراتها الإجمالية بنسبة 13.4 %، وارتفعت صادرات مصر بنسبة 11.9 % في ضوء ارتفاع صادراتها من مواد البناء والكيماويات والصناعات الغذائية والملابس الجاهزة رغم التحولات السياسية التي شهدتها خلال العام.

كما ارتفعت صادرات تونس بنسبة 8.6 % نتيجة زيادة صادراتها في السلع الغذائية إلى الدول المغاربية، ولم يطرأ تغيير يذكر في نمو الصادرات اللبنانية في عام 2011، وعلى مستوى الدول العربية الأقل نموا, سجلت القمر أعلى نسبة زيادة في الصادرات الإجمالية للدول العربية، بلغت نحو 77%نتيجةلارتفاعصادراتها من الزيوت العطرية وجوز الهند والورود , وتأتي الصومال بعد ذلك مسجلة صادراتها زيادة بنسبة 30.6 % في ظل تزايد صادرات الحيوانات الحية وسجلت صادرات موريتانيا زيادة بنسبة 29 % اثر ارتفاع صادراتها من الحديد الخام والمعادن الأخرى أما السودان, فقد تراجعت صادراتها بنسبة 15.4% .

وفيما يتعلق بباقي الدول العربية التي شهدت إضطرابات سياسية خلال عام 2011، وهي ليبيا واليمن وسورية فقد سجلت صادراتها تراجعا حادا حيث تراجعت صادرات ليبيا بنسبة بلغت 71.7 % في ضوء تعطل

خطوط النتاج النفطي وتوقف الصادرات إثر الأحداث التي مرتبها, كما تراجعت صادرات اليمن بنسبة 35.6 % إثر توقف النشاط الاقتصادي خلال الأزمة التي عاشتها البلاد في عام 2011، وسجلت سورية أيضا انخفاضا حادا في صادراتها بنسبة 29.2 % إثر الأحداث التي تمر بها .

وفيما يتعلق بأداء الواردات في عام 2011، فقد ارتفعت قيمتها في سبعة عشر دولة عربية وتراوحت بين أعلى نسبة بلغت 47.6 % في واردات الصومال وأدناها 7.8 % بالنسبة لواردات تونس. أما الدول التي سجلت انخفاضا في قيمة وارداتها, وهي ليبيا واليمن وسورية والسودان, فقد سجلت ليبيا أعلى معدل تراجع بنسبة 73.8 % وبلغت نسبة انخفاض واردات اليمن نحو 40.2 %، في حين تراجعت واردات سورية والسودان بنسبة 30.6 % و 8.1 % على التوالي في عام 2011، كما هو في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02-03: التجارة الإجمالية للدول العربية عام 2011

المصدر : الملحق (1/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2013.

3-2 اتجاه التجارة الإجمالية العربية.

أدت التطورات الإيجابية في السوق النفطية العالمية إلى زيادة قيمة التجارة الإجمالية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين، فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى آسيا, فقد حققت الصادرات العربية إلى الصين أعلى نسبة زيادة بلغت 35.9 % في عام 2011، تليها زيادة الصادرات العربية إلى اليابان بنسبة 16.6 % وشهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضا بلغت نسبتها 32.2 %.

كما زادت قيمة الصادرات العربية البينية بنسبة بلغت 22.1 %, أما الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فقد سجلت زيادة متواضعة بلغت نحو 9.8 % خلال الفترة ذاتها.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصين والولايات المتحدة في الصادرات العربية لتصل إلى نسبة 8.3 % و7.7 % على التوالي في عام 2011 وذلك بعد أن كانت 8.0 % و7.6 % على التوالي في عام 2010، وفي المقابل سجلت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية أعلى تراجع من 15.1 % إلى 12.7 %, وتراجعت أيضا حصة الصادرات العربية إلى اليابان من 10.6 % إلى 9.4 %, فحصة الصادرات البينية العربية من 8.5 % إلى 8.0 % خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين , فقد شهدت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية باستثناء اليابان في عام 2011 , فقد حصلت أعلى زيادة للواردات العربية من الصين بنسبة بلغت 22.2 %, ثم الواردات العربية البينية بنسبة زيادة بلغت 17.1 %، كما ارتفعت الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 7.8 % والواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة 6.7 %، أما الواردات العربية من اليابان فقد تراجعت بنسبة 4.1 % في عام 2011.

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية , فقد ارتفعت حصة الصين في الواردات العربية إلى 11.9 % في عام 2011 بعد أن بلغت نحو 11 % في عام 2010. وارتفعت حصة الواردات العربية البينية من 11.8 % في عام 2010 إلى 12.3 % في عام 2011، في حين تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي في الواردات العربية من 25.9 % إلى 24.7 % وحصة الولايات المتحدة من 8.5 % إلى 8.0 % في خلال نفس الفترة، كما تراجعت حصة الواردات العربية من اليابان من 4.4 % في عام 2010 إلى 3.8 % خلال عام 2011 .

الشكل رقم 02-04 : "إتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2011"

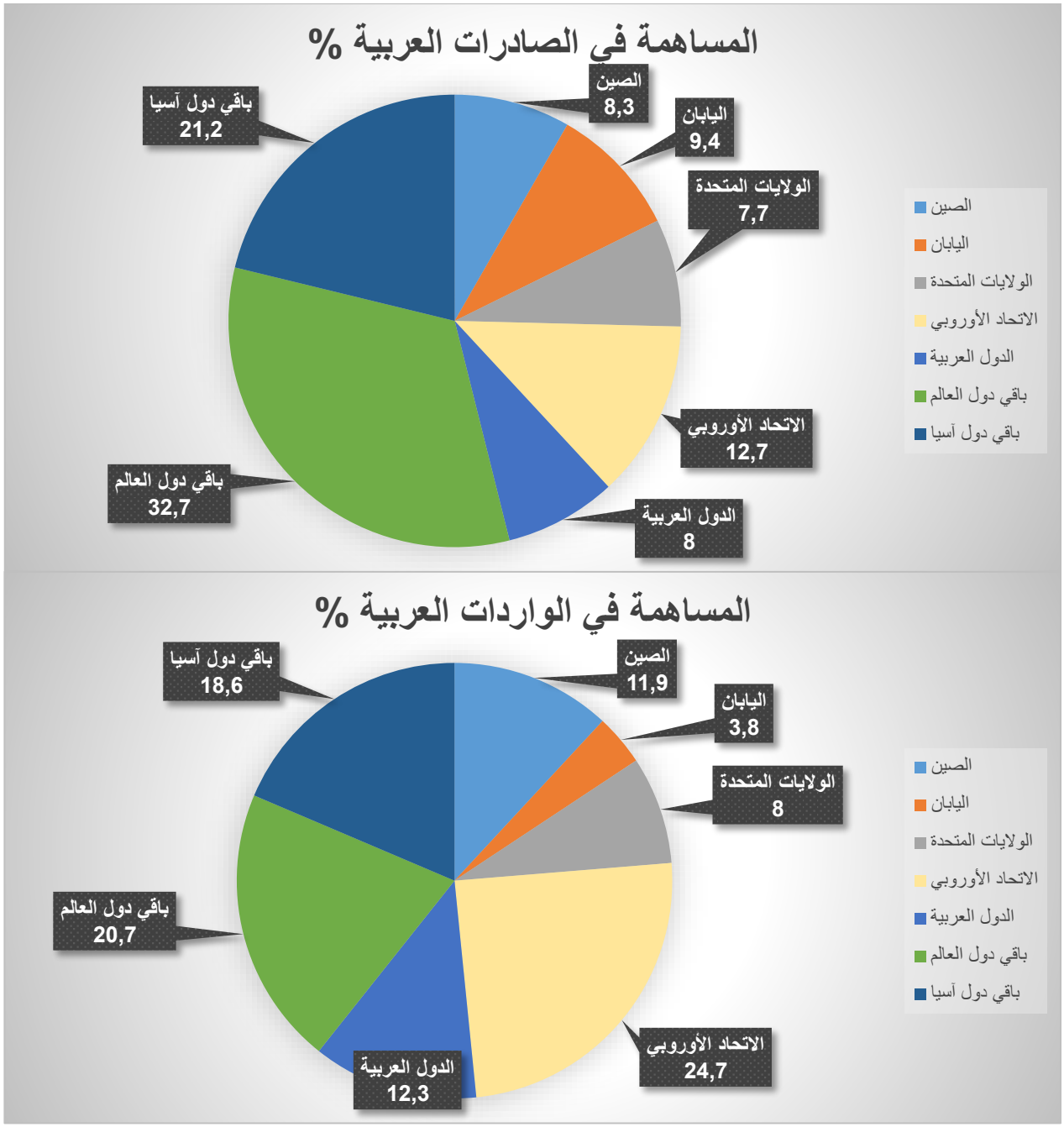

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.

4- الهيكل السلعي للتجارة الاجمالية العربية.

تظهر الإحصائيات المجمعة أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، والتي ارتفعت من 71.9 % في عام 2010 إلى 73.6 % عام 2011، في حين تراجعت حصة

المصنوعات لتبلغ 18 % في عام 2011 مقارنة مع 19.5 % في العام السابق، وضمن مكونات المصنوعات, حافظت المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية تقريبا على أهميتها النسبية في الصادرات العربية خلال عامي 2010 و2011 مشكلة نسبة 6.1 % و4.9 % على التوالي، أما الألات ومعدات النقل فقد تراجعت حصتها في الصادرات العربية من 5.3 % إلى 4.7 % خلال الفترة نفسها، وبالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد حافظت على أهميتها النسبية تقريبا عند مستوى العام السابق بنسبة 3.7 %, الشكل رقم 02-05 .

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية , تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية, إلا أن حصتها تراجعت من 65.3 % في عام 2010 إلى 64.0 % في عام 2011، وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت من 31.2 % إلى 28.0 %، وفي المقابل ارتفعت حصة كل من المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية إلى 19.3 % و10.1 % على التولي في عام 2011، وذلك مقارنة مع 16.3 % و9.6 % في عام 2010، وارتفعت حصة فئة السلع الزراعية من 18 % في عام 2010 إلى 18.7 % في عام 2011، وحصة فئة الوقود والمعادن من 13.6 % إلى 13.8 % خلال الفترة نفسها.

الشكل رقم 02-05 : " الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2011 "

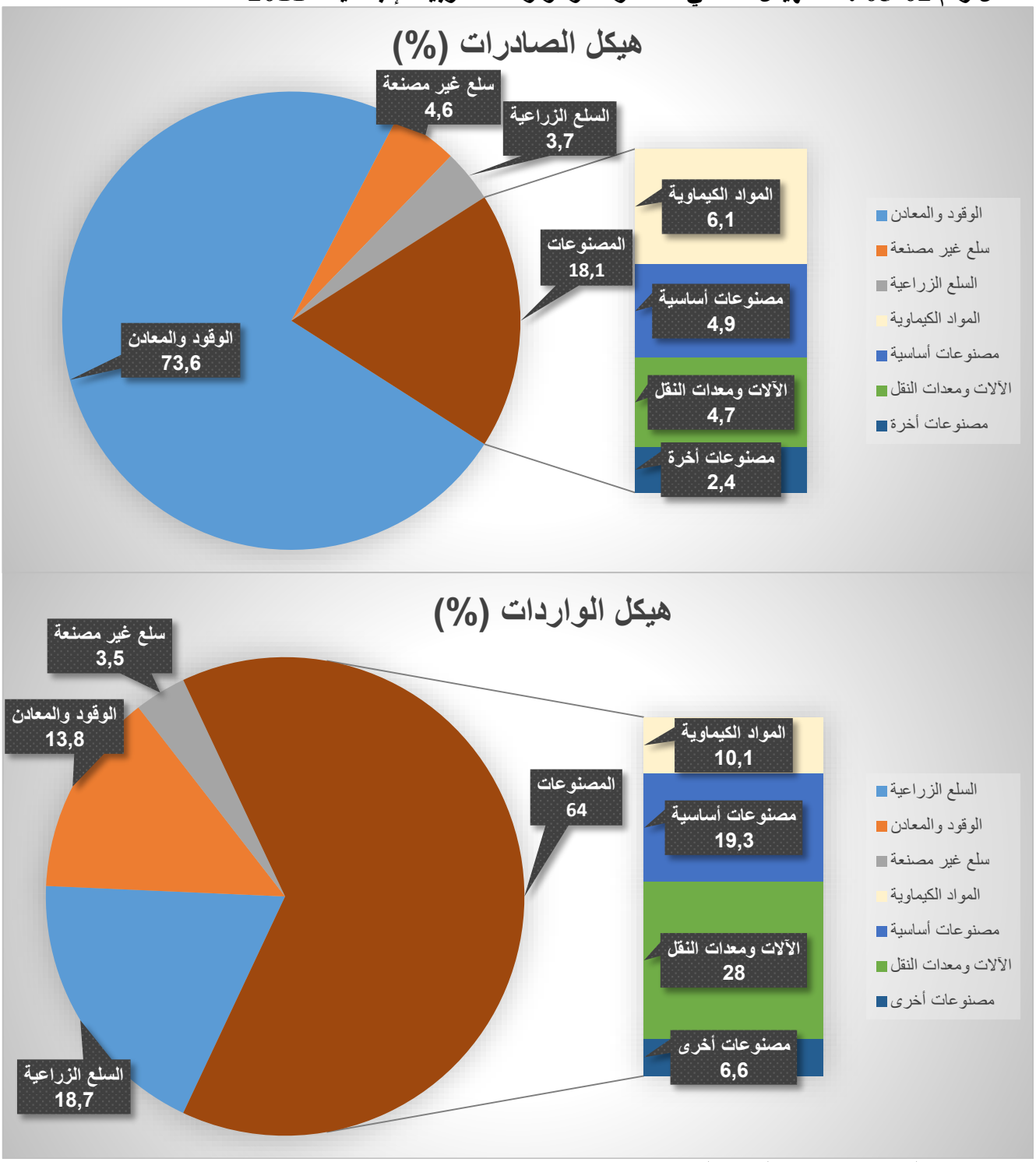

المصدر: من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

المطلب الثالث: التجارة البينية العربية 1994-2004

يعد تنمية التجارة العربية البينية مدخلا من مداخل التعاون في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وإن كانت هذه الرؤية نشأت من منظور سياسي في بادئ الأمر، فأن تطور اقتصاديات الدول العربية، خاصة في مجال التصنيع والتجارة ساعد على تثبيت المبررات الاقتصادية لتنمية التجارة البينية.

وانطلاقا من أن تنمية التجارة العربية البينية يعد لبنة في منظومة التكامل الاقتصادي العربي، بل قد تكون المحرك الأساسي لقوى التكامل الذي تسعى الدول العربية إلى تحقيقه منذ نشأة جامعة الدول العربية ومع تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1952 وما تلاها من محاولات أخرها اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "GAFTA" التي اكتملت مراحلها في 2005/01/01.

توضح الشواهد التاريخية أن التجارة العربية البينية للسلع عدا النفط لم تنمو إلا قليلا خلال العقدين الماضيين، ولم تتعد نسبتها 10 % من اجمالي تجارة الدول العربية الخارجية حتى مطلع القرن 21، مما يوضح أن حصة التجارة العربية البينية إلى التجارة الاجمالية ظلت ضئيلة إلى حد كبير، خاصة إذا ما قورنت هذه النسبة بالأرقام المناظرة لها في مناطق العالم الأخرى، 59 % في دول الاتحاد الأوربي، 37 % في شرق آسيا...الخ.

1- تطور التجارة العربية البينية بالنسبة لإجمالي تجارة الدول العربية:

إن أهم ملامح التجارة البينية العربية اتصافها بدرجة عالية من التركيز السلعي والجغرافي الأمر الذي حد كثيرا من إمكانات توسعها وفتح الفرص أمام التجارة مع الدول الأخرى ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا، وعلى الرغم من الازدياد الملموس في حجم الصادرات والواردات البينية العربية خلال العقد الأخير، إلا أن

نسبته إلى التجارة العربية الاجمالية لم تتجاوز في أحسن الأحوال ما نسبته 10 % بالنسبة للصادرات و12 % بالنسبة للواردات[1]

جدول رقم 02 – 03: تطور التجارة العربية البينية إلى التجارة الإجمالية للدول العربية 1994 – 2004:

الوحدة: مليار دولار

السنة	الصادرات البينية	الواردات البينية	التجارة البينة	الصادرات الاجمالية	الواردات الاجمالية	التجارة الاجمالية	نسبة التجارة البينية من التجارة الإجمالية %
1994	10.961	11.314	22.275	131.57	122.44	254.01	8.77
1995	12.440	12.333	24.773	147.01	124.53	281.54	8.80
1996	14.292	13.508	27.800	170.98	140.74	311.72	8.92
1997	14.986	14.105	29.091	177.041	146.58	323.261	8.99
1998	13.317	13.106	26.422	140.782	152.403	293.185	9.01
1999	13.575	13.377	26.951	171.004	144.931	315.935	8.53
2000	16.067	15.737	31.805	253.307	158.713	412.02	7.72
2001	17.887	17.436	35.323	237.753	166.965	404.718	8.73
2002	20.618	18.789	39.407	245.051	175.499	420.55	9.37
2003	24.992	20.504	45.496	303.173	198.730	501.903	9.06
2004	34.680	29.755	64.435	396.486	243.054	639.540	10.1

المصدر: صندوق النقد العربي، عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم: 02 – 03 أن الصادرات العربية البينية غير منتظمة في اتجاهها صعودا وهبوطا، حيث نجد أنها أخذت في التزايد من 1994 إلى 1997 من 10.961 مليار

[1] عمربا كبير وطالب عوض، "تطور التجارة العربية البينية"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر "التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، سبتمبر 2004، ص 53.

دولار إلى 14.986 مليار دولار، ثم اتجهت للتناقص في السنة الموالية والتي بعدها ثم اتجهت للزيادة عام 1999، ثم عاودت الارتفاع في السنوات التالية على أن وصلت 34.680 مليار دولار عام 2004.

وعليه يمكن القول أن الصادرات العربية البينية أنها متذبذبة صعودا وهبوطا وغير ثابتة في اتجاه معين.

أما بالنسبة للواردات العربية البينية فإنها لم تكن أحسن حالا من الصادرات العربية البينية، إذ أنها متذبذبة صعودا وهبوطا أيضا، وأن نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية عند أعلى قيمة لها عام 2004 بلغت 12.2 % وهي أفضل من نسبة الصادرات العربية البينة إلى إجمالي الصادرات العربية والتي بلغت 8.7 %، ومع ذلك فهي مازالت ضعيفة.

كذلك الحال بالنسبة للتجارة العربية البينية، فقد اخذت في الارتفاع من 1994 على 1997 ثم انخفضت إلى 26.422 مليار دولار عام 1998 ثم توجهت على زيادة طفيفة عام 1999، وهكذا الحال حتى وصلت 64.435 مليار دولار عام 2004، وهي اعلى قيمة وصلت إليها التجارة العربية البينية خلال القرن الماضي.

وبالنظر الى نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية، وهي المؤشر الأهم، نجد أنها تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 1994 – 2004 إلى ان بلغت 10.1 % عام 2004، وهي أعلى نسبة بلغتها، وهي نسبة ماتزال ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها في المناطق المتكاملة المتجاورة الأخرى كما ذكرنا سابقا.

2- أسباب ومعوقات التجارة العربية البينية:

بالرغم مما عملته الدول العربية وتعمل عليه منذ فترة طويلة من أجل زيادة تعاونها وتبادلها التجاري عن طريق تنفيذ الاتفاقيات التي عقدت بينها وعن طريق زيادة فعالية المشاريع والمؤسسات المشتركة التي أقيمت فيما بين الدول العربية، وربما يعود هذا التأخر في التجارة العربية البينية إلى مجموعة من العوامل والقيود سنحاول إظهارها فيما يلي:

- تشابه هياكل الإنتاج والصادرات: من خلال تركز الصادرات في المواد الأولية (البترول، القطن، الفوسفات، والغاز، والحديد، ...إلخ) والتي لها أسواق استهلاكية مستقرة في الدول الصناعية كأوروبا واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأسواق هي أكبر حجما وأكثر قدرة على رفع قيمة لهذه الصادرات إما نقدا أو بالعملات القابلة للتداول أو التحويل، أو عينا لامتلاكها سلعا كثيرة متنوعة ومتطورة تستوردها الدول العربية.

إضافة إلى أن معظم الصناعات العربية الكبيرة، التي أقيمت خلال العقود الثلاثة الماضية متشابهة، واستمرت في التوجه نحو الدول الصناعية والأسواق الأجنبية، كالبتروكيماويات والألمنيوم والمنتجات النفطية والغاز، ونظرا إلى أن هذه الصناعات تمثل الجزء الأكبر والأكثر أهمية في القطاع الصناعي العربي، فإنها ساهمت في زيادة العلاقات التجارية مع الدول الصناعية[1].

- عدم توفر الإرادة السياسية: من خلال احترام سيادة كل دولة عربية وعدم التدخل في شؤونها، بالإضافة إلى عدم تجنيد العمل الاقتصادي المشترك، ومن ثم أصبحت مسيرته تتوقف إلى حد كبير على العلاقات السياسية.

[1] عمر باكبير وطالب عوض، "تطور التجارة العربية البينية"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

- عدم وجود سياسة قومية عربية للتصنيع: وهذا على مستوى الدول العربية ككل، الامر الذي أدى الى ظهور صناعات متكررة في أكثر من دولة عربية مما أدى إلى التنافس بينها بدلا من التعاون والتكامل، ومن ثم لم تستفد هذه الصناعات من ميزات الحجم الكبير، بل راحت تتنافس فيما بينها على التصدير.
- عدم توافر شبكة مواصلات ونقل: إن التجارة والنقل مرتبطة ارتباطا وثيقا، فوجود خدمات فعالة للنقل هو شرط أساسي لنجاح عمليات النقل والتوزيع في التجارة خاصة في مجال النقل البحري، الذي ينقل ما يزيد عن 90 % من حجم التجارة الدولية وقد عانت التجارة بين العديد من الدول العربية من عدم توافر خطوط نقل منتظمة فيما بينها.

وتؤثر عوائق نقل السلع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كفاءة المبادلات التجارية البينية العربية، فيواجه النقل البري بين الدول العربية ارتفاع التكاليف بالنسبة للنقل بالشاحنات، وبالنسبة للنقل البحري بين الدول العربية فبجانب النقص في أسطول النقل البحري العربي، مازالت معظم الموانئ العربية تعاني من النقص في التقنية المستخدمة في التفريغ والتحميل، مما يعوق تداول البضائع بالموانئ، بالإضافة إلى الاختلاف الهائل في هيكل رسوم الموانئ العربية مما يزيد من تكاليف النقل في العديد من الدول العربية [1].

- تباين التعريفات والقيود الجمركية: بالرغم من وجود اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي جعلت التعريفة صفرا ابتداء من 2005، إلا أن تباين القيود الجمركية تظهر عندما تقارن بظروف اختراق السوق التي يواجهها رجال الأعمال العرب في أسواق اثنين من الشركاء التجاريين الرئيسيين

[1] علي محمد رمضان المافوري، "التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطور"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، سبتمبر 2004، ص 737.

خارج المنطقة العربية، وهما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لأن العوائق التعريفية الموجودة فيهما أخف منها في معظم الدول العربية.

وبخلاف القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات، هناك القيود على الصادرات، فكثير ما تفرض الدول العربية قيودا على أنواع معينة من السلع المنتجة محليا، كفرض الرسوم والضرائب على التصدير أو باستخدام نظام التراخيص والرقابة النقدية وفي بعض الحالات قد تمنع أو تقلص الدولة تصدير بعض السلع لأسباب تتعلق بتوفيرها في السوق المحلية لغرض الاستهلاك النهائي، أو كمدخلات في عمليات إنتاجية، ورغم الاتفاقيات التي أوصت بالحد من هذه القيود على التبادل التجاري بين الدول العربية فإن الاختلاف بين السياسات المتعلقة بالتصدير لازال سائدا في هذه الدول وأن أثره في إعاقة تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية مازال قائما [1].

- ارتباط الدول العربية مع دول أخرى من خلال الاتفاقيات: حيث أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية أكبر مما هو موجود في الاتفاقيات العربية، مما أدى على إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية وتحويل التجارة بدل من خلق التجارة تجاه تلك الدول.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية خلال القرن الحالي، فقد سجلت قيمة الصادرات البينية زيادة بنسبة 22.1% لتبلغ نحو 95.3 مليار دولار في عام 2011، إلا أن ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية، أدى إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 8.0 % وذلك بعد أن بلغت 8.5 % في عام 2010.

[1] علي محمد رمضان المافوري، نفس المرجع ، ص739.

أما حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3% في عام 2011 مقارنة مع نسبة 11.8% في العام السابق.

وبخصوص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام نحو 10.6 مليار دولار في عام 2011 ، مشكلة حصة 11.3% من متوسط قيمة التجارة البينية العربية وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية ، استأثرت السلع الزراعية الحصة الأكبر ، ويلي ذلك المصنوعات الأساسية ، ثم الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة الأخرى .

المبحث الرابع: التجارة العربية البينية وتحديات العولمة.

المطلب الأول: التجارة البينية العربية.

1- أداء التجارة البينية.

سجلت قيمة التجارة البينية [1] العربية في عام 2011 ارتفاعا بنسبة 19.6 % لتبلغ نحو 93.9 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 78.5 مليار دولار في عام 2010، وارتفعت الصادرات البينية بنسبة 22.1 % لتبلغ قيمتها 95.3 مليار دولار في عام 2011، بعد أن بلغت 78.1 مليار دولار في عام 2010، أما الواردات البينية فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 17.2 % لتصل قيمتها إلى 92.4 مليار دولار في عام 2011، الجدول رقم 02-04.

[1] تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

الجدول رقم02-04: أداء التجارة البينية العربية (2007 -2011)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة 2007 - 2010 (%)
	2007	2008	2009	2010 [1]	2011 [2]	2007	2008	2009	2010	2011	
متوسط التجارة البين ية العربية	67,6	92,6	73,6	0 78,5	93,9	20,7	36,9	- 20,5	6,7	19,6	5,1
الصادرات البينية العربية	70,6	95,8	78	78,1	95,3	20,4	35,7	- 18,6	0,1	22,1	3,4
الواردات البينة العربية	64,7	89,4	69,2	78,9	92,4	21,1	38,1	- 22,6	14	17,1	6,8

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية)÷ 2.

(2) بيانات اولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

وعلى صعيد الدول، ارتفعت قيمة الصادرات البينية لخمسة عشر دولة بنسب متفاوتة تراوحت بين أعلاها 179.4 % بالنسبة لموريتانيا وأدناها 0.7 % بالنسبة لتونس، ولم تشهد الصادرات البينية لمصر زيادة تذكر، ويلاحظ أن غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط سجلت ارتفاعا ملحوظا في قيمة صادراتها البينية، في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، فقد سجلت صادرات السعودية إلى الدول العربية، التي تشكل حوالي ثلث إجمالي الصادرات البينية العربية، زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 36.9 %فيعام 2011، كما سجلت صادرات كل من العراق والبحرين والإمارات والكويت وعمان و الجزائر إلى الدول العربية ارتفاعا بنسب تراوحت بين 29.3 %و 54.7 %،وفي المقابل شهدت الصادرات البينية لسورية واليمن وليبيا انخفاضا حادا بنسب تراوحت بين 26.4 % و47.9 %، متأثرة بظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدتها هذه الدول خلال عام 2011 . وانخفضت أيضا الصادرات البينية للبنان بنسبة 12.7 % متأثرة أيضا بالأحداث التي طرأت في دول الجوار.

وفي جانب الواردات البينية، فقد سجلت ستة عشر دولة عربية، زيادات في قيمة وارداتها البينية بنسب أعلاها 68.2 % في قطر وأدناه 2.2 % في عمان، في حين سجلت كل من تونس والسودان وموريتانيا وليبيا واليمن انخفاضا في قيمة وارداتها البينية بنسب تراوحت بين 11.3 % بالنسبة لتونس و51.4 % بالنسبة لليمن.

الشكل02-06: نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%) عام 2011"

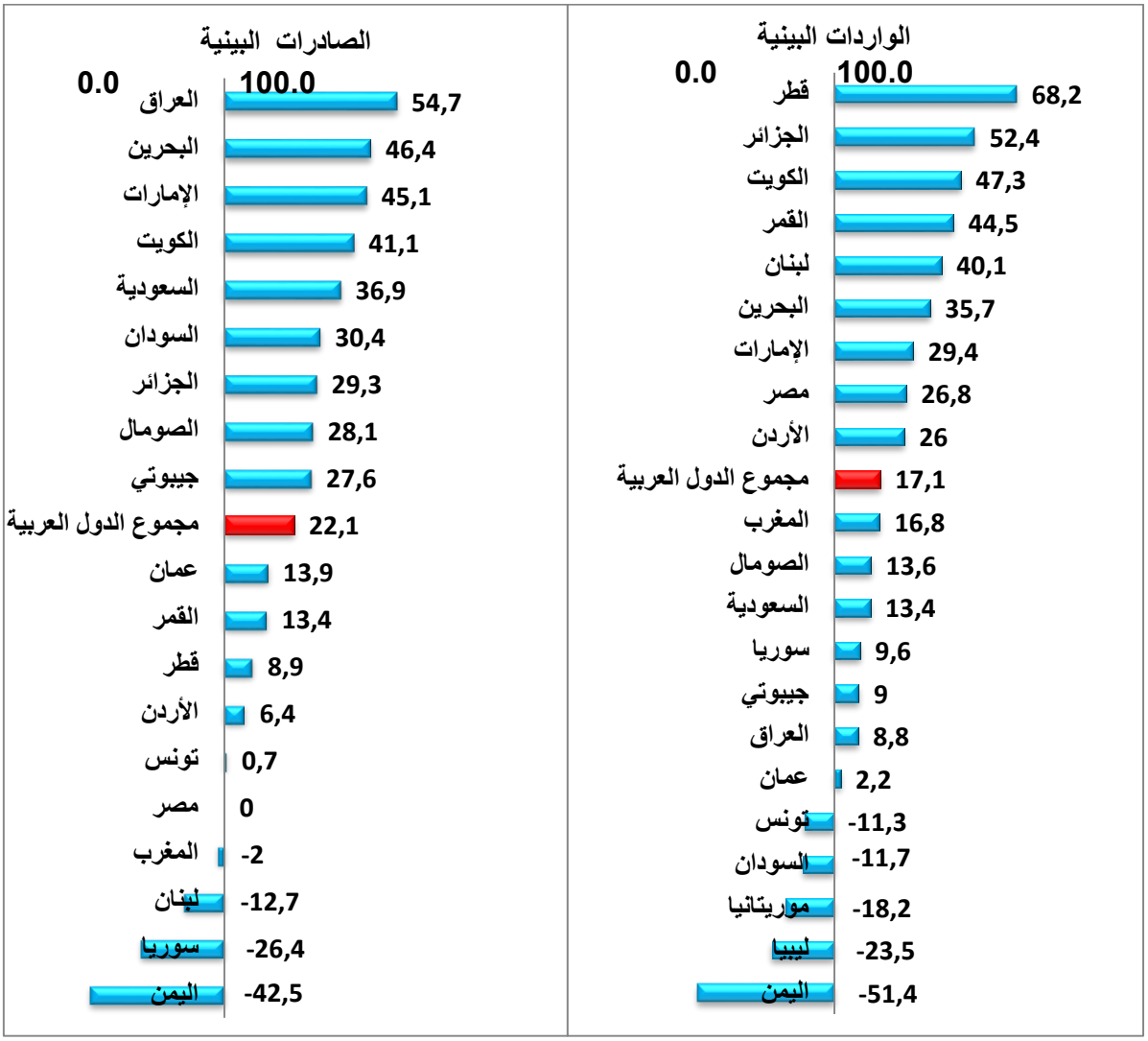

المصدر: الملحق (5/8) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.

2- مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمالية .

تراجعت الأهمية النسبية للصادرات البينية العربية بسبب نمو الصادرات العربية الإجمالية في عام 2011 بنسبة أعلى من نسبة نموها، حيث تراجعت الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية العربية لتبلغ 8 % خلال عام 2011 وذلك مقارنة بحصة 8.5 % في عام 2010، أما مساهمة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3 % في عام 2011 مقابل 11.8 % في العام السابق، وذلك في ضوء زيادة نمو الواردات البينية بنسبة أعلى من نسبة نمو الواردات الإجمالية خلال عام 2011.

وبالنسبة لأهمية التجارة الإجمالية للدول فرادى، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثني عشر دولة عربية بحصص تزيد عن متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية (أي 8.0 %) في عام 2011، وتراوحت هذه الحصص بين أعلاها 91.1 % بالنسبة للصومال وأدناها 8.1 %بالنسبة للسعودية، التي استمر انخفاض أهمية صادراتها البينية في صادراتها الإجمالية بعد أن بلغت 15.4 % في عام 2009. ولقد تراجعت أيضا أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصادرات الإجمالية لكل من الأردن ولبنان ومصر في عام 2011، إلا أنها لاتزال تشكل حصة عالية بنسبة تبلغ 47.4 % و35.4 % و28.4 % على التوالي، حيث تعتبر صادراتها إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملا مع التجارة البينية العربية. بينما لازالت الصادرات البينية تشكل حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، وبالتالي تبقى تجارتها الإجمالية اقل تكاملا مع التجارة البينية العربية الجدول رقم (02-05).

الجدول رقم 02-05 : مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2007-2013)

	2007	2008	2009	2010	2011*	2012	2013	التغيير % 2013 - 2012
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	%8.9	%8.9	%10.7	%8.5	%8.0	%8.4	%8.6	2.3
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	%12.1	%13.3	%11.3	%11.8	%12.3	%13	%13.1	6.3

*بيانات أولية.

المصدر: الملحق (6/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

سنوات 2012-2013 مستخلص من جامعة الدول العربية التقري الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

و في جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى، تعتبر أسواق الصادرات العربية مصدراً هاماً بالنسبة لواردات ستة عشر دولة عربية , والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسباً أعلى من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية (أي 12.6%) فيعام 2011،ولقد تراجعت هذه الحصص بين أعلاها 39% بالنسبة للصومال وأدناها قرابة 13.5 بالنسبة لمصر والمغرب، أما الدول التي سجلت نسباً أقل من متوسط نسبة الواردات البينية الإجمالية فقد بلغ عددها خمس دول، هي الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وموريتانيا ويلا خط في هذا الصدد , أن عددا من الدول التي تشكل وارداتها من الدول العربية نسبة عالية في وارداتها الإجمالية هي دول يستأثر النفط الخام بجزء كبير من وارداتها من الدول العربية مثل الأردن والمغرب ومصر, والتي شكل النفط الخام حصة بلغت 51.3% و47.4 % و46.9 % على التوالي من قيمة وارداتها من الدول العربية في عام 2011 .

3- التجارة البينية للتجمعات العربية.

تشير البيانات المجمعة عن تطور أهمية التجارة البينية في التجارة الجمالية للتجمعات العربية , وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، إن الصادرات البينية لمجلس التعاون لدول الخليج سجلت زيادة بنسبة حوالي 41% في عام 2011 وسجلت أيضاً كل من الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية ولاتحاد دول المغرب العربي زيادة بنسبة بلغت 23.7%و20.4% على التوالي . أما دول اتفاقية أغادير فقد سجلت زيادة طفيفة بلغت حوالي 2 % في عام 2011.

وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، فقد تراجعت حصة الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية ودول اتفاقية أغادير واستقرت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي عند مستوى عام 2010، وزادت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول اتحاد المغرب العربي في عام 2011 كما هو موضح في:

جدول رقم02-06: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية 2007-2011

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2011 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2011 (%)
	2007	2008	2009	2010	2011		2007	2008	2009	2010	2011	
منطقة التجارة الحرة العربية	68.987	93.122	75.604	75.487	93.383	23.7	62.762	85.478	71.057	74.258	89.958	21.1
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	31.527	41.394	33.144	27.540	38.739	40.7	19.168	29.919	23.654	25.009	32.861	31.4
اتحاد دول المغرب العربي	2.362	3.301	2.693	2.895	3.485	20.4	23.795	3.404	2.539	2.672	2.782	4.1
دول اتفاقية أغادير	1.387	2.116	2.225	2.192	2.233	1.9	1.552	2.059	1.951	1.937	1.959	1.1
	المساهمة في إجمالي الصادرات (%)						المساهمة في إجمالي الواردات (%)					
منطقة التجارة الحرة العربية	9.1	9.8	9.8	8.4	7.8		11.7	13.3	11.9	11.6	12.4	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6.2	6.4	5.7	4.2	4.2		6.1	8.5	6.9	7.0	7.6	
اتحاد دول المغرب العربي	1.6	2.0	2.5	2.0	2.7		2.4	2.7	2.2	2.0	2.3	
دول اتفاقية أغادير	1.9	2.7	3.9	3.3	2.9		1.4	1.8	1.7	1.6	1.4	

-منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، القمر وموريتانيا).

-مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت).

-اتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا).

-دول اتفاقية أغادير (الأردن، تونس، مصر والمغرب).

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012،

وعند مقارنة أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، تستأثر التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر، يليها نصيب التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتهما الإجمالية ضئيلة ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولا تتميز اقتصادياتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، مثل المغرب وتونس بالنسبة للاتحاد المغاربي، والأردن و مصر والمغرب بالنسبة لتجمع اتفاقية أغادير.

الشكل رقم02-07: حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2009 -2011

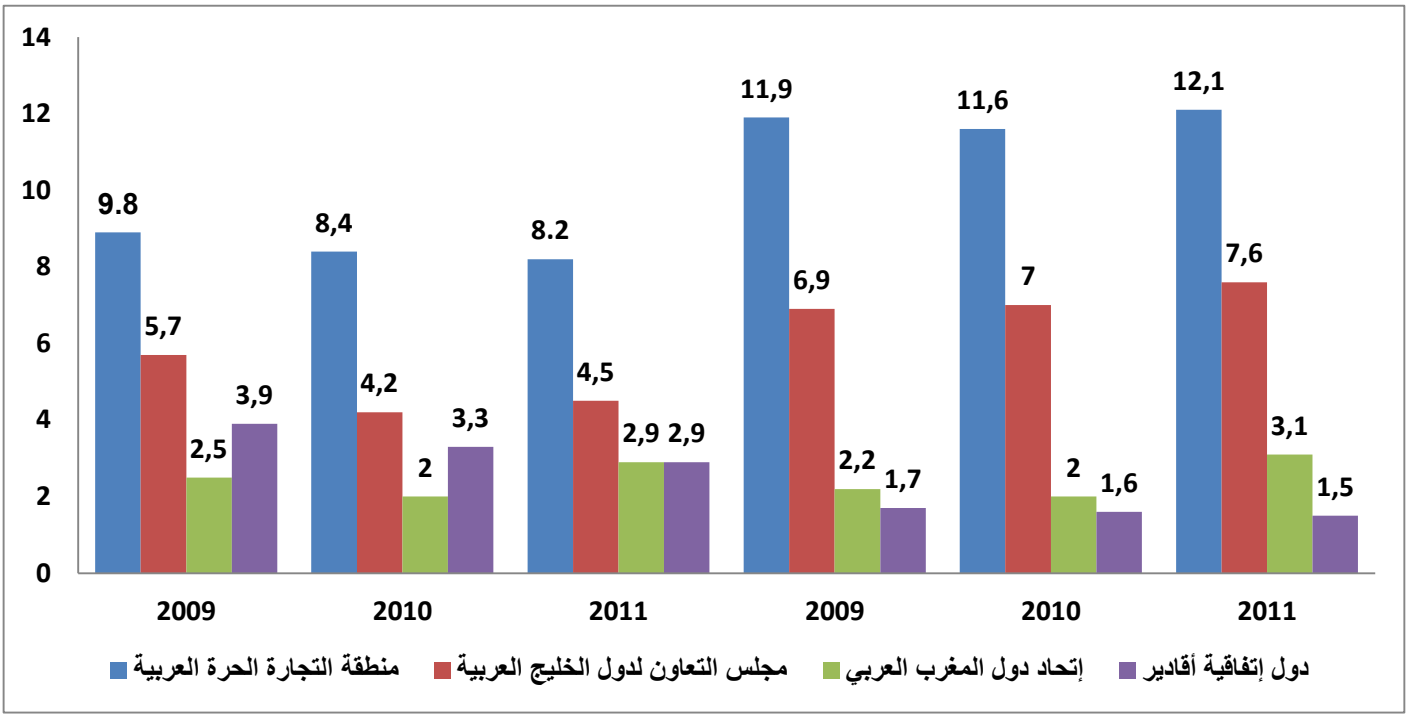

المصدر: الجدول رقم 02-06.

4- اتجاهات التجارة البينية .

يشير هيكل اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية للدول العربية بشكل عام إلى تركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة، في دولة أو دولتين في الغالب. ففي عام 2011 في جانب الصادرات البينية، تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 32 % والسعودية بنسبة 20 %، وتركزت صادرات البحرين البينية في الإمارات (21 %) والسعودية (31 %). أما صادرات تونس إلى الدول العربية فقد تركزت في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة حوالي 53 % والجزائر بنسبة 19 %، وبالنسبة لصادرات الجزائر الى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة 27 % و36 % و22 % على التوالي، وتركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولة عربية واحدة وهي (الإمارات) بنسبة 71 %، وصادرات الصومال البينية في الإمارات واليمن بنسبة 56 % و21 % على التوالي، وتركزت صادرات العراق البينية في سورية (51 %)، والمغرب (40 %)، وصادرات عمان البينية في الإمارات بنسبة 71 %، وصادرات قطر البينية في الإمارات (50 %) وأخيرا تركزت صادرات اليمن البينية في السعودية (41 %) والإمارات (24 %)، وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعا في اتجاهات صادراتها البينية، تتوزع الأسواق التصديرية لكل من السعودية والكويت و لبنان ومصر على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفي جانب الواردات البينية، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2011 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 61 %، وتركزت أيضا واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 81 %، والواردات البينية لتونس في ليبيا والجزائر بنسبة 36 %و30 % على التوالي، وتركزت الواردات البينية للسعودية في الإمارات (31 %)، وواردات الصومال البينية في جيبوتي (62 %)، وواردات العراق البينية في سورية (76 %). وتركزت الواردات البينية لقطر في الإمارات و السعودية بنسبة 41 % و31 % على

التوالي، والواردات البينية لعمان في الإمارات (73 %), والواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من تونس بنسبة 36 % ومصر بنسبة 21 %, والواردات البينية لمصر من الكويت والسعودية بنسبة 35 % و32 % على التوالي, والواردات البينية للمغرب من السعودية والجزائر بنسبة 46% و18 % على التوالي.

وأخيرا تتركز الواردات البينية لليمن في السعودية والإمارات بنحو 36 % و35 % على التوالي. وتعتبر لبنان الدولة الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية, حيث تتوزع حصص الاستيراد بنسب تتراوح بين 10 % و28 % من إجمالي وارداتها من الدول العربية.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية.

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية لعام 2011 إلى زيادة الأهمية النسبية للمصنوعات, واستقرار الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن الأخرى, والسلع الزراعية في الصادرات البينية فقد استقرت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية عند نسبة 23.9 % وهي قريبة من النسبة المسجلة في عام 2010. كذلك بلغت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية 21.7 % في عام 2011، وهي قريبة من مستواها لعام 2010.

أما فئة المصنوعات التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية, فقد ارتفعت هذه الحصة من 48.5 % في عام 2010 إلى 49.1 % في عام 2011، وسجلت الفئات الفرعية الرئيسية للمصنوعات, وهي الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأساسية والمصنوعات المتنوعة الأخرى زيادات طفيفة في حصصها في الصادرات البينية في عام 2011 , كما هو في:

الشكل رقم 02-08: الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%) عام 2011

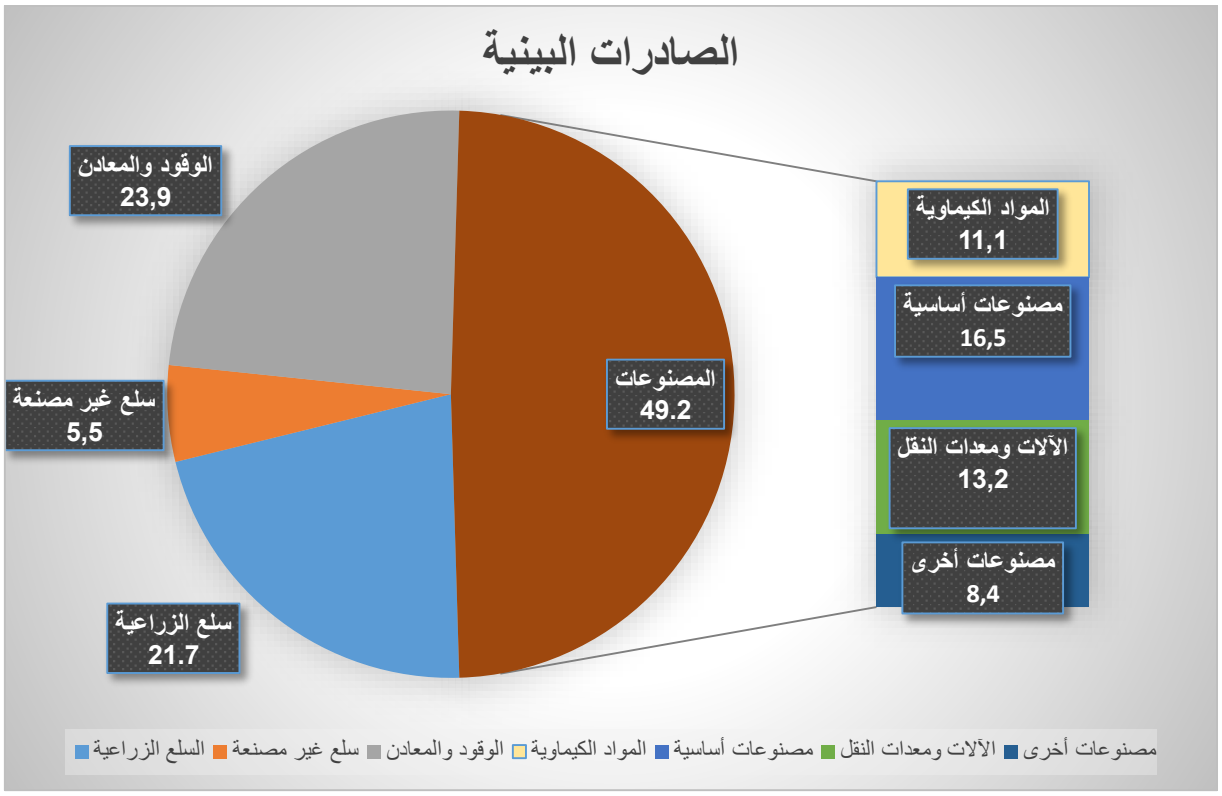

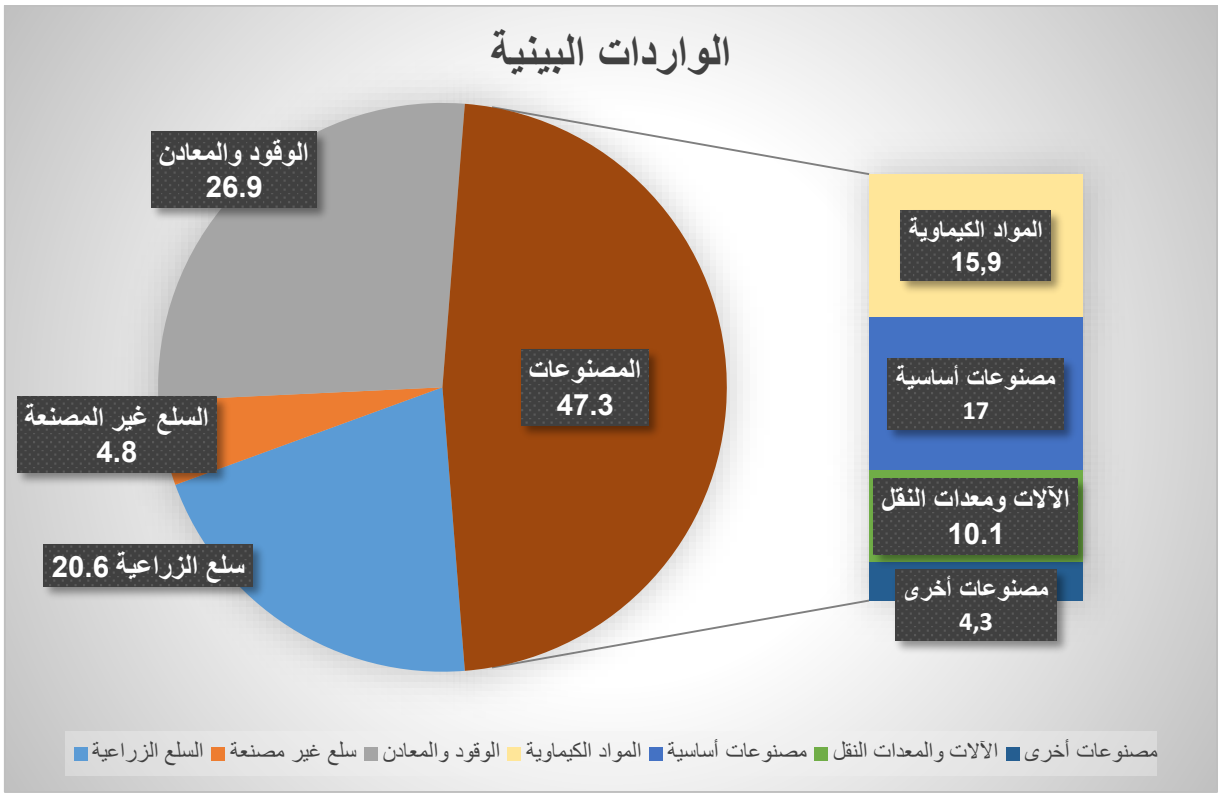

المصدر: الملحق (3/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية, فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية, فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية إلا أنه علميا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف, الأمر الذي ينتجع نه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية، وبالرغم من هذه الاختلافات , فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2011 أن الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية .

1- التجارة البينية للبترول الخام.

تقدر قيمة التجارة البينية للبترول الخام بحوالي 10.56 مليار دولار في عام 2011 مسجلة تراجع طفيف بنسبة 2.9 % عن عام 2010، وتشكل حصة التجارة البينية للبترول الخام نسبة 11.3 % من متوسط قيمة التجارة البينية العربية لعام 2011، ففي جانب الصادرات البينية للبترول الخام, هناك خمسة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية, هي السعودية والكويت والجزائر والعراق والإمارات, حيث يشكل مجموع صادراتها حوالي 97.7 % من الصادرات البينية العربية للبترول الخام لعام 2011.

وفي جانب الواردات البينية للبترول الخام, هناك خمس دول مستوردة رئيسية, هي مصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان بحيث يستأثر مجموع استيرادها حوالي 98 % من الواردات البينية العربية للبترول الخام.

جدول رقم02-07: التجارة البينية للبترول الخام (2008- 2011)

	2008	2009	2010	2011
قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليون دولار)	10.300	9.743	10.876	10.563
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية [1] (%)	11.1	13.2	13.9	11.3

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷2

المصدر: الملحقان (8/6) و(10/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لأهمية الأسواق البينية العربية في تجارة البترول الخام، فإن حصة الصادرات البينية للبترول الخام تبدو ضئيلة في الصادرات الإجمالية العربية له، وللإيضاح تشكل الصادرات البينية للبترول الخام حصة ضئيلة في إجمالي الصادرات لهذه السلعة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للبترول الخام، حيث تقدر هذه الحصة بنسبة 1.6 % من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام و4% بالنسبة للكويت و3.5% بالنسبة للجزائر.

أما بخصوص الأسواق العربية لاستيراد البترول الخام، فتشير البيانات المجمعة لعدد من الدول العربية المستوردة للبترول الخام إلى أن جميع واردات الأردن للبترول الخام تقريبا تأتي من الدول العربية.

وتشكل واردات مصر للبترول الخام من الدول العربية نحو 74% من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و73% و41% بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي في عام 2011 كما هو في:

الشكل رقم 02-09: "حصة الصادرات والواردات البينية للبترول الخام لبعض الدول العربية عام 2011"

حصة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات العربية من البترول الخام 2011

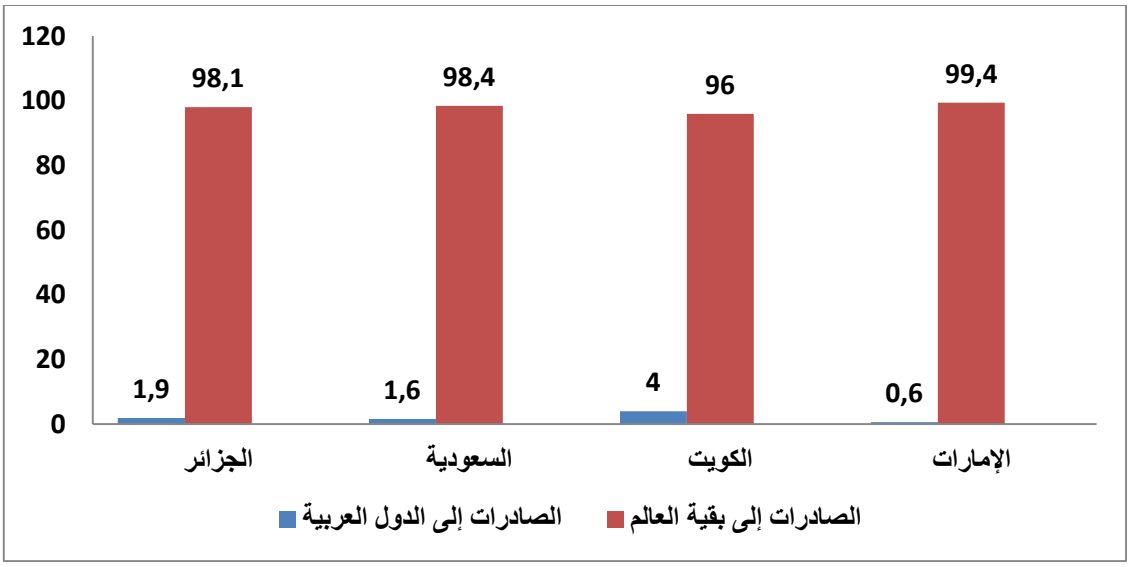

حصة الواردات البينية من اجمالي الصادرات العربية من البترول الخام 2011

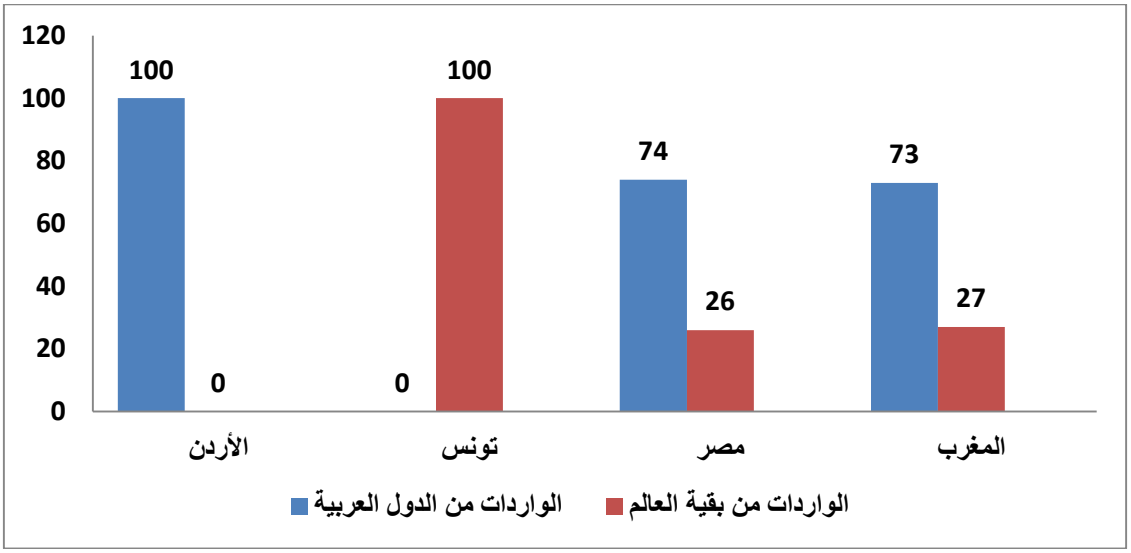

المصدر: الملحق (10/8) من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

ومع هذا لم يرقى العمل العربي المشترك إلى المستوى والإمكانيات التي تحوزها المنطقة العربية، فقد كان المدخل الجماعي الوحيد الذي طورته الاقتصاديات العربية فيما بينها حتى الآن وبعد طول انتظار هو المدخل التبادلي/ التجاري عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي مازال مدخلا شديد الضعف إذا ما أرادت الاقتصاديات العربية تعديل موقعها ضمن هيكلة الاقتصاد العالمي.

خلاصة:

في ظل التطورات التي شهدها العالم مند العقد الأخير من القرن الماضي، من ترويج لمزايا العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية والاستفادة من مزايا التحرير، وسعيا من الدول العربية لتصحيح اقتصادياتها ومسايرة الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي حققها، ظهرت الحاجة إلى البحث عن مجال للتعاون الاقتصادي العربي، وتكوين تكتل تواجه به المنافسة الشديدة من قبل الدول المتقدمة والاستفادة من المزايا التي تحققه هذه التكتلات، والمنضوية تحت مبادئ منظمة التجارة العالمية فكان عليها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي المتجه نحو المزيد من تكوين التكتلات العملاقة، الانضمام إلى عدة تكتلات دولية وإقليمية بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والدولية.

إن العمل العربي المشترك لم يرقى إلى المستوى والإمكانيات التي تحوزها المنطقة العربية، فقد كان المدخل الجماعي الوحيد الذي طورته الاقتصاديات العربية فيما بينها حتى الآن وبعد طول انتظار هو المدخل التبادلي/ التجاري عبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي مازال مدخلا شديد الضعف إذا ما أرادت الاقتصاديات العربية تعديل موقعها ضمن هيكلة الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام 2005، إلا أن الخلافات حول القوائم السلبية، وشهادات المنشأ، والرسوم الجمركية، ما تزال موجودة حتى الآن بين الاقتصاديات العربية و لم تستطع الاقتصاديات العربية التوصل إلى صيغة نهائية و ملزمة حول هذه القضايا.

الفصل الثالث

تأثير منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول العربية

تمهيد:

تعرضت العلاقات التجارية الدولية من خلال السياسيات التجارية لمجموعة من القيود التي كانت لها أثار على مبدأ حرية التجارة، وساد مبدأ الحماية وقد اثر ذلك على دول عديدة وتعقدت العلاقات الاقتصادية الدولية، وكان من الضروري أن تظهر محاولات لتحرير التجارة الدولية، وفي هذا الفصل سنقوم بتتبع المراحل التي مرت بها هذه العلاقات التجارية حتى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على الدول النامية عامة والدول العربية على وجه الخصوص و التعرف على ما ستجلبه هذه المنظمة للدول إيجابا أو سلبا.

فقد كان ميثاق هافانا الذي جاء لإنشاء مؤسسة دولية ثالثة سنة 1947 وذلك بعد إنشاء مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فكانت المنظمة الدولية للتجارة والتي لم تكن ذات مصداقية من قبل عدد من الدول، ثم تلتها **GATT** الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي ضمت في طياتها عدة جولات كان أهمها الجولات الثلاث الأخيرة، أهمها جولة أوروغواي التي تمت المصادقة عليها في 15 ابريل 1994 بمدينة مراكش وإنشاء منظمة التجارة العالمية.

وفي الأخير سنرى ما مدى تأثير هذه المنظمة على التجارة الخارجية للدول العربية وانعكاساتها الايجابية والسلبية على اقتصادها.

المبحث الأول: المحاولات الأولى لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

تباينت السياسات التجارية بين سياستي الحماية و الحرية ، لكن بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم مرحلة من حرية التبادل بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، تحت غطاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ، هذه الأخيرة صادفت توسعا كبيرا في التجارة العالمية وكدا نموا اقتصاديا كبيرا، ومع بداية عام 1974 شهد العالم مرحلة حماية جديدة بالإضافة إلى تباطؤ في التجارة الدولية، مما يستوجب تفحص الظواهر التي أدت إلى حرية التجارة تارة ، والدوافع التي تجعل من الدول أو المنتجين للمطالبة بوضع قيود حمائية تارة أخرى .

لذا سوف نتناول في هذا المبحث، مذهب حرية التجارة من خلال الاتفاقيات التي تدعو إلى ذلك.

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

1 – مؤتمر هافانا

بعد النتائج الايجابية التي حققها مؤتمر بروتون وودز، وذلك بتنظيم المبادلات النقدية والمالية من خلال المؤسستين التي انشأتا وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قررت بعض الدول إنشاء هيئة أخرى لتنظيم المبادلات التجارية الدولية وكانت الولايات المتحدة أبرز المهتمين بهذه الفكرة من أجل إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية بصورة تتماشى مع مصالحها. وعليه تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح للبدء في مفاوضات تجارية دولية لتحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها، وبالفعل أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناءا على المقترحات الأمريكية، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946 ثم استكملت أعماله في جنيف عام 1947 وتم اختتامه بهافانا عام 1948، وقد صدر عن هذا الاجتماع الأخير وثيقة عرفت باسم "**ميثاق**

هافانا"، وتهدف لوضع أسس التوصل لاتفاقية التجارة الدولية والعمل على إنشاء منظمة التجارة العالمية[1]، إلا أن هذه الوثيقة لم توضع حيز التنفيذ نظرا لعدم توقيعها من طرف بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

بالموازاة مع ذلك قامت الولايات المتحدة بالدعوة إلى الدخول في مفاوضات ثنائية مع خمسة عشر دولة لتخفيض الرسوم الجمركية، وانضمت إليها بعد ذلك ثمانية دول أخرى. وقد تم تجميع الاتفاقيات، الجزئية التي كانت في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والتي يرمز لها بـ GATT، حيث تم التوقيع عليها في أكتوبر 1947، وأصبحت حيز التنفيذ ابتداءا من جانفي 1948 إذ وقعت عليها آنذاك 23 دولة.

2- نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT

من أهم ما يذكر بالنسبة للمعاهدات التجارية الدولية التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من الكثير من القيود، الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم GATT التي عقدت في عام 1948 تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية.

وتعد اتفاقية **الغات** بمثابة تعاقد متعدد الأطراف ينشئ قواعد السلوك في مجال التجارة الدولية،[2] أو بتعبير آخر هي بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها، وتعرف بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير التجارة الدولية السلعية.

رغم أن الدول الموقعة أساسا على وثيقة إنشاء **الغات** كانت تطمح إلى إنشاء المنظمة الدولية للتجارة OIC، وبوضع ميثاق لهذه الأخيرة يعمل بالتوازي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين أنشا في نفس الوقت، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق على ذلك.

---

[1] فضل علي مثني، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000، ص 8.

[2] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية و جات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر الإسكندرية، ط2، 1997، ص13.

ورغم هذا فأن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATTتعتبر إطارا هاما للمفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، كما أنها بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

2-1- مبادئ وأهداف الـ GATT

2-1-1- مبادئ الغات GATT

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، والتي تتضمن نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف تقع في 35 مادة أضيفت لها في عام 1965 ثلاث مواد لتلبية مطالب الدول النامية، على ثلاث مبادئ رئيسية، وهي[1]: تحرير التجارة، وعدم التمييز بين الأطراف المتعاقدة، والاعتماد على الوسائل السعرية دون الكمية في تقييد الواردات.

- تحرير التجارة بمعنى إزالة كافة القيود على التجارة، سواء كانت هذه القيود جمركية مثل الحصص الكمية ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري ومستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها[2].

- عدم التمييز بين الأطراف المتعاقدة، وهو ما يعرف أيضا بشرط الدولة الأولى بالرعاية، المقصود بهذا المبدأ أن كل دولة عضو في الـ GATT تحصل على كافة المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء على المستوى الثنائي، لكن يستثني من ذلك المزايا التي تمنحها أي دولتين لبعضها في إطار أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي في مثل الاتحاد الجمركي، في هذه الحالة فقط لا تنتقل هذه المزايا إلى باقي أعضاء الـ **GATT**.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص226

[2] محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 199، ص 446.

– الاعتماد على التعريفة الجمركية، حيث نصت الاتفاقية كقاعدة أساسية على الاعتماد على التعريفة الجمركية وعدم اللجوء الى الحواجز غير التعريفية كالقيود الكمية أو نظام الحصص أو الحظر، إلا في حالات استثنائية نصت عليها الاتفاقية صراحة[1]، كما نصت الاتفاقية على ضرورة اللجوء إلى التفاوض وذلك بغرض حل المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تكون عائقا أمام حجم التجارة.

وهكذا فان الغرض الأساسي من إنشاء الـ **GATT** هو توسيع التجارة الدولية، وتمكين الدولة العضو من الدخول إلى أسواق باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية، بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للمنتجات الوطنية و بين تدفق و استقرار التجارة الدولية.

2-1-2- أهداف ألـ GATT

على الرغم من أن الـGATT اتخذت من نفسها منهاجا واضحا، حيث يقوم أولا على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعيق حركتها، إلا أنها اختارت لنفسها أيضا مجموعة من الأهداف العامة يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة، والسعي نحو تطبيق مستويات التوظيف الكامل بها.
- رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بين الأطراف المتعاقدة.
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال الدولية وبالتالي زيادة الاستثمارات العالمية.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية، والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.
- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية، وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

[1]Jean Louis Muccheilli, Relations Economiques Internationales, Ed.Hachette, Paris,1994,pp 125-126.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص157.

- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- اللجوء إلى المفاوضات كوسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية.

2 -2 - جولات الـ GATT

إن الهدف الأساسي من إبرام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية هو تحرير التجارة الدولية، لهذا الغرض كان من الضروري القيام بسلسلة من المفاوضات تشارك فيها الدول المتعاقدة من اجل الدفاع عن مصالحها التجارية، وخلق مكان مناسب لها في الاقتصاد العالمي.

2-2-1- الجولات السابقة لجولة أوروجواي

عرفت الـ **GATT**منذ إنشائها جولات عديدة أسفرت كل منها على نتائج متفرقة وأخرى مكملة لسابقتها، وسنقدم في هذا العنصر هذه الجولات الثمانية حسب الترتيب الزمني لإجرائها:

أ.جولة جنيف (سويسرا1947): وهي الجولة الأساسية، فيها تم التوصل إلى تحديد الإطار العام للاتفاقية، واقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية.

ب. جولة انسي (فرنسا1949): حضرتها 13 دولة.

ج. جولة توركواي (انجلترا 1950 – 1951): تم عقدها بحضور 32 دولة.

د. جولة ديلون (سويسرا 1960 – 1961): جرى النقاش في هذه الجولة حول مباشرة المجموعة الأوروبية لأعمالها الناتجة عن معاهدة روما عام 1957، كما اقترحت المجموعة الأوروبية كتعريفة موحدة على المنتجات المستوردة، معدل التعريفة التي كانت تتعامل بها من قبل كل دولة على حدى، كما تم تخفيض التعريفة الجمركية بمقدار 20%.

وقد تميزت هذه الجولات الخمس بالتركيز على تحرير التجارة من القيود الجمركية، حيث حققت بالفعل تقدما ملحوظا لإزالة الحواجز الجمركية من وجه التدفقات السلعية ، كما أنها اقتصرت بصفة عامة على تبادل التخفيضات بين الدول المشاركة .

و. جولة كيندي (جنيف 1964 – 1967): ارتبطت هذه الجولة باقتراح الرئيس الأمريكي والمتمثلفي تقديم مشروع قانون التوسع التجاري *TEAالذي ينص على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة50[1]%، وخلال الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في ماي 1964، تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ أهمها :

- شمولية المفاوضات حيث يتم مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول.
- أن تضم المفاوضات جميع المنتجات بما فيها الموارد الأولية والمنتجات الزراعية.
- إجراء مفاوضات بين البلدان الصناعية الكبرى لتخفيض الحواجز في القطاع الصناعي مع اقل ما يمكن من الاستثناءات.
- إيجاد الظروف المناسبة لدخول المنتجات الزراعية للأسواق العالمية، ومعالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- بدل الجهود لتخفيض الحواجز التي تعترض صادرات الدول النامية.

ولقد وقع على التقرير النهائي مجموعة من الدول تمثل 75%من حجم التجارة العالمية[2]، وفيها تم تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة 50 %، وفيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية بنسبة 35 %، واليابان بنسبة 30 %، كما تقرر تخفيض الرسوم الجمركية على مجموع المنتجات الزراعية بنسبة 25 %.

وتحددت فترة 5 سنوات ليتم خلالها إجراء التخفيضات في الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، وتم الاتفاق أيضا على قانون مكافحة الإغراق في 30 جوان 1967.

---

*TEA = Trade Expansion Act.

[1]Jean Louis Muccheilli ; REI ,Op cit ,P 127 .

[2]سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 30.

كما تميزت هذه الجولة بزيادة أعضاء من الدول النامية، نتيجة إدراج نص فقرة التجارة والتنمية: "على الدول المتقدمة أن تولي عناية خاصة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية وأن تمنع وضع عراقيل جديدة أمامها".

ز. **جولة طوكيو (جنيف 1973 – 1979)**: تعد هذه الجولة محاولة لإيجاد حلول مقبولة لمشكلات التجارة العالمية فقد زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وقد تدهورت القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك أن جولة كيندي لم تتوصل إلى نتائج ايجابية بالنسبة للكيفية التي يمكن زيادة صادرات الدول النامية.

ولهذا اجتمع عام 1973 الأطراف المشتركة في الـ GATTوصدرت وثيقة إعلان طوكيو المتضمنة لقواعد ومجالات التفاوض فيما يخص تخفيض أو إزالة القيود الجمركية المفروضة على التجارة العالمية وقد انبثقت عن هذه المفاوضات عدة ترتيبات تتشكل مجملها في إطار التجارة الدولية وتكون سارية التنفيذ ابتدءا من نوفمبر 1979[1].

أما عن الاتفاقيات الأخرى للقواعد الجمركية والمساعدات وكيفية الحصول على تراخيص الاستيراد ومراجعة نظم الإغراق، وتلك الترتيبات الخاصة باللحوم ومنتجات الألبان والطيران المدني فتسري اعتبارا من أول جانفي 1980، والاتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية فتسري اعتبارا من1981.

في الأخير يمكن حصر نتائج جولة طوكيو التي نتج عنها 15 نصا فيما يلي:

- بروتوكولان يتضمنان قائمة التنازلات الجمركية التي تتعهد الدول المتعاقدة بتطبيقها.
- تسعة اتفاقيات فيما يخص العوائق غير الجمركية، تجارة الطائرات المدنية وتجارة اللحوم والألبان
- أربعة قرارات مكملة لاتفاقيات 1947.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 167.

2-2-2- جولة أورجواي (1986 – 1994)

يمكن القول على هذه الجولة أنها كانت أطول الجولات، وقد بدأت في سبتمبر 1986وكان من المفروض أن تنتهي في ديسمبر 1990، ولكنها عاودت الاجتماع مرة أخرى في شهر مارس 1991، وانتهت في ديسمبر 1993، كما يمكن تقسيم هذه الجولة إلى مرحلتين:

- **جولة أورجواي الأولى (1986 -1991)**: في سبتمبر 1986 بدأت الجولة الأخيرة في مفاوضات الـGATT والتي ضمت 123 دولة، وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف نذكر منها:
  - تخفيض القيود غير الجمركية.
  - تشجيع تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.
  - تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

ولقد تم تعيين 15 مجموعة عمل لكل منها مهمة من المهام السابقة ، بالإضافة إلى أربع مجموعات أخرى للتعامل مع اتفاقية الـ GATTنفسها فيما يخص تسوية المنازعات ، وقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات والزراعة والملكية الفكرية لمناقشات حادة ، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في إدراج هذا الموضوع في المناقشات لأنها المتضرر الأساسي لغياب تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية. ومن جهة أخرى فان تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية بسبب معارضة شديدة خاصة من الاتحاد الأوروبي لأي إلغاء للقيود الواردة على المنتجات الزراعية أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، وهكذا انتهت الأربع سنوات الأولى دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بتحرير التجارة.

- **جولة أورجواي الثانية (1991 -1993)**: تجددت المفاوضات مرة أخرى من اجل التوصل إلى حل وسط بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى حول دعم المنتجات الزراعية. و انتقدت الولايات المتحدة بتأييد من أعضاء الـ **GATT** بعض البرامج الأوروبية التي تدعم

المنتجين الزراعيين و بالتالي تؤثر سلبا على التجارة الدولية، وبصفة خاصة تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، فهددت هذه الأخيرة بفرض رسوم قدرها 200% على وارداتها من الاتحاد الأوروبي في حدود ما قيمته 300 مليون دولار ، وإذا رد الاتحاد الأوروبي على هذه الإجراءات فان الولايات المتحدة مستعدة لفرض رسوم جمركية في حدود 700 مليون دولار، هدا التهديد ساعد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة، ولقد تم الاتفاق حول نقطة الخلاف وتعهد الاتحاد الأوروبي بتخفيض الدعم للبدور الزراعية بنسبة 36 % من القيمة و 21 % من الكمية وذلك خلال 6 سنوات .

وفي عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الاتحاد الأوروبي وكندا و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعا تم فيه الاتفاق على دراسة المشاكل العالقة في جولة أورجواي الأولى وقد تم بالفعل حل هذه المشاكل ليتم الاتفاق النهائي في مراكش المغربية في أفريل 1994 .

وقد خلصت أورجواي الثانية إلى مجموعة النتائج، نذكر منها[1]:

- تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية من 4,7 % إلى 3 % وزيادة نسبة السلع المعفاة تماما من الجمارك من 20 % إلى 45 %، وكذا إلغاء الرسوم الجمركية عن بعض المواد، منها: الأدوية (المستحضرات الطبية)، المعدات الطبية، معدات البناء، الورق، الصلب.
- إلغاء نظام الحصص الكمية على الواردات من السلع الزراعية والمنتجات، ويتم تعويضها برسوم جمركية، ويتم تخفيض الرسوم هذه تدريجيا على مدى عشر سنوات.
- تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية المصدرة بنسبة 21 %على مدار 6 سنوات، ويخفض الدعم الحكومي للبحوث الصناعية بنسبة 50 % من تكلفة الأبحاث.
- يحق لكل دولة عضو في الـ **GATT** اتخاذ إجراءات تقييدية لوارداتها إذا واجهت زيادة كبيرة في وارداتها مما يضر بالمنتجات الوطنية.

[1] محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره ، ص 450 .

- فيما يخص حماية الحقوق الملكية الفكرية تم الاتفاق على منح 20 سنة لحماية براءة الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع، و10 سنوات فقط للدول النامية لحماية المستحضرات الطبية.
- إعطاء الفرصة للدول النامية والأقل نموا للمزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، وذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بغض النظر عن أوزانهم التجارية والاقتصادية بصورة عامة[1].
- في مجال الخدمات فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق يتيح لها الدخول إلى الأسواق اليابانية والكورية والعديد من الدول النامية في مجال البنوك والشركات المالية.
- من ناحية الاستثمارات المتعلقة بالتجارة تم الاتفاق على إلغاء الالتزامات التي تفرض على المستثمرين الأجانب من اجل استخدام نسبة معينة من الموارد الأولية الوطنية، أو إلزامها بتصدير كميات معينة للخارج.
- أخيرا إنشاء منظمة التجارة العالمية خلفا لاتفاقية الـ **GATT**التي دامت ما يقارب 47 عاما.

المطلب الثاني: ماهية المنظمة العالمية للتجارة OMC.

بانتهاء جولة أورجواي في 15 ديسمبر 1993 في جنيف، تم التوصل إلى إصدار "اتفاقية عامة للتعريفات التجارية" من اجل إزالة جميع الحواجز التي تعوق التجارة العالمية، وقد وقعت على هذه الاتفاقية 107 دولة اشتركت في المفاوضات و عقد المؤتمر الوزاري للمصادقة على الاتفاقية في مراكش المغربية ما بين 12 و15 أفريل 1994، – وصل عدد الدول المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2015 إلى160 دولة، ودخلت الاتفاقية حيز التطبيق اعتبارا من جانفي 1995.

[1]محمد سيد عابد ، نفس المرجع ، ص ص 453 –454 .

وتمثل المنظمة العالمية الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها أورجواي، ويتمثل دور المنظمة في الإشراف على تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما يتضمن التنظيم التجاري الدولي الجديد تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياستهم التجارية.

ومن خلال هذا الطرح سنحاول في هذا المبحث أن نقدم المنظمة العالمية للتجارة كإطار ينظم التجارة الدولية مبرزين هيكلها التنظيمي، وأخيرا أهداف ومهام المؤتمرات الوزارية المنعقدة مند إنشاء المنظمة.

1- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية[1].

أ. المؤتمر الوزاري: ويتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو السلطة العليا المشرفة على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة في جميع المسائل المتعلقة بالاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وسنتناول لاحقا هذه المؤتمرات الوزارية التي عقدت منذ إنشاء المنظمة.

ب . المجلس العام: يتكون من ممثلين عن جميع الأعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل، كما يجتمع كلما دعت الحاجة لذلك، ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل اجتماعاته ويكون بمثابة الجهاز لتسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بذلك، وكذلك توكل له مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

ج. المجالس المتخصصة: أنشأ فيها مجلس لشؤون التجارة في السلع، ومجلس لشؤون التجارة في الخدمات، وأخر لشؤون حماية الملكية الفكرية، وتكون هذه المجالس مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء، وتنعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها وتعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس

[1] فضل علي مثني، مرجع سبق ذكره، ص ص 81 – 82.

العام وتقوم بالمهام التي تعهد بها إليها الاتفاقات الخاصة بكل منها، والمهام التي يحددها لها المجلس العام، وتضع كل من هذه المجالس قواعد إجراءاتها وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام.

د. اللجان الفرعية: ينشأ المؤتمر الوزاري لجنة التجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات، ولجنة للميزانية والمالية والإدارة، كما له الحق في إنشاء لجانا أخرى متى دعت الحاجة لذلك، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف، وبما يعهد إليها المجلس العام من مهام إضافية، وتكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة لكل عضو يرغب في ذلك.

هـ. السكرتارية: يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب، ويعين المدير العام موظفي السكرتارية ويحدد لهم واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المركز الوزاري.

والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي بشكل تخطيطي للمنظمة العالمية للتجارة:

شكل رقم 03-01: الهيكل التنظيمي لـ OMC:

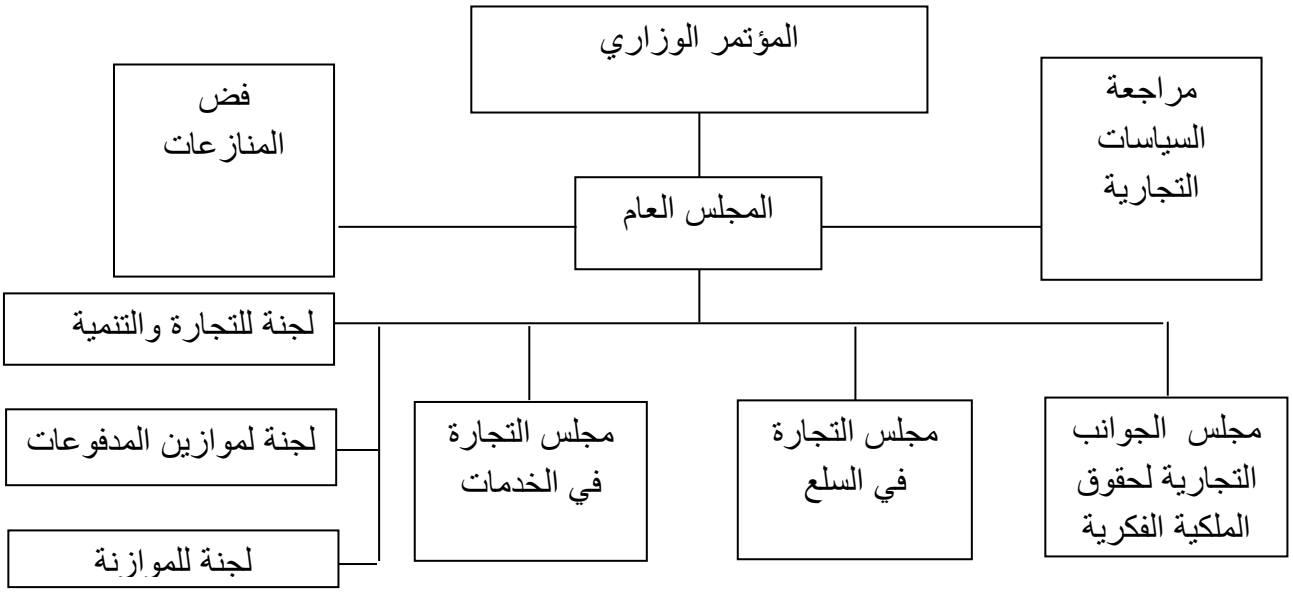

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط2، ص 8.

2 – مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

2 -1- مبادئ المنظمة

قامت المنظمة العالمية للتجارة على مبادئ أساسية تتمثل في:

أ. مبدأ عدم التمييز: منذ قيام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT كانت تمنع الإجراءات التمييزية للدول الأعضاء فيما بينها، فكان مبدأ عدم التمييز أساسا في اتفاقية الجات GATT وبقي كذلك ضمن المنظمة العالمية للتجارة[1]، ويترجم هذا المبدأ إلى شرطين، هما:

أولا – شرط الدولة الأولى بالرعاية: إذ تتضمن المادة الأولى من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، أنه على الدول الأعضاء المساواة الكاملة في المعاملة، وهذا الشرط كما ورد في مبادئ الGATT يلزم كل طرف متعاقد بان يعامل الأطراف الأخرى في الاتفاقية معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لدولة ثالثة، لكن توجد هناك قواعد استثنائية لهذا الشرط متمثلة في "الاتحادات الجمركية ".

غير أن المنظمة العالمية للتجارة تعتمد أساسا على مبدأ التمييز، وهو ما يعتبر نوع من التناقض مع مبادئ المنظمة.

ثانيا – شرط المعاملة بالمثل: جاءت المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية بهذا الشرط، ومضمونه يتمثل في أن المنتوجات الأصلية إذا تم استيرادها من دولة متعاقدة فإنها لا تخضع لأي ضريبة أو رسوم داخلية إضافية.

ب . العمل على تقديم التسهيلات للوصول إلى الأسواق بصورة مقبولة: تعمل المنظمة على توفير الجو الملائم لقيام المبادلات من اجل زيادة نسبة التبادل التجاري في العلاقات متعددة الأطراف[2]، أما عن الأمن

---

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، "منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008، ص 161.

[2] مصطفى سلامة، "قواعد الجات (الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة)"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 19.

والتوقعات للأسواق فيرتبط أساسا بكيفية ومدى استعمال الرسوم الجمركية، لذلك فان المنظمة تمنع اللجوء إلى العوائق الكمية، لكنها تسمح باستعمال الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج الوطني، والحصول على إيرادات للدولة.

كما أن الاتفاقية الشفافية في السياسة الوطنية للدول الأعضاء تمثل الضمان الوحيد للتوقعات في الأسواق، وذلك لا يتحقق إلا بتوفير جميع الأخبار والمعلومات المفصلة وتقديمها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ج. ترقية منافسة عادلة: من خلال المادة الرابعة لاتفاقية الـ **GATT** فان المنظمة العالمية للتجارة تضمن سير تجارة عادلة دون انحراف عن مبدأ المنافسة، ويتبين ذلك في منع كل سياسات الإغراق وإعانات التصدير التي تمثل عائقا للتبادل التجاري الحر.

د. تشجيع النمو في الدول النامية: تريد المنظمة أن تضمن للدول النامية – التي تمثل غالبية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة – نسبة عالية من نمو تجارتها الخارجية وخاصة منها الدول الأقل نموا ومن اجل ذلك وضعت المنظمة العالمية للتجارة عدة لوائح تلزم فيها الدول الصناعية على بذل جهود معتبرة ومتزايدة اتجاه الدول النامية وبدون التزامات.

2 –2 – أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهداف المنظمة فيما يلي[1]:

- تحقيق الشغل الكامل.
- رفع الإنتاجية.
- تعميق المبادلات التجارية.
- الاستعمال الأمثل للموارد واتصالها إلى مجال الخدمات.

[1]عبد الواحد العفوري ، "العولمة و الجات (التحديات و الفرص)" ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000، ص86.

- العمل على إشراك الدول النامية مشاركة فعالة في مجال التجارة الدولية.
- التسيير والإشراف الإداري على الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- تسوية الخلافات بين الدول.
- مراقبة السياسات التجارية والوطنية للبلدان الأعضاء.
- التعاون مع المؤسسات الدولية والوطنية الأخرى لأجل إعداد السياسات الاقتصادية العالمية.
- منع كل الممارسات التي تؤدي إلى عرقلة المنافسة الحرة بين الدول مثل: الحواجز الجمركية والقيود السعرية.
- فيما يخص مراقبة السياسات التجارية الوطنية فان ميكانيزم تحليل السياسات التجارية (MAPC)، أنجز في وثيقة سنة 1989 وقد سلمت هذه الوثيقة بشكل نهائي إلى المنظمة العالمية للتجارة، بهدف المراقبة من اجل تحسين شفافية السياسات والأعمال التجارية، وكذا إبراز مجالات التعامل التي تعتبر من بين المسائل المطروحة في المفاوضات متعددة الأطراف بين الأعضاء حول النظام التجاري العالمي.

المطلب الثالث: مهام المنظمة وأهم مؤتمراتها الوزارية.

1- مهام المنظمة

تضطلع المنظمة بمهام عديدة، نذكر منها[1]:

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتعمل على دفع أهدافه، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ إدارة وإعمال الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- توفر المنظمة مجالا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية، وللمنظمة كذلك أن توفر الجو

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

المناسب لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف وإطار لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المجلس الوزاري.

- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.
- تدير المنظمة آلية مراجع السياسة التجارية.
- من اجل تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي والوكالات التابعة لها.
- ومهما تعددت المهام، فان هدف المنظمة الأساسي العمل على تحقيق حرية التجارة الدولية، فالوظائف في ممارستها تتجه كلية إلى هذا الهدف.

2 – المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

يعتبر المؤتمر الوزاري الذي يتألف من وزراء التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري كما ذكر سابقا مرة كل سنتين على الأقل، فقد انعقد مؤتمره الأول في سنغافورة ما بين 9 – 13 ديسمبر 1996، ثم تلته المؤتمرات الوزارية الأخرى على النحو التالي:

2 –1– المؤتمر الأول في سنغافورة 1996 :

اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة والخارجية والمالية والزراعة لأكثر من 120 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية، وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في جانفي 1995[1]، وقد شمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية و جماعية بين الدول الأعضاء، وناقشت الاجتماعات والجلسات المسائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليين من نشاط وتنفيذ اتفاقية أورجواي.

[1] http://www.wto.org/english/thewto–e/minist–e/minist–e.htm

وقد ضم جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول موضوعات مطروحة كثيرة وصل عددها إلى أكثر من 20 نبدأ من أهمها:

- مشكلة الحقوق الاجتماعية.
- النمو الاقتصادي والتجاري.
- الفرص والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد.
- معايير العمالة المركزية المعروفة دوليا.
- مشكلة تهميش الدول الفقيرة.
- دور منظمة التجارة العالمية.
- الاتفاقيات الإقليمية.
- القبول بالمنظمة.
- اتفاق تسوية المنازعات.
- تنفيذ اتفاقات المنظمة.
- القوانين والتشريعات.
- الدول النامية.
- الدول الفقيرة.
- المنسوجات والملابس.
- التجارة والبيئة.
- الخدمات والمفاوضات.
- اتفاق تكنولوجيا المعلومات والمواد الصيدلانية.
- برنامج العمل وجدول الأعمال الداخلي.

- الاستثمار والمنافسة.
- الشفافية في المشتريات الحكومية.
- تسهيل التجارة.

الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأول:

أولا– لإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به في المنظمة، وكذلك مراجعة وتقييم السياسات التجارية وخاصة من أجل:

- تقييم تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية.
- مراجعة المفاوضات المستمرة وجدول الأعمال.
- متابعة التطورات في التجارة الدولية.
- مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتطور.

ثانيا– الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء.

2-2- المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا 1998:

تضمن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الثاني:

- الموافقة على الاتفاق الخاص بعمل المنظمة.
- تصريح رئيس المجلس العام حول تقرير المجلس، وتصريح مدير عام المنظمة حول التطورات في نظام التجارة الدولية ونتائج ومتابعة الاجتماع الخاص بالدول الفقيرة.
- استعراض ناشطة المنظمة ومناقشات بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقات المنظمة في الاجتماع المغلق.
- بيانات رؤساء الدول والحكومات، ومناقشات الوزراء حول النشاطات المستقبلية للمنظمة في الاجتماع المغلق.
- الإجراءات المتخذة من قبل الوزراء.

- تحديد زمان ومكان المؤتمر الوزاري التالي.

الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الثاني :

أولا – الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين:

يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 عاما في النمو والتوظيف والاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها و تهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقا للأهداف المتضمنة في وثيقة الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية.

ثانيا– الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الالكترونية العالمية :

يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الالكترونية العالمية وفتحها أفاقا جديدة للتجارة وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي، كما يؤكد الإعلان على ضرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول تقدم برنامج العمل ومواصلة الدول الأعضاء في ممارستها الحالية بعدم فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الالكترونية .

2-3- المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة عام 1999:

أهم الموضوعات التي طرحت أمام المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل هي:

- مسألة تطبيق اتفاقيات جولة أورغواي.
- المناقصات الحكومية.
- التجارة الالكترونية.
- تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية.
- معايير العمل والتجارة.
- المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا.

- البيئة والتجارة.
- الكائنات المحورة وراثيا (Genetically Modified Organisms).
- التجارة والاستثمار.
- الزراعة.
- الخدمات.
- المنافسة والتجارة.
- تسهيل التجارة (Trade Facilitation).

2-4 - المؤتمر الوزاري الرابع الدوحة قطر 2001:

ما بين 5 و8 نوفمبر سنة 2001، وعشية المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة. انعقد في بيروت المنتدى العالمي حول " العولمة والتجارة العالمية " بمشاركة ممثلين من القارات الخمس للبحث في المواقف من انعقاد الدورة الرابعة لمنظمة التجارة العالمية وجداول أعمالها.

إن مبادئ عمل المنظمة العالمية للتجارة تريد أن تجعل من التجارة مبدأ شاملا، وتجعل من التنمية مصالح أمورا ثانوية يجب تكييفها لتنسجم مع مبادئ المنظمة وليس العكس، وعلى هدا الأساس خرج المشاركون بالمواقف والتوصيات التالية، والموجهة إلى اجتماع الدوحة في التاسع نوفمبر 2001[1]:

- رفض فتح جولة جديدة للمفاوضات، ورفض أية مواضيع جديدة على جدول الأعمال، وخاصة المسائل المتعلقة بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية، وغير ذلك من المسائل التي تشكل إغراقا للمؤتمر، بما يجعل وفود الدول النامية في وضع يشبه استحالة متابعة التفاوض في المسائل المطروحة كلها.

[1] مركز دراسات الوحدة العربية ، تقرير عن ندوة المنتدى العالمي حول" العولمة و التجارة العالمية "، المنعقدة في بيروت 5 – 8 نوفمبر 2001 ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 274 ، ديسمبر 2001 ، ص186 .

- مراجعة مضمون الاتفاقيات السابقة والتي كانت ضد مصالح الدول النامية.
- إعادة النظر جذريا في اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية، لتسهيل حصول الدول النامية على التكنولوجيا المتقدمة، وتقليص المدة الزمنية المخصصة للحماية، واستثناء ما يتعلق بالصحة وأساسيات حياة الإنسان من نطاقها.
- إعادة النظر جذريا في الاتفاقيات الزراعية، ومنع ممارسة الإغراق من قبل الشركات الغذائية الكبرى، ويعني ذلك رفع الدعم على الزراعات المعدة للتصدير، والمنتجة في الدول المتقدمة، وفتح أسواق هذه الأخيرة أمام زراعات البلدان النامية، واحترام حق البلدان النامية في وضع سياسات وطنية لتطوير وحماية زراعتها، والمقصود به رفض الإجراءات المؤدية إلى احتكار إنتاج البذور من خلال براءات الاختراعات والتلاعب الجيني.
- رفض شمول العمل والخدمات الأساسية باتفاقيات التجارة وعليه فان الاقتصاد والتجارة العالميين لابد أن يسيرا وفق أسس تعزز العدالة والتكافؤ على الصعيد الدولي، وتمكن جميع الدول من التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، وبهذا يسهم الاقتصاد في ترسيخ السلم والاستقرار العالمي[1].

وقد خلص مؤتمر الدوحة بتقرير حول توسيع المفاوضات بالنسبة لتحرير التجارة الخارجية والدخول إلى الأسواق – أهم أعمال المنظمة – كما تمت نقاشات حول الزراعة و الخدمات والتي بدأت عام 2000 ، كما حث المؤتمر على سرعة المفاوضات للدخول إلى الأسواق خاصة بالنسبة للسلع الصناعية بما فيها المنسوجات والملابس بالإضافة إلى ذلك فقد تناول المؤتمر مجموعة جديدة من الأسئلة خاصة فيما يتعلق بسياسة المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل المبادلات والبيئة[2]، لكن بعضها بقي عالقا إلى المؤتمر اللاحق و الذي سيجرى بالمكسيك عام 2003 .

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، نفس المرجع ، ص 186.

[2] OMC, Rapport Annuel, www.wto.org.com/.

2-5- مؤتمر كانكون: عقد المؤتمر من 10الى 14 سبتمبر 2003، ولم يسفر هذا المؤتمر على أي اتفاق بين الدول الأعضاء بسبب عدم التوافق على أي موضوع، خاصة الموضوعات التي كانت مطروحة على أجندة الاجتماعات، وهي الاستثمار والزراعة هذه الأخيرة كانت السبب الرئيسي في فشل هذا المؤتمر، حيث رفضت الدول المتقدمة الغاء الدعم خوفا على أسعار منتجاتها واقترحت الغاء الدعم على صادرات بعض المنتجات لفترة غير محدودة، وأهم ما ميز هذا المؤتمر ظهور مجموعة 22 التي تقودها البرازيل والهند ممثلة للدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة.

2-6- مؤتمر هونج كونج: عقد في ديسمبر 2005 حظي بمشاركة 149 عضوا، وكانت المفاوضات فيه تهدف الى الغاء كل الحواجز أمام التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، وبفضل جهود مدير المنظمة " باسكال لامي" قدمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عروضا في صالح الدول في طريق النمو حول ثلاث نقاط في الملف الزراعي: هي الدعم الداخلي، مساعدات التصدير ودخول الأسواق؛ ومع ذلك لم تبدو كافية خاصة وأنها مرفقة بطلب المعاملة بالمثل الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي، والذي يطلب فيه من البلدان في طريق التطور زيادة فتح أسواقها في القطاع الصناعي ورغم محدودية هذه العروض الا أنها قادت الى اطلاق مفاوضات جديدة حول الملفات الأخرى، كملف حقوق الجمارك في قطاع الصناعة والخدمات وقبل افتتاح مؤتمر هونج كونج اقترح الاتحاد الأوروبي مجموعة إجراءات، والتي تساهم جزئيا في إعادة خلق معاملة تفضيلية من أجل البلدان الأقل تقدما بأن خففت من اتفاقية حماية الملكية الفكرية من أجل الحصول على الأدوية وأيضا تأكيد دخول حر لأسواقه أمام الواردات القادمة من هذه البلدان.

2-7- مؤتمر جنيف2009: عقد المؤتمر ما بين 30نوفمبر الى 02 ديسمبر 2009 بجنيف في سويسرا، وكان الهدف من انعقاده هو مناقشة منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية، أي أنه خصص رسميا لمراجعة عمل المنظمة وتحليل كيفية اسهامها

في التخفيف من حدة الازمة المالية والاقتصادية التي كانت سائدة الا أن محور جولة الدوحة استأثر بجل المشاورات ولكن لم يتمكن هذا المؤتمر من تجاوز الخلافات القائمة بين أعضاء المنظمة بخصوص وتيرة التقدم لإنهاء جولة الدوحة في 2010، وقلق الدول النامية من انتظار انهاء هذه الجولة دفع مجموعة الـ 22 الى ابرام اتفاق جنوب جنوب.

2-8- مؤتمر جنيف 2011: تم فيه التعرض لإنجازات المنظمة لعام 2011 وبرنامج العمل لسنة 2012 ومنها اجتماع الدوحة، وأعلن قبول أربع دول جديدة أعضاء في المنظمة ليصبح عدد الدول بها 157 دولة.[1]

2-9- مؤتمر اندونيسيا 2013: عقد هذا المؤتمر في بالي الاندونيسية ما بين 03-07 ديسمبر 2013 وقد أعلن مدير المنظمة " روبيرتو دي ازيفيدو" في الجلسة الختامية للمؤتمر نجاح المؤتمر، وذلك لموافقة الدول الأعضاء على الحزمة المقترحة والتي تتضمن مجالات تسهيل التجارة والزراعة وقضايا التنمية، أي تخفيف الحواجز أمام التجارة الدولية كما تم الاتفاق على عضوية اليمن ليصبح العضو 160[2].

2-10- مؤتمر نيروبي 2015: أقيم المؤتمر ما بين 15-18 ديسمبر 2015 بنيروبي كينيا، وفيه انضمت أفغانستان وليبيريا إلى منظمة التجارة العالمية وبذلك يصبح اجمالي عدد البلدان العضو 162 دولة، مع عدد من البلدان الأقل نموا الذين انظموا مند عام 1995 وارتفعوا الى 09 دول.[3]

---

[1] المؤتمر السنوي الثامن حول المنظمة العالمية للتجارة، 24-26 جوان 2012، القاهرة من الموقع:
diae.net/7332

[2] المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في
http://ar.wikipedia.org/wiki/2013

[3] نفس الموقع

المبحث الثاني: أثر انضمام الدول النامية ومنها العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية، وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد، الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي.

كما أن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم مند بداية التسعينيات، والمتمثلة في العولمة وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية، والتحكم فيه، هذا بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية السيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم.

المطلب الأول: الدول النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

1 – التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة:

تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين تعاظم في نشاط الأسواق المالية، وقيام تكتلات اقتصادية كبرى، وبقيام المنظمة العالمية للتجارة اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير BM ومنظمة التجارة العالمية OMC) وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقات الشاملة لجولات أورجواي والنظام التجاري متعدد الأطراف.

وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والإسهام في حل المشاكل والمنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية، وقد شهد المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها ، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في توسيع الاقتصاد أو كما يصطلح عليه ب "عولمة الاقتصاد".

2 – مساهمة الاقتصاديات النامية في التجارة العالمية:

لم تشكل الدول النامية كيانا متجانسا، إذ اعتمدت نماذج تنموية مختلفة المنطلق كما أن وتيرة التنمية الاقتصادية بها لم تكن بنفس السرعة، فنجد دولا نجحت في إقلاعها الاقتصادي ودولا تعرف وضعيات نمو مستقرة، في حين هناك دولا تعرف تراجعا في اقتصاداتها.

وعليه وجدت الدول النامية في منتصف الثمانينات جميعها مضطرة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تميز الاقتصاد النامي بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي لعب فيها الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها ومنها ما هو نتاج استعمار حالي بطرق ووسائل جديدة، نذكر منها ما يلي:

2 –1 – عدم استقرار أسعار الصادرات:

تمثل المواد الأولية نسبة مئوية كبيرة في صادرات الدول النامية، مثل السلع الزراعية والمواد المعدنية، وتخلق خصائص العرض والطلب على هذه المواد مشكلات للدول النامية خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها.

إن خطورة تقلبات أسعار الصادرات لا تقف عند ظهور عجز في ميزان المدفوعات بل يمتد أثرها إلى متغيرات اقتصادية هامة مثل: مستوى الدخل الوطني ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، إضافة إلى تأثير ذلك على طاقة الدولة على الاستيراد إذ من المعلوم أن قدرة الدولة على الاستيراد تتوقف في المدى الطويل في قدرتها على التصدير.

تؤدي حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات وذلك استجابة للضرورة التنموية لإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات.

إن انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية وضعف المرونة السعرية لجانبي الطلب والعرض تؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات في البلدان النامية وبالتالي إلى عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات[1].

2 -2 - انخفاض معدل التبادل الدولي :

عرفنا معدل التبادل الدولي بأنه تلك النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، فإذا انخفضت هذه النسبة في الدول النامية معناه – مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة – تحويلا للدخل منها إلى الدول المتقدمة، ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية، فيما يلي[2]:

- مرونة الطلب على السلع الأولية.
- إن تماثل صادرات الدول النامية أدى إلى المنافسة الشديدة فيما بينها، مما يؤدي إلى تخفيض أسعارها.

[1] عبد الحميد زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[2] جون هدسون ، مارك هارندر ، مرجع سبق ذكره ، ص 665 .

- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية و السلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة يؤدي حالا إلى انخفاض الأسعار، بينما سوق السلع الصناعية اقل تنافس وبمقدور المنتجين التأثير على الأسعار .

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية يمثل احد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والدي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرضها لحالات الاختلال المستمرة.

جدول رقم (03-01) : التغير في معدلات التبادل الدولي بين الدول المتقدمة و الدول النامية في الفترة 1992 – 2000 .

الوحدة : النسبة المئوية .

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدول المتقدمة	0.8	0.6	0.1	-	0.4	-0.6	+1.2	0.8	-
الدول النامية	- 2.8	- 2.6	0.1	2.8	- 0.5	-1.3	- 3.8	1.1	1.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ص 87 .

العمودان الأخيران مصدرهما : IMF ,World Economic Outlook Washington ,May 1999 ,P 167.

من خلال الجدول فان معدلات التبادل التجاري بالنسبة للدول المتقدمة سجلت أعلى معدل لها عام 1998 حيث بلغ 1.2 % بينما استمر في التدهور بالنسبة للدول النامية حيث بلغت اقصى نسبة تدهور بقدر (3,8-) % في سنة 1998، ويرجع السبب في ذلك إلى انكماش التجارة في آسيا التي تمثل احد المحركات الأساسية للطلب العالمي من جهة ، والى تدني أسعار النفط (صادرات الدول النامية) من جهة أخرى . كما تلعب الدول النامية دورا محدودا في التجارة العالمية مما يجعل تجارتها عرضة لتأثيرات مختلفة أهمها:

- **التقلبات في أسعار المواد الأولية:** تعتمد الدول النامية كما ذكرنا في تجارتها على المواد الأولية، وهي منتجات غير مستقرة الأسعار ويصعب التنبؤ بتقلباتها، وقد ظلت الاتفاقات الدولية لتثبيت أسعار السلع الأولية لأكثر من 10 سنوات مند 1974 محور السياسات الدولية للسلع الأولية لكنها اتفاقات لم تعرف نجاحا في أحسن الظروف[1] وبالرغم من سعي الدول النامية ومنها العربية لإقامة تكتلات لمواجهة هذا الواقع إلا أن الدول الصناعية استطاعت أن تجد لها منتجات إحلال.
- **اثر المفاوضات الدولية:** حيث أن جولة أورجواي قد أسفرت عن مجموعة من التدابير ليست في صالح الدول النامية، و أهمها:

أ- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي ارتفاع الفاتورة الغذائية للدول النامية.

ب-إلغاء العمل باتفاقية " لومي " التي كانت تستفيد منها الدول الأكثر فقرا، حيث كانت تستفيد من مزايا تفضيلية تمكنها من الدخول للأسواق الأوروبية.

- **الاتفاقية حول الملكية الفكرية والخدمات:** يجعل الدول النامية غير قادرة على الحصول على التكنولوجيا بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير في هذه الدول وستجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف باهضة للحصول على هذه التكنولوجيات.

[1] روبيتر ريكوبيرو ، "تقرير اقل البلدان نموا 2002" ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، 2002 ، ص 43.

3- إشكالية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC

3 -1- إشكالية الانضمام

تعتبر منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخيرة – حتى الآن – في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتميز بهيمنة النظام الرأسمالي، وبناءا على ذلك تعتبر مسألة العضوية في هذه المنظمة من المشاكل المطروحة التي تواجهها الدول.

وتملي البلدان الصناعية المهيمنة على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية أن تستوفي جملة من الشروط اللازمة لذلك، نذكر منها:

- إقامة نظام ديمقراطي؛
- حماية الملكية الفكرية؛
- إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

وهناك فئة أخرى ترى في المنظمة تكريسا للهيمنة والتبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح القوى الغربية، وتعتبرها جهازا آخر بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى التي تملي سياستها على الدول النامية، بعد أن أصبحت أشكال الاستعمار التقليدي غير منطقية، وهي تشكل عبئا على التنمية من خلال إلغاء الضرائب والرسوم وحرمان الدول النامية بذلك من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، زيادة على ذلك تأثير المنافسة اللامتكافئة على دعائم اقتصاديات الدول النامية، وما ينجر عن ذلك من تأثيرات سلبية.

إن استفادة الدول من النظام التجاري تختلف تبعا لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية والتكنولوجية، كلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب والعكس بالعكس.

وعليه فان هذا النظام لم يقم على اعتبارات عادلة بل قام على المنافسة الحادة في جميع الميادين، ولم يقم على المساواة وقام على استمرار هيمنة الدول الصناعية على الاقتصاد العالمي.

3-2 - تأثير تحرير التجارة العالمية

منحت الاتفاقية متعددة الأطراف فترة انتقالية للدول النامية لمساعدتها على تنفيذ الالتزامات الناجمة عن هذه الاتفاقية ، فالمبدأ العام اذن هو الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية ، والذي يعني استعداد تلك الدول بعد انقضاء الفترة الانتقالية ، لتحمل جميع الالتزامات التي تتحملها الدول الصناعية ، فالدول النامية تعتمد في تجارتها الخارجية اعتمادا أساسيا على السلع من مواد أولية ومواد مصنعة ومنتجات غذائية، ولكن على خلاف الاتفاق العام لاتفاقية الجات لا يقتصر التنظيم الجديد على تجارة السلع فقط بل امتد ليشمل أيضا تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة .

جدول رقم (03-02): تطور قيمة التجارة السلعية حسب المناطق 1990 – 2001 .

الوحدة : مليار دولار،%.

	الصادرات				الواردات (CAF)			
	القيمة	التغير النسبي %			القيمة	التغير النسبي %		
	2001	1990- 2000	2000-2001		2001	1990- 2000	2000	2001
العالم	6162	6	13	-4	6439	7	13	-4
أمريكا الشمالية	994	7	13	-5	14103	9	18	-6
أمريكا اللاتينية	349	9	20	-3	81	12	15	-2
المكسيك	159	15	22	-5	176	15	23	-4
دول اخرى من أمريكا اللاتينية	190	6	18	-1	205	9	10	0
أوروبا الشرقية	2484	4	4	-1	2527	4	6	-3
الاتحاد الأوروبي (15)	2290	4	3	-1	2337	4	6	-2
دون حساب التبادل مابين دول الاتحاد	873	5	7	0	914	5	15	-4
الاقتصاديات المتحولة	285	7	26	5	268	5	14	11
أوروبا الوسطى / الشرقية	129	8	14	11	159	10	12	9
روسيا الفدرالية	103	-	39	-2	54	-	13	19
إفريقيا	141	4	28	-5	134	3	5	1
الشرق الأوسط	239	7	42	-9	174	5	10	4
أسيا	1671	8	18	-9	1544	8	23	-7
اليابان	405	5	14	-16	350	5	22	-8
الصين	266	15	28	7	244	16	36	8
تجارة القطاع* (6) TI	582	10	19	-13	530	9	25	-13

المصدر : / www . wto . org . com ; Rapport Annuel ; OMC.

*جمهورية كوريا ، ماليزيا ، الفلبين ، تايتي الصينية ، تايلندا ، سنغافورة .

عرفت سنة 2001 انخفاضا في قيمة الصادرات السلعية العالمية، حيث قدر هذا الانخفاض بـ 4%أي ما قيمته 6 مليون دولار، اذ يعتبر اكبر انخفاض سنوي سجل مند 1982 ، وقد شمل هذا الهبوط قيمة الصادرات في أهم مجموعات الإنتاج ، كالإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي والمنتجات المصنعة ، كما عرف تبادل الخدمات تذبذبا هو الأخر ، حيث وصل في عام 2000 إلى 1 % ، أي انخفض إلى 1,4 مليار دولار وهو الانخفاض الذي لم يسجل مند 1983 .

- إن نمو تجارة السلع في البلدان النامية تظهر من خلال الجدول رقم (03-02) في سنة 2001، حيث انخفضت الصادرات السلعية لهاته الدول بنسبة 6 %، وهو انخفاض كبير مقارنة بالمعدل العالمي.

- أما الواردات السلعية في البلدان النامية باعتبارها مجموعة، فان حصتها بقيت نفسها تقريبا من حجم التجارة العالمية.

3-2-1 - تجارة السلع

تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود الكمية (كمنع دخول السلع وأنظمة الحصص) التي تراكمت مند فترة طويلة إلى رسوم جمركية، وعلى هذه الدول أن تضع حدا أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على السلع، ولا يجوز تجاوز هذا الحد لاحقا إلا في حالات مكافحة الإغراق.

وتذكر تقارير منظمة التجارة العالمية أن جولة أورجواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38 % في الدول الصناعية و 19% في الدول النامية[1]، والشيء المهم هنا هو تأثير هذا الهبوط في التجارة العالمية وبالتالي على الاقتصاديات النامية ، فالمعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا حتى قبل أورجواي ، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في هذه الدول أعلى بكثير من الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات من الدول النامية، وتؤثر بشدة على اقتصادياتها، ولم تستطع هذه الدول بسبب ضعفها في التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها .

[1] صباح نعوش، **تأثير التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي** ، 27 / 10 / 2001 ، / www.ayna . com

وكان تقليص المعدل العام في الدول الصناعية ناجم أساسا على إلغاء الرسوم المفروضة على واردات سلع محددة كالمعدات الطبية والأدوية، ولعب الأطفال ...، ويتم الجزء الأكبر من تجارة هذه السلع بين الدول الصناعية، وتقرر هذا الإلغاء بموجب اتفاق تم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فمن الناحية النظرية يمكن للدول النامية الاستفادة من هذه الاتفاقات لكن عمليا لا تنتج هذه الدول تلك السلع إلا بكميات محدودة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على المنافسة بسبب ضعف جودتها.

3-2-2 - صناعة النسيج والملابس

قبل جولة أورجواي كانت الدول الصناعية تفرض قيودا كمية على وارداتها من المنتوجات والملابس الجاهزة بموجب ما يسمى باتفاق الألبان لعام .1974 وكانت الغاية منه حماية منتجاتها من منافسة سلع البلدان النامية، حيث اضر الاتفاق بمصالح هذه الأخيرة ، كما أدى إلى استياء المستهلكين أصحاب الدخول الضعيفة في الدول الصناعية بسبب ارتفاع أسعار الملابس والمنسوجات ، لذلك قررت هذه الدول في جولة أورجواي التنازل عن اتفاق الألياف فحل محله الاتفاق متعدد الأطراف حول المنسوجات والملابس ، ولكن الاتفاق الجديد لم يحرر تجارة هذه السلع كلية ، بل يتعين المرور بأربع مراحل مدتها 10 سنوات يتم خلالها وعلى التوالي تحرير 16 % و17% و18% و49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع[1].

وهناك جهاز خاص تابع لمنظمة التجارة العالمية يشرف على هذه المراحل ويضع تقرير عن كل مرحلة، في فبراير 1998 قام الجهاز بدراسة نتائج المرحلة الأولى من الاتفاق الجديد برز فيه تذمر البلدان النامية التي تؤكد أن الالتزامات المتفق عليها في جولة أورجواي لم تنفذ بصورة مقبولة، كما أن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس أدى تلقائيا إلى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو ضرورة الإجراءات الوقائية.

[1] صباح نعوش، نفس المرجع.

3-2-3 - المنتجات الزراعية

تحت غطاء الجات GATT كانت تجارة هذه المنتجات تتسم بكثرة القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية، وبات من الضروري وفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة أورجواي إلغاء هذه القيود وتعويضها برسوم جمركية حسب تقارير منظمة التجارة العالمية 30% من تلك القيود تحولت إلى رسوم بعد سنة واحدة من إنشاء المنظمة.

ويلتزم الأعضاء بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال ست سنوات بنسبة معدلها 36% فيما يخص الدول الصناعية وعشر سنوات بنسبة معدلها 25% فيما يخص الدول النامية، أما البلدان الأقل نموا فهي غير مجبرة على تقليص رسومها المفروضة على الواردات الزراعية، ولكن يحق لأية دولة منع استيراد بعض المواد الزراعية لأسباب صحية شرط أن يستند هذا المنع على معطيات علمية وألا يطبق على سلعة دولة دون أخرى.

نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية على ضرورة تقليص الدعم المقرر للصادرات الزراعية، لأنه يخل بشروط المنافسة التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي. وتقليص الإعانات يعني زيادة كلفة الإنتاج وما يترتب عنها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عند تصديرها، فيتضرر المستهلكون أصحاب الدخول الضعيفة في الدول المستوردة وعلى رأسها الدول النامية.

على صعيد منظمة التجارة العالمية لا توجد معالجة حقيقية لهذه المشكلة. ويتضح ذلك في الاتفاق متعدد الأطراف حول الإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على البلدان النامية، يدعو هذا الاتفاق إلى ضرورة تقديم المساعدة اللازمة لمواجهة هذه المشكلة.

وهكذا خلقت المنظمة العالمية للتجارة أزمة للدول النامية ومنها العربية بسبب تحرير المنتجات الزراعية ولم تقدم أي حلول، وعلى هذا الأساس سوف يفضي هذا التحرير إلى تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والى تزايد التبعية الخارجية.

3-2-4 - تجارة الخدمات

أصبحت الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، وكتجارة السلع تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارة الخدمات، فقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم، كما لهذه الدول أهمية مماثلة في الاستيراد، في حين لا تتجاوز صادرات الدول الإفريقية 30 مليار دولار أي 2,1% فقط من صادرات الخدمات في العالم، وتبلغ وارداتها 38 مليار دولار أي 2.7% من الواردات العالمية، لا تتعدى صادرات وواردات هذه البلدان ثلث تجارة الخدمات اليابانية.

وقد تم إدراج الخدمات في التنظيم التجاري العالمي مع بداية جولة أوروجواي عام 1986 باقتراح من الولايات المتحدة بمساندة المجموعة الأوروبية وقد واجه هذا الاقتراح معارضة شديدة من قبل الدول النامية، كما ظهرت خلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تحرير بعض الخدمات.

3-2-5 - حقوق الملكية الفكرية

ترجع فكرة حماية هذه الحقوق إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية واتفاقية بيرن لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة، وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشئت عام 1967 مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم 157 دولة. لكن إطارها القانوني لا يسمح باحترام تلك الحقوق بفاعلية، ويقتصر على الجوانب الفنية البحتة ولا يشمل علاقة هذه الحقوق بالتجارة العالمية، وتحت ضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورغم معارضة غالبية البلدان النامية انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة أوروغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة، وحسب هذا الاتفاق يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية خلال سنة واحدة في الدول الصناعية وخمس سنوات في الدول النامية وإحدى عشر سنة في الدول الأقل نموا اعتبارا من سنة 1995.

المبحث الثالث: العضوية في منظمة التجارة العالمية

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إحدى المنظمات الدولية التي تم إنشاؤها في عام 1944 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية، وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية، وتعتبر هذه المنظمة الوريث القانوني لاتفاقيات الجات.

المطلب الأول: شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة[1]

1- شروط الانضمام:

هناك عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام تطبيقها هي:

- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات، يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

- تقديم التزامات في الخدمات:

تقديم الدول جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية، ووضع جدول زمني لإزالتها.

[1] www.wtoarab.org

- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدول الراغبة في الانضمام إلى OMC بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، (ما عدا اتفاقيات المناقصات الحكومية واتفاقيات الطائرات المدنية، فإنها من الاتفاقيات الاختيارية) أي أن عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أوروجواي وذلك يعني أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا في "الجات" وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

2- آليات الانضمام:

ويقصد بها التأكد من أن الدول الأعضاء الجديدة تتبنى وتواظب على تطبيق نفس السياسات التجارية التي تمارسها جميع الدول الأعضاء الأخرى، والتي تتميز بالشفافية والعدالة وإمكانية معرفتها مقدما، ويجب أن تثبت البلدان الراغبة في الانضمام على منضمة التجارة العالمية أن ممارستها التجارة تتوافق مع جميع الاتفاقيات المنبثقة عن الانضمام قبل أن يسمح لها بالانضمام إلى هذه المنظومة التجارية، وعليه فأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية طويلة وحافلة بالتفاصيل الدقيقة.

أن شروط الانضمام على عضوية المنظمة يتم التفاوض عليها ما بين الدول صاحبة الطلب من جهة والدول الأعضاء من جهة أخرى، وذلك من خلال سلسلة من الجولات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتسفر عن هذه المفاوضات شروط معينة تحدد متطلبات انضمام الدول المعينة إلى المنظمة، بيد أن النظام القانوني في البلد الراغب في الانضمام يجب أن يتوافق قبل الانضمام مع جميع الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة.

2-1 صفة المراقب:

يعتبر الحصول على العضوية بمثابة عملية تفاوضية ما بين الحكومة طالبة الانضمام والدول الأعضاء في المنظمة، وعادة ما تبدأ هذه العملية بإعطاء المتقدم للانضمام إلى عضوية المنظمة صفة "المراقب" ويسمح هذا الترتيب للأعضاء الجدد بالتعرف على ممارسات المنظمة ومتطلباتها وكيفية مراجعة السياسات التجارية وعملية الانضمام بأكملها، وعادة تبدأ الدول التي تتمتع بصفة مراقب بتغيير قوانينها وأساليب عملها استعدادا لعملية الانضمام مع أنها غير ملزمة بذلك.

2-2 عملية تقصي الحقائق:

تبدأ العضوية عندما تقدم الدولة الراغبة في الانضمام طلب إلى المدير العام تطلب من خلاله رسميا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وبعد أن يوافق المجلس العام للدول الأعضاء في المنظمة على النظر في الطلب يتم تشكيل فريق عمل مهمته البدء بعملية التقييم، ويدعو جميع الأعضاء إلى المشاركة في فرق العمل، إلا أن الفريق يتشكل عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الكبرى مع الدول طالبة العضوية.

تبدأ عملية تقصي الحقائق الرسمية فور تشكيل فريق العمل، وعلى الدول طالبة العضوية أن توفر للفريق وصفا مفصلا لجميع جوانب سياسة التجارة الخارجية التي تتبناها، ويشمل هذا هياكل التعريفة الجمركية والتعليمات واللوائح المتعلقة بالتجارة للسلع والخدمات، بالإضافة إلى الحماية التي توفرها هذه الدول لحقوق الملكية الفكرية، كما أن ذلك يشمل القوانين والنظم المتعلقة بالنقد الأجنبي والاتفاقيات القائمة، سواء كانت ثنائية أم إقليمية، ومعلومات أوسع حول المؤشرات الاقتصادية لذلك البلد.

يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة البيانات التي تقدمها لهم الدول طالبة العضوية لكي يتمكنوا من تقرير ما إذا كانت القوانين والسياسات في البلد المعني تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبعد ذلك يقدم أعضاء فريق العمل أسئلة وملاحظات مكتوبة إلى الدول طالبة العضوية، وتتوفر لطالبي الانضمام مساعدة فنية تقدمها الأمانة العامة للمنظمة، وغالبا ما تقدم دول أعضاء منفردة المساعدة طوال عملية الانضمام، وتستمر مرحلة جمع المعلومات إلى أن يقتنع أعضاء فريق العمل بأنهم قد توصلوا إلى فهم كامل وصادق لنظام التجارة الخارجية للدول طالبة العضوية، وتستمر هذه العملية عموما إلى ما بعد البدء بمرحلة التفاوض.

2-3 السياسات التجارية الجديدة التي تحددها المفاوضات:

عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول السياسات التجارية الحقيقية للدول طالبة العضوية، يبدأ التفاوض حول شروط الانضمام إلى المنظمة بين الدول المعنية وأعضاء فريق العمل، من خلال عدة جولات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول جداول التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية وحرية دخول السلع والخدمات إلى السوق.

2-3-1 استشارات القطاع الخاص[1]:

من المهم أن يكون للقطاع الخاص دور في المفاوضات، وأن يشارك في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التجارية، وفي الحالات المزدوجة تتشاور الحكومة المعنية مع القطاع الخاص لتحديد أهداف واستراتيجيات البلد المعني فيما يتعلق بإزالة أو تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة في صناعة محددة أو قطاع بعينه.

[1] سمير لقماني، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، الرياض، الطبعة الأولى، 2003، ص 58.

وكما هو معروف فإن القطاع الصناعي الخاص هو عموما ما يعاني من العوائق غير الجمركية والقيود المفروضة على السوق.

2-3-2 الانضمام عملية معقدة وطويلة أحيانا:

قد تكون عملية الحصول على عضوية المنظمة طويلة، وخاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نموا، التي يجب عليها إحداث تغييرات كبيرة في قوانينها وأنظمتها وسياساتها الاقتصادية الداخلية، لتصبح متوافقة مع المبادئ والقواعد التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، ولا تفرض المنظمة أية قيود أو مواعيد أخيرة لإنجاز المفاوضات.

2-4 المصادقة النهائية:

عند الانتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات، يرسل فريق العمل إلى المجلس العام مسودة تقرير فريق العمل مقرونة بمسودة بروتوكول الانضمام إلى عضوية المنظمة، وتشمل مسودة البروتوكول الاتفاقيات الثنائية الجمركية غير الجمركية التي تم الاتفاق عليها، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بحرية الوصول إلى السوق، وعندها ستنطبق جميع الالتزامات الثنائية أوتوماتيكيا وبالتساوي على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البروتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي 30 يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه[1].

3- الدول العربية الأعضاء والمراقبين في المنظمة:

يمكن تصنيف الدول العربية من حيث موقعها بالنسبة للمنظمة إلى:

[1] سمير اللقماني، نفس المرجع، ص 59.

1- الدول التي وقعت اتفاقية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي دخلت في جولات مفاوضات عديدة، قادت في النهاية إلى التوقيع والانضمام.

2- الدول التي توصف حسب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالدول ذات صفة المراقب وهي الدول التي مازالت في مرحلة المفاوضات ولم تدخل الاتفاقية بعد.

ونشير هنا إلى أن الدول التي أصبحت أعضاء في المنظمة ليست اقتصاديا بأحسن حال من الدول التي لم تدخلها، وتوصف بأنها دول بصفة مراقب، والسبب في تأخرها أنها تفاوض وأن لديها برنامج عمل يحتاج إلى وقت حتى تحصل على مكاسب لتدخل المنظمة في أحسن وضع.

جدول رقم 03-03: الدول العربية التي تحمل صفة العضوية في OMC

جمهورية مصر العربية	30 جوان 1995
المملكة الأردنية الهاشمية	11 أفريل 2000
دولة الكويت	01 يناير 1995
مملكة البحرين	01 يناير 1995
الجمهورية التونسية	29 مارس 1995
موريتانيا	01 يناير 1995
جمهورية جيبوتي	30 جوان 1995
المملكة المغربية	01 يناير 1995
دولة الإمارات العربية المتحدة	10 أفريل 1996
دولة قطر	13 يناير 1995
سلطنة عمان	09 نوفمبر 2000
المملكة العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
الجمهورية اليمنية	26 جوان 2014

المصدر: www.wtoarab.org

جدول رقم 03-04: الدول الأعضاء بصفة مراقب في OMC.

الجزائر
الجمهورية اللبنانية
الجمهورية السودانية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية الليبية

المصدر :www.wtoarab.org

أما عن الدول التي لم تدخل في عضوية منظمة التجارية العالمية، ولا تحمل صفة مراقب، وهي خارج المنظمة نتيجة اعتبارات عديدة وتتمثل هذه الدول في: الجمهورية العراقية ، دولة فلسطين ودولة الصومال.

المطلب الثاني: آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية:

تعد الدول العربية عامة دولا نامية، تتأثر بالاتفاقيات تأثر الدول النامية بها، بيد أن كثيرا منها يمثل النفط والبتروكيماويات أهم سلعها التصديرية والمصدر الرئيسي لموردها من العملات والركيزة الأساسية لتخطيط برامجها التنموية المستقبلية، ويجعل هذه البرامج شديدة التأثير بتذبذب الأسعار العامة للنفط، لذا تبدو حاجة الدول العربية النفطية إلى التحول تدريجيا عن الاعتماد شبه الكلي على سلعة واحدة بصفتها مصدرا رئيسيا للدخل القومي وخطط التنمية وخاصة أن هذه السلعة ومشتقاتها لم تدخل ضمن السلع التي شملتها المفاوضات جولة أوروجواي.

1- مواقف الدول العربية من الانضمام للجات ومنظمة التجارة العالمية:

تقسم الدول العربية مواقعها من الانضمام إلى تلك الاتفاقيات إلى أربع مجموعات:

1- دول غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية، لا تلتزم بأحكام الاتفاقيات وهي:

سوريا – ليبيا – جيبوتي – اريتيريا – جزر القمر – الصومال – العراق –السلطة الفلسطينية.

2- دول مؤسسة لمنظمة التجارة العالمية وهي:

الكويت – مصر – موريتانيا – البحرين – الإمارات العربية المتحدة – قطر – المغرب – تونس، وهي تخضع لأحكام الاتفاقيات وتلتزم بها، وتستفيد في الوقت نفسه من المعاملة المقررة للدول النامية الأعضاء ومن ضمنها الفترات الانتقالية والحصول على المساعدات الفنية.

3- دول انضمت إلى المنظمة بعد تأسيسها مثل:

الأردن وسلطنة عمان، وهي تلتزم بأحكام الاتفاقيات، ولكن لا تستفيد من الفترات الانتقالية، ما لم يدرج ذلك في بروتوكول الانضمام، وهو أمر قلما يحدث.

4- دول هي في مرحلة الانضمام مثل:

لبنان – الجزائر – السودان، وتعامل عند انضمامها معاملة الدول السالفة.

2- آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية:

إن الآثار الناجمة عن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية سوف تختلف من بلد عربي إلى آخر ومن أهم العوامل التي تحدد أثر منظمة التجارة في الدول العربية ما يلي:[1]

أ- هيكل الصادرات أي مدى اعتماد البلد على عدد من المنتجات المحددة في تشكيلة صادراته؛

ب- مدى عمق تحرير التجارة الذي حققته أو يمكن أن تحققه القطاعات ذات العلاقة بالنسبة للبلد المصدر؛

ج- اتجاه التجارة، أي التوزع الجغرافي للصادرات من الدول العربية النامية والمتقدمة؛

[1] www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/wto/sec18.doc_cvt.htm

د- درجة الانفتاح، أي مدى إتباع البلد المعني الإحلال محل الاستيراد أو الإستراتيجية القائمة على التصدير؛

هـ- مستوى التنمية، أي كون البلد المعني متقدما أو ناميا أو قليل النمو.

وقد دأبت الدول النامية والعربية والأقل نموا خلال المؤتمرات الوزارية التي تعقدها المنظمة كل سنتين في السعي لتعظيم الآثار الإيجابية لاتفاقيات تلك المنظمة، وتقليل الآثار السلبية ومثال ذلك إعلانها دائما عدم قبول أي التزامات جديدة قبل تنفيذ الاتفاقيات الحالية ومعارضتها التنفيذ البطيء للاتفاقيات، ولا سيما في الأمور المتعلقة بالزراعة والمنسوجات والملابس وعدم رضاها عن اقحام بعض الدول المتقدمة لمنظمة التجارة العالمية في أمور تتعلق بمعايير العمل، التي ترى أنها من اختصاص منظمة العمل الدولية دون غيرها.

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية والايجابية عن تطبيق الاتفاقيات على الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كما يلي:

2 -1- الآثار السلبية:

أ- ارتفاع أسعار الواردات العربية من المنتجات الزراعية، وخصوصا المواد الغذائية، من جراء إلغاء الدعم الزراعي، وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة.

ب-تعرض السلع العربية لمنافسة دولية شديدة لأن معظمها مواد خام، تسعى الدول الصناعية إلى ابتكار بدائل لها، كما أن إلغاء نظام الحصص لاستيراد الملابس الجاهزة العربية بعد انتهاء الفترة الانتقالية، التي حددت ب 10 سنوات (1995 – 2004) سيؤثر في موازين التجارة العربية، ما لم تتطور أساليب الجودة الشاملة، والمواصفات القياسية العالمية.

ج- تحرير التجارة الدولة في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيعوق صناعة البتروكيماويات العربية، التي مازالت في طور النمو، بتعرضها لمنافسة دولية شديدة، كذلك سوف تتأثر الصناعات الكيماوية العربية، إذ سترتفع نفقة الواردات منها، لحاجة الأسواق المحلية إليها[1].

د- ارتفاع معدلات البطالة في قطاع الصناعات العربية، الذي يستوعب نحو 24 % من إجمالي اليد العاملة العربية، إضافة إلى أن المنتجات الصناعية العربية، من الورق والبلاستيك الكاوتشوك والأثاث سوف تتعرض لمنافسة شديدة من الدول الصناعية المتقدمة.

هـ- تزايد نفقة برامج التنمية نتيجة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وما ينجم عنها من ازدياد نفقة استيراد التقنيات الحديثة، والنفقات المقترنة بحق استخدام العلامات التجارية، حقوق الطبع والنشر، والبرمجيات وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفكرية العربية.

و- تقليص الاستفادة العربية من الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات المتمثلة في قطاعات البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات .. إلخ، إذ أن الدول العربية مستورد صافي للخدمات، ومعظمها يعاني عجزا في ميزانها التجاري.

تحرير التجارة الدولية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية، بما فيها مشتريات الجيش والشرطة، يؤثر سلبا في اقتصاديات الدول العربية.

2-2- الآثار الإيجابية:

أ- توفر الفرص لتصدير منتجات تملك فيها الدول العربية ميزات نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية، والمنسوجات والملابس، وبعض المنتجات الصناعية؛

[1] يحيى عوض داود، الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام السودان لـ OMC، مجلة العدل، العدد 29، النسخة 12، نيسان 2010، ص 279.

ب- ازدياد حماية الدول العربية لحقوقها التجارية، والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق، التي تنتهجها الدول المتقدمة، كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات والتابعة لمنظمة التجارة العالمية تساعد على تقوية حق الدول العربية للنفاذ إلى الأسواق العالمية؛

ج- معاملة الدول العربية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا، في كثير من الحالات بما في ذلك كفالة الفرص لحماية صناعتها الوطنية وإطالة الفترات السابقة على تنفيذها التزاماتها هي أقل من ما هو مطلوب من الدول المتقدمة؛

د- الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة، والنقص المحتمل في المعونات الغذائية، سوف يحفز الدول العربية إلى تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية، والتوسع في الإنتاج الزراعي؛

هـ- تحرير التجارة الدولية، واحتدام المنافسة سوف يدفع إلى تحسين جودة الصناعات الوطنية العربية ورفع مستوى الإنتاج وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة؛

و- إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، يشجع على تدفقها إلى الدول التي لا تقيد حرية الحركة للمستثمرين الأجانب، ما يسهم في التنمية الاقتصادية، والزيادة التقنية.

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول العربية مع المنظمة العالمية للتجارة

انضمت العديد من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة بشكل فردي، وسنتناول تجارب بعض الدول خلال مراحل انضمامها، وماهية الامتيازات والعوائق التي لاقتها من عملية الانضمام.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية

شكل انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في 2005/11/11 بعد مفاوضات شاقة وطويلة وحضورها المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة المنعقد في هونج كونج بالصين خلال الفترة 13-18 ديسمبر 2005، وبذلك اصبحت العضو 149 دعما فعالا للمنظمة وللدول العربية فقد أضفى الانضمام بعدا جديدا للمنظمة، لأهمية المملكة على صعيد الاقتصاد العالمي سواء كان من ناحية التصدير (المركز 13 عالميا) أو الاستيراد (المركز 23 عالميا) أو في تجارة الخدمات.[1]

وبانضمام المملكة ارتفع عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة إلى 12 دولة وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، تونس، جيبوتي، عمان، قطر، مصر، المغرب موريتانيا، بالإضافة إلى 04 دول ما تزال في مرحلة المفاوضات للانضمام وهي الجزائر، السودان، اليمن ولبنان. ووافقت الدول الأعضاء في المنظمة في الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بعملية انضمام لبنان (02-03 مارس 2006 على انتقاله الى المرحلة ما قبل الأخيرة من المفاوضات) وحصلت ليبيا والعراق على صفة المراقب، وقدمت سوريا طلبا للانضمام الا أنه لم يتم تشكيل مجموعة عمل لها. ومع انضمام المملكة العربية السعودية أصبحت كافة دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في المنظمة.

ومع أن الدول الأعضاء في المنظمة هي التي يحق لها التصويت على القرارات، فان الدول التي تتمتع بصفة مراقب بإمكانها المشاركة في المفاوضات كمفاوض أساسي مما يجعل من الدول العربية الثماني عشر كتلة اقتصادية لها وزنها في المفاوضات، وبعد المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونج كونج في ديسمبر 2005 والتوصل إلى اتفاق متواضع تندرج أهمية تفعيل المشاركة للدول العربية في

[1] صباح نعوش، بحث منشور على موقع شبكة الجزيرة:

http://www.aljazeera.net

المفاوضات الجارية، وتتطلب المشاركة تحديد الاحتياجات ومعرفة التوجهات التي تساهم في تدعيم المفاوضات وترجمة الخيارات الاقتصادية إلى مواقف تفاوضية.

1- انضمام المملكة العربية السعودية الى المنظمة العالمية للتجارة

لقد بدأت المملكة مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة مند جويلية 1993 وقد استكملت الوثائق المطلوبة لحصولها على العضوية في اجتماع الحزب العامل في 23 أكتوبر 2005، وتم الموافقة رسميا على النصوص القانونية التي تضم 600 صفحة من قبل 148 عضوا في الجلسة الاستثنائية للمجلس العام والتي عقدت في 11 ديسمبر، وقد وقع وزير الصناعة والتجارة السعودي الدكتور هشام اليمني بروتوكول الانضمام ممثلا للمملكة العربية السعودية، ونتيجة للمفاوضات فقد وافقت المملكة على اتباع سلسلة من الالتزامات لتحرير نظامها التجاري وتسريع اندماجها في الاقتصاد العالمي وتوفير بيئة شفافة للتجارة والاستثمار الأجنبي بما يتوافق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

1-1- الالتزامات التي تعهدت بها المملكة

أما عن أبرز الالتزامات التي تعهدت بها المملكة فهي كما يلي:[1]

- يتم تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية على جميع المناطق الجمركية في المملكة؛

- وافقت السعودية على مراجعة موضوع دفع رسم تصديق وثائق تجارية والعمل على الالتزام بما يتوافق مع قوانين المنظمة في هذا الخصوص خلال عامين من الانضمام؛

[1] انضمام المملكة العربية السعودية الى المنظمة العالمية للتجارة، الموقع:
www.wtoarab.org/news.aspx?id=2448.group_key=news&lang=ar

– أما في المجالات الأخرى مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، تطبيق القواعد والمقاييس الفنية بالإضافة الى حماية سلامة وصحة الانسان والغذاء والحيوان والنبات، كما ستطبق السعودية جميع اتفاقيات المنظمة ذات الصلة، ومن ضمنها الاتفاقية حول الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية.

1-2- آثار وتحديات انضمام المملكة العربية السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة:

هناك مجموعة من التحديات والآثار التي تواجه المملكة على المستوى الاقتصادي وتلك التحديات المفروضة ستحفز جميع القطاعات الاقتصادية لتجدد نشاطها وتقبل بالتحدي أو ستندثر وتتلاشى من السوق إن لم تواجه ذلك التحدي بتحد آخر من خلال تطوير ذاتها وآلياتها بل واستراتيجياتها وتتبنى آليات واستراتيجيات عالمية على مستوى جودة عالمي يجعلها تنافس الشركات الأجنبية والمنتجات العالمية سواء في السوق المحلية أو الخارجية.[1]

* لم يعد التحدي الذي تواجهه المنتوجات الداخلية تحد في الأسواق الخارجية والمنافسة العالمية، إنما أصبح التحدي الذي يواجهنا هو في داخل أسواقنا المحلية فمبدأ المعاملة التفضيلية لم يعد موجود لدعم المنتج المحلي، فأصبح المنتج الذي يأتي من الخارج يعامل مثل المنتج المحلي والمصنع داخل الحدود الوطنية في جميع المميزات الممنوحة؛ لذا كان لزاما على من يريد البقاء في السوق بشكل قوي لا هامشي عليه تبني الجودة الشاملة ذات المواصفات العالمية.

* أيضا سيواجه قطاع العمل تحديات أخرى من ضمنها تحديث أنظمة العمل والعمال بما يتناسب مع النظم العالمية، وتعديل معايير العمل ورفع مستوى تلك المعايير سواء في سلم الأجور أو أنظمة العمل

[1] ابراهيم علي الطويل، السعودية ومنظمة التجارة العالمية، التحديات والآثار، من الموقع :
alwahamag.com/ ?act=artcbid=225

بما يتواءم مع درجة الجودة العالمية، وهذا بطبيعته سيرفع الكلفة الإنتاجية للمنتجات وبالتالي ستواجه المنتجات الوطنية تحديات في قيمتها السعرية في السوق مقارنة بالمنتجات الأخرى.

* ومن ضمن التحديات التي ستواجه قطاع الصناعة هي أنظمة البيئة وحمايتها، فنظم الإنتاج الصناعي يجب أن تكون أقل ضررا على البيئة وحمايتها من التلوث وهو ما سيرفع من كلفة وقيمة التقنية المستخدمة في التصنيع ونظمه، وإن ذلك سينعكس على قيمة وسعر المنتج النهائي.

* التحدي الآخر هو الذي سيواجه قطاع الزراعة، فهو تحد من النوع السلبي على المستهلك والمنتج المحلي فإن من شروط المنظمة هو رفع الدعم الحكومي لقطاع الزراعة والمزارعين، وذلك على مدى عدة سنوات وكل سنة تخفض نسبة الدعم إلى أن ينتهي الدعم الحكومي لقطاع الزراعة، وبالتالي سترتفع كلفة المنتج الزراعي المحلي ويصعب عليه المنافسة مع المنتجات القادمة من دول أعضاء المنظمة؛ ولكن هذا العامل السلبي إذا تم تطوير قطاع التقنية في مجال الزراعة فإنه سيتحول إلى إيجابي لأن المنتج الزراعي المحلي سيصدر لدول أعضاء المنظمة جميعها.

* أما في قطاع الخدمات والمصارف فسيكون التحدي كبيرا وخصوصا في قطاع المصارف، فالمصارف والبنوك المحلية إذا لم تطور منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع النظم العالمية فسيكون وضعها صعبا جدا، وهكذا بالنسبة لقطاعات التأمين والاتصالات.

* وهناك تحد ايجابي وسلبي في نفس الوقت وهو التحدي الموجود في قطاع البترو كيماويات ومن ضمنها شركة "سابك" والتي تعتبر من الشركات الرائدة عالميا في صناعة البترو كيماويات على الصعيد المحلي والخليجي والعالمي، أيضا فمنتجاتها تنافس المنتجات الأوروبية في أسواقها، ولكن التحاد الأوروبي يفرض ضريبة الكربون على منتجات "سابك" القادمة إليه وهذا بنتيجته يرفع سعر منتجات "سابك" في دول الاتحاد الأوروبي، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الحكومة السعودية تدعم صناعة البتروكيماويات وذلك

ببيعها المادة الخام لتلك الصناعة (وهو الغاز) بسعر أقل من السعر العالمي؛ وهناك تفاوض ما بين الاتحاد الأوروبي والسعودية على أساس تلك النقطة.

* وأيضا الأمر متعلق بصناعة الكهرباء فالحكومة السعودية تدعم قطاع صناعة الكهرباء وبالتالي سترفع هذا الدعم وكما هو معلوم أن توليد الكهرباء يعتمد على الغاز بشكل كبير في معظم محطات توليد الطاقة وبالتالي عندما تشتري شركات الكهرباء الغاز بالسعر العالمي فإنها تبيع منتجها وهو الكهرباء بسعر مرتفع وهذا يؤثر سلبا على المستهلك النهائي.

* أما عن النفط فإنه لم يدخل من ضمن المفاوضات في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وذلك لعدة أسباب، منها عدم وجود الدول الأساسية المنتجة للنفط مثل السعودية في المفاوضات الأولى التي حصلت في المنظمة، وثانيا هو محاولة الدول المستهلكة للنفط عدم دخوله المفاوضات لأنها مستفيدة من ضريبة الطاقة المأخوذة في بلادها على استهلاك النفط.

* وهناك تحد آخر يواجه قطاع صناعات الدواء وقطاع الصيدلة، فاتفاقية حماية الملكية الفكرية تؤثر كثيرا على صناعة الدواء وبشكل كبير وكذلك الأمر ينسحب على قطاع الصيدلة، فدخول المملكة إلى المنظمة سيتطلب دخول الكثير من الصيدليات الأجنبية إلى السوق السعودية.[1]

وعلى العموم إن المستهلك العادي مستفيد جدا من دخول المملكة لمنظمة التجارة العالمية لأن السلع الأجنبية ستكون بجمرك أقل وبالتالي بسعر أقل يمكن شراؤها، هذا بالإضافة إلى توفير كثير من الخدمات والسلع بشكل كبير ومتنوع.[2]

[1] ايان كلارك، العولمة والتفكك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.

[2] حازم الببلاوي ، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003

02- دول مجلس التعاون الخليجي والمنظمة العالمية للتجارة:

مع انضمام المملكة العربية السعودية أصبحت كافة دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فقد عقدت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول منها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وتتضمن هذه الاتفاقيات زيادة انفتاح الأسواق الخليجية أمام سلع هذه الدول وخدماتها، لكن يسار إلى أن الخسارة التجارية الناجمة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تظل أقل من الخسارة الناجمة عن تلك الاتفاقيات الثنائية لأن الامتيازات التجارية الممنوحة بموجب هذه الاتفاقيات أوسع دائما من تلك التي تترتب على الالتزامات المتعهد بها في إطار المنظمة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي وضع شرطا لموافقة إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول المجلس ، وهو انضمام جميع هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية واعتبر هذا الشرط غير قابل للتفاوض.[1]

المطلب الثاني: الأردن و المنظمة العالمية للتجارة

1- لمحة عن الاقتصاد الأردني:

يعتمد اقتصاد الأردن بشكل رئيسي على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وعلى بعض الصناعات الإستراتيجية كالأسمدة والأدوية، فالأردن فقير بالموارد الطبيعية توجد مناجم الفوسفات جنوب المملكة جاعلة من الأردن ثالث أكبر مصدر لهذه المادة في العالم، ومن أهم الموارد المستخرجة الأخرى البوتاس والأملاح والغاز الطبيعي والحجر الكلسي.

أبرم الأردن اتفاقيات تجارية أكثر من أي بلد عربي آخر، فقد وقع الأردن اتفاقيات تجارة حرة مع كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، سنغافورة، ماليزيا، الاتحاد الأوروبي، تونس، الجزائر، ليبيا، تركيا

[1] صباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية، مجلة شؤون اجتماعية، مجلة فصلية محكمة تعنى بالعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 104، شتاء 2009، السنة26، ص266

وسوريا؛ وهناك اتفاقيات التجارة الحرة المخطط لها كما كان الأردن عضوا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير، كما يتمتع الأردن بوضع متقدم مع الاتحاد الأوروبي.[1]

قام الأردن على نحو متسارع بخصخصة القطاعات المملوكة للدولة، وتحرير الاقتصاد وتحفيز النمو غبر المسبوق في المراكز الحضرية في الأردن مثل عمان والعقبة على وجه الخصوص؛ في الأردن ست مناطق اقتصادية خاصة جذبت قدرا كبيرا من الاستثمارات بلغت المليارات، بالإضافة إلى وجود عدد وفير من المناطق الصناعية التي تنتج سلعا في قطاعات الغزل والنسيج والمستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل والصناعات الدفاعية والفضاء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وكجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية انتهج الأردن في العقود القليلة الماضية سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وقد فتح الأردن اقتصاده أمام التجارة الدولية والاستثمار العربي والأجنبي بهدف زيادة فرص النمو، إضافة إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية ودولية جماعية وفردية وفق اعتبارات سياسية، وعلى الرغم من أن أهدافها المعلنة هي زيادة التجارة الخارجية والتي من المفترض أن تساهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ظل التحديات التي يضعها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية أمام الاقتصاد الأردني خاصة في ضوء المنافسة المتزايدة للمنتجات الأردنية من سلع وخدمات مع مثيلاتها إقليميا وعالميا، فان من الضروري بمكان العمل على توظيف السياسة التجارية الأردنية لمساهمة أكبر في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعظيم استغلال الميزات النسبية له، وذلك من خلال مواءمة أدوات السياسة التجارية مع التحديات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي وتوسيع الشركاء التجاريين بما ينعكس ايجابا على تحسين مستوى الإنتاج والصادرات وبالتالي تحسين معيشة المواطن.

[1] اقتصاد–الأردن

http://ar.wikipedia.org/wiki/

2- قرار الانضمام:

لقد كان قرار الأردن تقديم طلب الانضمام إلى OMCفي نهاية عام 1993 مبنيا على عدة اعتبارات سياسية واقتصادية ذات أبعاد وطنية وإقليمية ودولية، فعلى المستوى الوطني قطع الأردن شوطا كبيرا في تحرير تجارته واقتصاده، ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي وأصدر حزمة من القوانين الاقتصادية التي هدفت إلى تحرير الاقتصاد وتسهيل عمليات الاستثمار وجاءت معظمها مع متطلبات التجارة الدولية.

أما البعد الإقليمي فان عملية السلام وتوقع ازدياد التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة كان من الاعتبارات المهمة في قرار الحكومة الأردنية تقديم طلب الانضمام، ويأتي دور عولمة الاقتصاد والتي تقودها ثورة تكنولوجيا المعلومات التي جعلت من الانضمام ضرورة ملحة، وبالتالي أدت الى طلب الانضمام للجات عام 1993 والذي حول إلى OMC في عام 1995.

3- الفوائد المرجوة من انضمام الأردن إلىOMC

إن انضمام الأردن إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يؤدي إلى تأمين مظلة دولية تساعد الأردن على حماية مصالحه الاقتصادية من أية آثار سلبية تنجم عن تطوير مفاهيم جديدة للتعاون الإقليمي بين الدول المنضمة.

ومن أهم الآثار الايجابية التي تحصل عليها الأردن من جراء الانضمام إلى OMC:[1]

- توجيه الاستثمار للإنتاج من أجل التصدير، إذ أن صغر السوق الأردني لا يشجع على الاستثمار في الصناعة لأغراض الاستهلاك المحلي وضمن هذا الإطار فان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يوفر الأساس الضخمة للصادرات مع عدم التفرقة في المعاملة وهذا يوفر فرصا ضخمة للاستثمار المشترك، مما يقلل من البطالة بتحريك العملية الإنتاجية.

[1] الاردن ومنظمة التجارة العالمية، الموقع:

www.customs.gov.jo/chpter17.shtm

– زيادة مصداقية الأردن أمام المستثمرين الأجانب وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال دخول مؤسسات أجنبية تتمتع بكفاءة عالية وخلق فرص للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة ، التي ستشعر بالاطمئنان في ظل مناخ الانفتاح.

– إمكانية وتوقع زيادة التجارة البينية العربية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتفسير ذلك أن المعوقات أمام التجارة العربية هي في أساسها معوقات إدارية، والتي من خلال التزام الدول بفتح حدودها وإزالة العوائق أمام التجارة فان التجارة العربية ستشهد نموا ملحوظا.

– إن الانفتاح يشجع المنافسة وبالتالي يؤدي إلى إقبال الصناعات على تطوير وتحسين منتجاتها من أجل البقاء.

المطلب الثالث: الجزائر وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

لقد احتلت الأزمة البترولية لعام 1986 هزة عنيفة في الاقتصاد الوطني أدت إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات من المحروقات بحوالي 50% مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات و إلى أزمة مديونية حادة، وفي مواجهة هذه الأزمة، اتخذت السلطات الجزائرية مبادرة كبرى للإصلاح خاصة في ماي 1989 بمساندة ترتيب توصلت إليه مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى برنامج شامل لإعادة جدولة ديونها.

وقد استهدف البرنامج فيما يتعلق بالقطاع الخارجي خفض خدمة الدين إلى مستوى قابل للاستمرار وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول سنة 1998، وقد تم إتباع سياسات اقتصادية محددة تضمنت ما يلي[1]:

- تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة.

[1] كريم النشاشيبي وآخرون ، "الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 ، ص 113 .

- إتباع سياسة مالية متشددة.
- القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق وتحقيق استجابة العرض .

وقد شمل برنامج الإصلاح هذا، والذي بدأ تنفيذه عام 1994 تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفدت عملية إزالة القيود التي بدأت في أفريل 1994 على مراحل[1]:

- ألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد –باستثناء السيارات الخاصة حتى نهاية 1994.
- تم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.
- أزيلت الحدود الأدنى المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين.
- خفضت الحماية الجمركية، وكذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية عن الواردات.

ونتيجة تحرير التجارة، ارتفعت الواردات بشدة عام 1994 في حين حدث هبوط في الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع الاستثنائي الزراعي المحلي، وكذا تعرضت المؤسسات العامة لصعوبات فيما يخص الحصول على التمويل الأجنبي حيث تزايدت المنافسة عليها. وقد استمر ضغط هذه القوى في خفض نمو الواردات عام 1997 رغم حدوث تغير أساسي في ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد بفعل برنامج التصحيح، وقد تقرر بعدها تطبيق تخفيضات جمركية جديدة بموجب اتفاق تحرير التجارة الذي سيدور التفاوض بشأنه مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دخول الجزائر كعضو في منظمة التجارة العالمية.

1 – مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بقيت الجزائر عضوا ملاحظا في ا GATT منذ 1964 ولم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية فقد كانت الدولة تجسد احتكار التجارة الخارجية إضافة إلى ذلك استبعاد المنتجات النفطية – التي تمثل 96

[1] نفس المرجع ، ص113

%من صادرات الجزائر – من مفاوضات الـ GATT ، وبالتالي تأخر انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية في البداية والمنظمة العالمية للتجارة حاليا .

فقد دخلت الجزائر مرحلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة حديثا بعد مشاركتها في معظم الدورات التي تلت اتفاقية **الغات** بما في ذلك حضورها في دورة أوروجواي بصفتها عضو ملاحظ، إضافة إلى حضورها العقد النهائي في مراكش، وكان ذلك تعبيرا منها على الرغبة في الانضمام إلى المنظمة.وفي شهر جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قبل طلبها وكان عليها إجراء مفاوضات متعددة وثنائية الأطراف.

1 -1 – المفاوضات متعددة الأطراف

في المفاوضات متعددة الأطراف يشارك جميع أعضاء المنظمة حيث يتم من خلالها دراسة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة الطالبة للانضمام والبحث في مدى استيفائها لشروط الانضمام إلى OMC إذ تعد حكومة الدولة تقريرا عن السياسات التجارية وفقا لنموذج سكرتارية منظمة التجارة العالمية ، حيث تتم مناقشة عامة مرة على الأقل في اجتماع عام يضم كافة الأطراف المتعاقدة ، حيث تطرح أسئلة مختلفة كتابية وشفوية على الدولة الطالبة وتكون الإجابة عنها بكل شفافية وتكون هذه الأسئلة مركزة في الغالب على نظام الأسعار ، ميزان المدفوعات ، التعريفات الجمركية، المبادلات التجارية ، الدعم الموجه لبعض القطاعات خاصة القطاع الزراعي .

1-2- المفاوضات ثنائية الأطراف:

يتم خلال هذه المفاوضات، التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، ويترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو على حدى.

ويتم التحضير لهذه المفاوضات من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير ومتابعة المفاوضات. وبعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الانضمام تقريرا نهائيا حول كل مجريات المفاوضات إلى المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء ويدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوما من قبوله من طرف الدولة المعنية بالانضمام[1].

وعليه فان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين ومدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازية.

ويتضح لنا أن الجزائر تأخرت في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ذلك أنها قدمت طلب الانضمام في عام 1996 , إلا أنه حتى 2007 لم يتم التوصل إلى الانضمام بعد مرور 11 سنة كاملة عن تقديمها لطلب الانضمام وقد يكون السبب الرئيسي لهذا التأخير هو الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر والتي أدت إلى حالة عدم الاستقرار في جميع المجالات[2].

إذ عقدت الجزائر اجتماعات ثنائية مع 13 بلداً وتم التوقيع على اتفاقات ثنائية مع كل من كوبا والبرازيل والأوروغواي وسويسرا وفنزويلا والأرجنتين، ويشار إلى أنه من المقرر عقد الجولة 12 من مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة شهر فبراير 2016 بجنيف سويسرا.[3]

---

[1] فارس مسدور ، "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" ، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2001 / 2002 .

[2] المنظمة العالمية للتجارة، تاريخ 12مايو 2011، الموقع:

Cubouira.3oloum.org/t22.topoc

[3] مصطفى بن بادة، وزير التجارة الجزائري، " الجزائر تجيب 1933 سؤال للانضمام الى المنظمة"، الموقع

www.elbiled.net/flash/detail?id=6982

رغم كل هذا إلا أن الفريق الجزائري المفاوض قد خطى خطوات هامة نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولم يبقي أمامه إلا القليل.

2 – الالتزامات و الحقوق المترتبة عن انضمام الجزائر إلى OMC

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عنه الوفاء بمجموعة من الالتزامات والحصول على مجموعة من الحقوق. ففي جانب الالتزامات، تلتزم الدولة حرية المنافسة وبعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني والأجنبي، أيضا عليها أن تتخلى عن دعم الصادرات، وتجنب سياسة الإغراق، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية وأخيرا قبول التقييد الكمي في حالات استثنائية بغرض حماية المدفوعات وتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

أما جانب الحقوق فان التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي شملتها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباق الدول الأعضاء.

كما أن للدولة العضو الحق في تصريف السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى ، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء ، إضافة إلى تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم وإلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون والتوصل إلى تطبيق عادل على كل الأعضاء وهذا بناءا على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية المقدمة في جولة أوروغواي .

كما أن للدولة العضو حق المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول، وصياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

3 – مخلفات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

سنحاول هنا إبراز آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعلى ما يحدثه من تغييرات وتحولات على مجمل القطاعات الوطنية، وسوف نتعرف عن هذه الآثار من خلال التعرض لكل قطاع ومكانته في الاقتصاد الوطني ومدى تأثير انضمام الجزائر إلى الـOMCعلى هذه القطاعات .

3 –1– القطاع الزراعي:

يحتل قطاع الزراعة أهمية نسبية في الاقتصاد الجزائري، حيث تعتبر الجزائر من أولى الدول المستوردة للغذاء ومصدرة لبعض المحاصيل الزراعية. ولقد مثلت الواردات الزراعية نسبة 26,79% من إجمالي الواردات بينما مثلت الصادرات نسبة 0,15 % من إجمالي الصادرات لسنة .2000

وفيما يخص القيود الجمركية تشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء إلغاء كل القيود على وارداتها الزراعية واستبدالها برسوم جمركية ، وعليه فان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عنه انعكاسات سلبية مباشرة على القطاع الزراعي نظرا لإلغاء الدعم على السلع الزراعية، اد يؤدي إلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد تلك المنتجات، وهو ما يشكل عبأ على ميزان المدفوعات[1]لذلك يجب على المفاوض مطالبة هده الدول بتعويض للدول النامية المتضررة من جراء ما أحدثه هذا الإلغاء للدعم .

3 –2 – المنسوجات والملابس:

تشير التقديرات إلى أن إلغاء القيود على تجارة المنسوجات والملابس تؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية بانتهاء السنوات العشرة الانتقالية بنسبة 135 % للمنسوجات ونسبة 78 % للملابس وهذا بالطبع

[1]سالم توفيق النجفي ، "اتفاقية الاوروغواي و المتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 217 ، 1997 ، ص 74 .

يخص البلدان المصدرة، أما عن الجزائر والتي تعد مستوردا هاما لكل من المنسوجات والملابس فانه بفعل المنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية فان الصناعة المحلية الناشئة لن تقوى على مجابهة السوق حتى مع تطبيق فترة انتقالية إذ أنها غير مؤهلة لمنافسة صناعة لا البلدان حديثة العهد بالتصنيع (دول جنوب شرق آسيا) ، أو غيرها من البلدان على الأقل من جانب التكلفة ، فهذه الدول تتوفر على المادة الأولية زيادة عن اليد العاملة المؤهلة ، وأخيرا اكتسابها لتكنولوجيا عالية لا يمكن مواجهتها على الأقل في الوقت الحالي.

3 -3 - الخدمات

إن تجارة الخدمات لا تمثل إلا 20 % من إجمالي التجارة الدولية لكن نموها يقدر بضعف نمو التجارة في السلع خاصة بعد عقد الثمانينات، ونظرا لأهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد وأثره الايجابي على ميزان المدفوعات لابد من الاهتمام بهذا القطاع وإعطاء الاتفاق الدولي متعدد الأطراف في مجال الخدمات مكانته لأنه يتيح للاقتصاد الوطني الوصول إلى مراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات وقنوات الاتصال للحصول على كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول الأخرى في مجال تجارة الخدمات.

ويثار الجدل حول إمكانية أن يعمل تحرير قطاع الخدمات بالنسبة للدول النامية ومن ضمنها الجزائر، على تحقيق قدر أكبر من المكاسب أكثر مما تحقق في قطاع تجارة السلع وذلك قياسا على الخبرة السابقة في مجال المبادلات التجارية سواء في السلع أو في الخدمات والتي أثبتت أن شروط التبادل لم تكن في صالح الدول النامية ومنها العربية.

3 -4 - الملكية الفكرية:

تعد اتفاقية الملكية الفكرية حديثة العهد بمفاوضات تحرير التجارة وقد تمت الموافقة عليها بعد إلحاح من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لتأمين حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع،

والعلامات التجارية خاصة بعد انتشار عمليات التقليد من قبل عدد من الدول النامية الراغبة في النمو[1]. ويخلف هذا الإجراء صعوبة في التوصل إلى التكنولوجيا المتقدمة.

4 . ايجابيات وسلبيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن انضمام الجزائر في الوقت الراهن للمنظمة العالمية للتجارة ينجر عنه مكاسب وأضرار شأنها في ذلك شأن الدول النامية الأخرى، التي تعاني من ضعف في اقتصادياتها مقارنة بالدول المتقدمة وسنحاول إدراج هذه الايجابيات والسلبيات في النقاط التالية:

- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم بناءا على الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات من طرف الجزائر، ضمن خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي ستعزز قدرة الجزائر على مواصلة إصلاحها[2].
- أن استجابة الاستثمارات الأجنبية لمتطلبات الاقتصاد الجزائري مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية المنبثقة عن جولة أوروغواي بعد التوقيع على الاتفاقات الجديدة في مراكش، وبالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الأموال الأجنبية دون أن تسمح للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري، أي تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية.
- إن إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي في الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية عموما والسلع الغذائية على وجه الخصوص[3]، وهو ما سيثقل الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستوردة صافية للغذاء.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الترتيبات التي خرجت بها اتفاقية جولة الاوروغواي، والتي تدعو إلى المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للاقتصاديات النامية.

---

[1] فضل علي مثني ، مرجع سبق ذكره ، ص 88

[2] فارس مسدور ، مرجع سبق ذكره،

[3] عبد الواحد الغفوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

- كما أن تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية يعني أن تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة شرسة من المؤسسات الأجنبية، رغم أن اتفاقات الجات أقرت إجراءات لحماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية تم تحديدها لفترات زمنية تتميز بالصفة المؤقتة.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أنها ستقبل تنازلات جمركية، وهذا يعني تراجعا في إيرادات الخزينة العامة مما يستوجب تعويض هذه الخسارة بزيادة الصادرات.

خلاصة:

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفا تاريخيا تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة امتدت من عام 1947 إلى عام 1994، عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT، كان آخرها جولة الاوروغواي التي دامت ثماني سنوات من عام 1986 إلى غاية 1994 أثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية.

وفي إطار هده المنظمة والمفاوضات السابقة لها توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال.

كما أن المنظمة أنشئت بناءات على مبادئ أساسية تتمثل في مبدأ عدم التمييز والمساواة في المعاملة بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ تقديم التسهيلات للوصول إلى الأسواق، وترقية المنافسة العادلة وأخيرا مبدأ تشجيع النمو في الدول النامية، كما تقوم المنظمة أيضا بالعمل على تحقيق أهداف متعددة منها رفع الإنتاج، التشغيل الكامل، تسوية المنازعات.

وتختلف استفادة الدول من منظمة التجارة العالمية تبعا لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية والتكنولوجية، كلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب والعكس بالعكس، وعلى هذا الأساس فان النظام الجديد لم يقم على اعتبارات عادلة، بل قام على المنافسة الحادة في جميع الميادين ولم يقم على المساواة بل استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.

وتحت تأثير الدول الصناعية الكبرى، ورغم أن غالبية الدول لم تنسجم بعد مع اتفاقات جولة أوروغواي ظهرت للوجود دعوة من طرف الدول المتقدمة إلى تحرير أوسع للمبادلات العالمية خاصة في ميدان الخدمات والمنتجات الزراعية بما يتناسب مع مصالح تلك الدول، عندئذ ستزداد سلبيات النظام

التجاري العالمي على الاقتصاديات العربية، والتي لا يمكن الحد من خطورتها إلا عن طريق تبني استراتيجية موحدة.

وبانضمام المملكة ارتفع عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة إلى 12 دولة وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، تونس، جيبوتي، عمان، قطر، مصر، المغرب موريتانيا، بالإضافة إلى 04 دول ما تزال في مرحلة المفاوضات للانضمام وهي الجزائر، السودان، اليمن ولبنان. ووافقت الدول الأعضاء في المنظمة في الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بعملية انضمام لبنان (02-03 مارس 2006 على انتقاله إلى المرحلة ما قبل الأخيرة من المفاوضات) وحصلت ليبيا والعراق على صفة المراقب، وقدمت سوريا طلبا للانضمام إلا أنه لم يتم تشكيل مجموعة عمل لها. ومع انضمام المملكة العربية السعودية أصبحت كافة دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في المنظمة.

اتجهت الجزائر إلى تطبيق برامج إصلاحية على الاقتصاد الوطني عامة وعلى قطاع التجارة الخارجية خاصة، من اجل الانتقال إلى مرحلة جديدة وحاسمة وهي اقتصاد السوق ومن تم تسهيل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح على نظام الاقتصاد العالمي الجديد الذي أصبح لا مفر منه، ومحاولة الاستفادة من مزاياه والتخفيف من سلبياته، وبحكم أن الجزائر ظلت عضوا ملاحظ في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة فان لديها عوامل مشجعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من اجل ذلك تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة سنة 1994 لتحضير عملية الانضمام من خلال المفاوضات التي تمت.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عنه حقوق والتزامات وعلى الدولة الطالبة أن تتقيد بهذه الالتزامات لتحصل على حقوق، كما أن الانضمام له سلبياته وإيجابيات على الدول العربية ومنها الجزائر ولأنها بلد نامي فان سلبيات الانضمام اكبر حيث أنها ستواجه منافسة شرسة من قبل المؤسسات الأجنبية، مما يضر بالمنتج المحلي رغم المدة المؤقتة المحددة لحماية المنتج الوطني، بالإضافة إلى تراجع

إن لم نقل تدهور في إيرادات الخزينة العامة والتي تعتبر التعريفة الجمركية مصدرا لها، كما أن خفض الدعم عن المواد الزراعية في الدول المتقدمة سيؤثر سلبا عليها. ولان الانضمام حتمية لا مفر منه فان الجزائر لها بعض الفرص من اجل الاستفادة من مزايا الانضمام، وذلك يتم من خلال تأهيل جميع القطاعات دون إهمال لأي واحد منها.

الخاتمة العامة

اعتبرت التجارة الخارجية منذ القدم موردا هاما للثروة حيث اهتمت بها جميع الدول، وكان لها نصيب كبير في دراسات الاقتصاديين فقد تناولوا أسباب قيام التبادل الدولي ، فنجد المدرسة الكلاسيكية التي تزعمها كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو ، الذين اعتبرا التجارة الخارجية الركيزة الأساسية، فقد اعتبرها سميث أساسها التفوق المطلق في إنتاج السلع ، وتكلم عن أهمية التخصص والتقسيم الدولي للعمل ، وجاء ريكاردو ليتم ما أغفله سميث أي في حالة غياب الميزة المطلقة ، فقد بين أن الدولة بإمكانها القيام بعملية التبادل ، وأوضح أن الميزة النسبية لكل دولة تمكنها من الاستفادة من التجارة الخارجية . ثم كان لجون ستيوارت ميل الفضل في إتمام تحليل ريكاردو، حيث انه ركز على جانب الطلب في التجارة الخارجية وبين النسبة التي يتم عندها التبادل، وفي رأيه فإنها تقع بين نسبتي التبادل الداخليتين وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين، أو ما اسماه بالطلب المتبادل للدولتين.

أما النظرية السويدية فاعتمدت على أن التبادل يتوقف على وجود اختلاف بين الأسعار النقدية التي تباع بها السلع داخل كل دولة، وأوضحت أن هذا الاختلاف يعود إلى اختلاف النفقات بين الدول، وخلصت إلى أن اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج هو الذي يؤدي إلى اختلاف الأسعار وبالتالي لقيام التجارة الخارجية.

رغم أن النظرية الماركسية أخذت بمبدأ ريكاردو الخاص بالنفقات النسبية إلا أنها لم يكن لها نظرية واضحة في التجارة الخارجية، وانتهت إلى أن التبادل القائم هو تبادل لا متكافئ لأنه يقوم أساسا بين دول متقدمة ودول متخلفة، والنفع الأكبر يعود طبعا للمجموعة الأولى.

ثم جاء جديد لقيام التجارة ويخص نظرية المناهج التكنولوجية، فقد جاء لتنقيح النظرية السويدية في نسب عناصر الإنتاج وقد سجلت تفوقا عن سابقيها لاحتوائها على الكثير من العناصر الديناميكية، واعتبرت التغيرات التكنولوجية مصدرا هاما في اختلاف المزايا النسبية وقيام التبادل بين الدول المتقدمة. أما

ليندر فأوضح أن التجارة الدولية تشجع النمو في الدول المتقدمة ذات الهيكل الاقتصادي المرن ولا تحفزه في الدول المتخلفة ذات الهيكل الاقتصادي الجامد، وهو ما يزيد في اتساع الفجوة بين الدول.

وقد صاحب تطور التجارة الخارجية مجموعة من الإجراءات التي تدخل ضمن السياسة التجارية التي تطبقها الدول من اجل الحفاظ على مكانتها لذلك اتبعت بعض الدول أسلوب الحماية، معللة ذلك ببعض الحجج الاقتصادية، كما كان لأنصار حرية التجارة وجهة نظرهم في التجارة ونادوا بتحريرها تحقيقا للصالح العام، ولتطبيق السياسة التجارية هناك عدة وسائل.

إن الدول التي ترغب في الاستفادة من مزايا التجارة ومنها الدول العربية عليها أن تعمل على تكييف أوضاعها في ضوء التغيرات والتقلبات الحاصلة، وان تستغل تجميع أرصدة احتياطية عند تحسن أسعار صادراتها لاستخدامها عندما تنخفض هذه الأسعار، وان تهتم بكل القطاعات الاقتصادية وتحاول أن تجمع نفسها تحت نوع من التكامل أو التكتل الاقتصادي حتى يمكنها مجابهة الاقتصاديات المتقدمة.

والملاحظ أن التنمية الاقتصادية في كثير من الدول العربية تعوقها الأنماط الحالية لتجارتها الخارجية أهمها اعتمادها على تصدير منتج واحد، ونقص أو غياب التبادل التجاري فيما بينها كما أنها لم تطور من هيكلها الاقتصادي وهو ما يؤثر على ميزان المدفوعات لهذه الدول ويبقيها في مركز الضعف.

وقد شهدت نهاية القرن العشرين استكمال الحلقة الثالثة من حلقات النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة في ميلاد منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة تمت تحت غطاء الـ GATT وامتدت 47 سنة ، عقدت خلالها ثماني جولات و كان آخرها جولة الاوروغواي التي امتدت من 1986 إلى 1994 أثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية ، وفي إطار هذه الأخيرة توسعت العلاقات التجارية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة إزالة الحواجز الجمركية وإلغاء الحدود الجغرافية أمام حركة السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وقد أنشئت هذه المنظمة وفق مبادئ عامة تلزم الدول الأعضاء

بإتباعها، كما تعمل المنظمة على تحقيق أهداف معينة سطرتها للعمل على تحقيق نوع من التوازن بين الدول الأعضاء.

إلا أن استفادة الدول من منظمة التجارة العالمية تختلف باختلاف درجة التقدم الاقتصادي، وتفاوت الإمكانيات المالية والتكنولوجية بين الدول فكلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس فان النظام الاقتصادي الجديد لم يقم على اعتبارات عادلة، فهذا النظام قام على منافسة حادة وفي جميع الميادين ولم يقم على المساواة بل على استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على مجريات الاقتصاد العالمي.

وعلى هذا الأساس تبقى الدول العربية بعيدة عن صنع القرار أو حتى المشاركة فيه بسبب ضعف مكانتها في النظام الاقتصادي الجديد، وأمامها تحديات كبرى من اجل إيجاد مكانة لها وتحسين معدلات تبادلها، وذلك بإقامة تكتلات على ضوء ما قامت به بعض الدول وأثبتت نجاعتها وكأمثلة على ذلك نذكر الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب شرق آسيا، ومنطقة التبادل الأمريكي.

نتيجة التحولات السالفة الذكر، وباعتبار الجزائر طرفا في هذه المنظومة الاقتصادية العالمية فإنها تأثرت بما حدث في العالم من متغيرات اقتصادية ووجدت نفسها مجبرة على التعامل مع هذه التحولات، خاصة بعد الأزمة البترولية التي حدثت في 1986 مما استوجب إعادة النظر في التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر مند استقلالها ومحاولة التأقلم مع الأوضاع الجديدة ، واضطرتها النتائج المخيبة التي وصلت اليها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وقد شمل برنامج الإصلاح تدابير لتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية. وبما أن الجزائر كانت عضوا ملاحظا في الـ GATT فذلك شجعها على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

دخلت الجزائر مرحلة المفاوضات بتشكيل لجنة وزارية مشتركة أشرفت على المفاوضات وقامت بطلب الانضمام في شهر جوان 1996، وتمت المفاوضات على مرحلتين، مرحلة تمت فيها طرح أسئلة من جميع الأعضاء، ومرحلة ثانية كانت تضم تساؤلات ثنائية الأطراف.

إن انضمام أي دولة إلى OMC يترتب عنه التزامات وحقوق، تلزم الدولة العضو التقيد بهذه الالتزامات مقابل الحصول على حقوق ، كما أن الانضمام له أثاره الايجابية و السلبية، وبما أن الدول العربية بما فيها الجزائر بلدان نامية فان سلبيات الانضمام تكون اكبر، لأنه أولا بلد مصدر للنفط بالدرجة الأولى وهذه المادة لم تدخل في بنود المنظمة العالمية للتجارة، وان صادراتها خارج المحروقات ضعيفة؛ وانفتاح الجزائر على المنظمة العالمية سيواجه منافسة كبيرة من قبل المؤسسات الأجنبية، إضافة إلى تراجع إيرادات الخزينة العامة والتي تمولها بدرجة كبيرة التعريفة الجمركية .

إلا انه ورغم هذه السلبيات يبقى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتمية لا مفر منها حتى تتمكن الدولة من الاستفادة من بعض المزايا الممنوحة للدول النامية، وعليها مواجهة تحديات كبرى منها تأهيل كل القطاعات والاستفادة من التكنولوجيات العالمية.

النتائج والاقتراحات:

بعد دراسة هذا الموضوع ومن خلال ما لاحظناه من تطور في التجارة الخارجية والتفاوت الحاصل بين الدول المشاركة في التجارة من حيث المكاسب، ثم ظهور منظمة عالمية تدعو لمزيد من التحرير والتشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الدول النامية ومنها العربية بقيت بعيدة عن تحصيل مكاسب ترفع من مستوى النمو بها، نتيجة سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على شروط التجارة وامتلاكها لهيكل اقتصادي مرن، يستطيع التكيف مع المتغيرات الاقتصادية في العالم عكس الدول النامية التي تتميز بجمود هيكلها الإنتاجي.

- لم تستفيد الدول النامية من التجارة الدولية، لأنها تبقى دولا مصدرة لمواد أولية كما أنها في الغالب تعتمد على تصدير سلع قليلة وإذا ما انخفضت هذه الأسعار فان ذلك يعود بالسلب على اقتصاديات هذه الدول.

- ضرورة التفاعل مع منظمة التجارة العالمية والتفاوض المبني على تلاقي المصالح خاصة تلك المتعلقة بالزراعة والنسيج وانتقال العمالة، وكذا مطالبة الدول المتقدمة برفع القيود وتحرير القطاعات ذات الأهمية التصديرية للدول المتقدمة.

- في الدول الصناعية الكبرى لا تتجاوز حصيلة الرسوم الجمركية 1 % من إيراداتها العامة، في حين أنها تساهم بأكثر من 15% من الإيرادات العامة لغالبية الدول النامية، وعلى هذا الأساس لا يقود تحرير التجارة الخارجية إلى إحداث ضرر في المجموعة الأولى من الدول عكس المجموعة الثانية.

- في البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية 1996 عبرت الدول الأقل نموا عن استيائها من النتائج التي حصلت عليها عندما خفضت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، مما أدى إلى هبوط شديد في إيرادات الميزانية في حين لم يتحسن مركز الميزان التجاري بسبب عدم ارتفاع الصادرات أي أن هذه الدول قدمت تنازلات دون أن تحصل على مكاسب.

- انضمام الدول العربية –ومنها الجزائر– الحديث إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تقدم تنازلات أكبر، لان صادراتها خارج المحروقات قليلة وإن وجدت فهي عاجزة عن المنافسة التي تفرض عليها من الخارج، إلا أن الانضمام سيمكنها من الاستفادة من بعض التسهيلات للدول النامية.

الاقتراحات:

بناء على البحث والدراسة في هذا الموضوع والمتعلق بتحرير التجارة وآثاره على الدول العربية في ظل منظمة التجارة العالمية، ودراسة التطورات العالمية فإننا نضع الاقتراحات التالية:

– باعتبار التجارة الخارجية موردا هاما في اقتصاديات الدول وأن الدول العربية لا يمكنها أن تنعزل عن بقية العالم المتطور، فانه عليها أن تبذل المزيد من الجهد لتحسين أدائها الاقتصادي وأن تناضل من اجل إقامة نظام تجاري يخدم مصالحها كما يخدم مصالح الدول الكبرى المتقدمة عن طريق مشاركتها بفاعلية في التطورات الاقتصادية الكبرى، كما انه عليها تحديث بنيتها الاقتصادية بتخليها عن تصدير سلعة واحدة، والاهتمام بجميع القطاعات في الاقتصاد والاستفادة من الشروط الممنوحة لها من طرف المنظمة العالمية للتجارة.

– التعامل مع العولمة بما يحقق مصلحة البلدان العربية وبما يحقق لها حقوق العضو وليس التابع الضعيف، حيث يجب تقوية الموقف التفاوضي معOMC من خلال تكتل إقليمي أو تكامل اقتصادي.

– يعتبر التعاون الاقتصادي العربي من الضرورات الملحة التي تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، وفي السنوات الأخيرة برزت بوادر ايجابية بهذا الصدد تمثلت في إنشاء منطقة التجارة الحرة، إلا أن نجاح هذه المنطقة يتوقف على عوامل كثيرة كما أنها غير قادرة على الدفاع عن مصالح وحقوق أعضائها في المحافل الدولية لذا وجب تطويرها إلى مستويات أعلى.

– أصبح من الضروري التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة إذ أن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية يقود إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج ايجابية، لا شك أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء ولكن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من إنشاء المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تحسين القدرة الإنتاجية، هذا الأسلوب يشجع الاستثمارات العربة البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع العربية المصدرة إلى خارج المنطقة، كما يسمح

بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية مما يؤدي إلى نمو الصناعة والزراعة وتحسن الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

– من ناحية أخرى يستوجب تحرير التجارة العربية وتنميتها تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتظهر هذه العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية واضحة جدا في جميع الدول العربية، أنها الطريق الأمثل لوصول السلع إلى أسواق الدول الصناعية، إضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لنقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات في شتى المجالات.

– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد، ويلاحظ أن OMC لا تقبل عضوية التكتلات إلا إذا كانت تعبر عن سياسات اقتصادية ومالية موحدة، فعلى الرغم من ظهور عدد كبير من التكتلات الاقتصادية في العالم ترقى إلى مستوى الأسواق المشتركة لم تقبل المنظمة سوى الاتحاد الأوروبي.

– انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى تقديم تنازلات شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية، وهو أمر واقع لكن عليها أن تستفيد من الامتيازات الممنوحة للدول النامية، وان تواجه سلبيات الانضمام بنوع من التحدي لإيجاد حلول تكون اقل ضررا على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب باللغة العربية:

- أحمد بديع بليح، "الاقتصاد الدولي"، منشأة المعارف، الإسكندرية،1993.

- أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، 1977.

- أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة،1991.

- أحمد علي غنيمً، السوق الأوروبية المشتركة حاضرها ومستقبلهاً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1986.

- جودة عبد الخالق، "مدخل إلى الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، 1978.

- جون ادلمان سيروً سياسات العلاقات الاقتصادية الدوليةً، ترجمة خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987.

- جون هدسون و مارك ميراندر،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، 1987.

- خالد الوزني، "الاقتصادات العربية في ظل التغيرات الأخيرة"، الاقتصاد العربي محددات ومحفزات، الناشر مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2013.

- رعد حسن الصرن، "عولمة جودة الخدمة المصرفية"، دار التواصل العربي ومؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007.

- زكريا أحمد نصر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، 1966.

- زينب حسين عوض اللهً العلاقات الاقتصادية الدوليةً ، الدار الجامعية، بدون سنة.

- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.

- سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ً، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.

- سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية-التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، 2005.

- سعيد النجار، "الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات"، دار الشروق، القاهرة، 1991.

- سمير اللقماني، "منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية"، الرياض، الطبعة الأولى، 2003.

- سمير آمين، ًالتطور اللا متكافئ -دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطةً-، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، ط3، 1980.

- سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية و جات 94"، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر،الإسكندرية، ط2، 1997.

- صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، ًالنقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدوليةً، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.

- عادل احمد حشيش وآخرون، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.

- عبد الباسط وفاء، "سياسات التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية، 1999-2000.

- عبد الرحمن يسري احمد، ًالإقتصاديات الدولية ً، الدار الجامعية، 2000.

- عبد الله الصعيدي، "محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006.

- عبد المطلب عبد الحميدً النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبرً، مجموعة النيل العربية، مصر، بدون سنة.

- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.

- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية.

- عبد الواحد العفوري، "العولمة والجات (التحديات والفرص)"، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000.

- عماد الليثي، "التبادل الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

- فضل علي مثني، "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية"، مكتبة مدبولي، 2000.

- فؤاد أبو ستيت، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، بدون سنة.

- فؤاد هاشم عوضً التجارة الخارجية والدخل القوميً، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

- فؤاد هاشم مرسيً دروس في العلاقات الاقتصادية الدوليةً، الطبعة الأولى.

- مجد هاشمي، "العوامة الدبلوماسية والنظام العالمي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

- مجدي محمود شهابً الاقتصاد الدوليً، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

- محسن احمد الخضيريً العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر الدولةً، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،2000.

- محمد ابراهيم عبد الرحيم، "منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008.

مصطفى سلامة، "قواعد الجات (الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة)"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- محمد حافظ الرهوان، أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، شركة مطابع الطوبجي، مصر، 2003.

- محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2001.

- محمد عبد العزيز عجمية، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية، 1977 .

- محمد علي حوات، "العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.

- محمود يونس، ًنظرية التجارة الدوليةً، الدار الجامعية، 1996.

- مصطفى سلامة، "قواعد الجات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

- نبيل مرزوق، "الخصخصة وأبعادها الاقتصادية"، دار الفكر، بيروت، 1999.

- يوسف حسن يوسف، ً العولمة والاقتصاد الدولي"، المركز القومي للإصدارات القانونيةً، الطبعة الأولى، عابدين، 2010.

2- الرسائل والأطروحات:

- آسيا طويل، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة- قطاع البتر وكيماويات " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

- أيهم علي أسد، "تحسين شروط اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد الدولي"، ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2006.

- عبد الحميد زعباط، " أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية و آثارها على تنميتها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1995 – 1996.

- محمد حشماوي، " التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993.

3- المجلات والدوريات:

- جلال أمين، "العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 8،234/1998.

- حربي محمد موسى عريقات، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000.

- جيرد هاوسلر، عولمة التمويل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 1، مارس2002.

- باب صورة عن قرب، القصة وراء الإعداد، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.

- عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 24، العدد الاول، 2008.

- السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، 1998.

- بول سالم، معالم الهيمنة في مطلع القرن 21؟، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 18-20 كانون الأول، 1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، آذار 1998.

- محمد المتيمي، طوفان العولمة الاقتصادية كيف ينجو العرب منه؟، صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية، اليمن، العدد 1054.

- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، العولمة وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد86، 2011.

- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن 21، دمشق، 2000.

- مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1994. القاهرة 1995.

- رانيا ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

- الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، تأليف مجموعة من المؤلفين مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2005.

- الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، عام 2004.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

- الإمام محمد محمود، "منظمة التجارة الحرة العربية، التحديات وضرورات التحقيق"، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الدراسات والبحوث العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2005.

- الإمام محمد محمود، "تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الأول 2004.

- التكامل الاقتصادي العربي الواقع وأفاق، تأليف مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998.

- الانكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، تقرير التجارة والتنمية، 2003.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، نظرة عامة على الاقتصاديات الدول العربية خلال عام 2012، الفصل الثالث، التجارة الخارجية للدول العربية.

- مركز دراسات الوحدة العربية، تقرير عن ندوة المنتدى العالمي حول" العولمة والتجارة العالمية "، المنعقدة في بيروت 5 – 8 نوفمبر 2001، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 274 ، ديسمبر 2001.

- العولمة الاقتصادية، فرص أم تحديات؟ إدارة الدراسة الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، 2007.

- روبيتر ريكوبيرو، "تقرير اقل البلدان نموا 2002" ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، 2002.

– يحيى عوض داود، الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، مجلة العدل، العدد 29، النسخة 12، نيسان 2010.

– ايان كلارك، العولمة والتفكك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.

– حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003.

- صباح نعوش، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية، مجلة شؤون اجتماعية، مجلة فصلية محكمة تعنى بالعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 104، شتاء 2009، السنة 26.

-كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

– فارس مسدور ، "انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" ، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2001 / 2002 .

– سالم توفيق النجفي ، "اتفاقية الاوروغواي و المتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 217 ، 1997 ، ص 74 .

4– المواقع الالكترونية:

– الجزيرة، محمد سلمان القضاة، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية. الموقع:

www.eljazeera.net.

-http://www.wto.org/english/thewto-e/minist-e/minist-e.htm

- موقع منظمة التجارة العالمية www.wtoarab.org

- صباح نعوش، تأثير التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، 27 / 10 / 2001،
www. com.Ayna

-OMC, Rapport Annuel, www.wto.org.com/.

- المؤتمر السنوي الثامن حول المنظمة العالمية للتجارة، 24-26 جوان 2012، القاهرة من الموقع:
diae.net/7332

المؤتمر_الوزاري_لمنظمة_التجارة_العالمية في
http://ar.wikipedia.org/wiki/2013
www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/wto/sec18.doc_cvt.htm-

انضمام المملكة العربية السعودية الى المنظمة العالمية للتجارة، الموقع:
www.wtoarab.org/news.aspx?id=2448.group_key=news&lang=ar

ابراهيم علي الطويل، السعودية ومنظمة التجارة العالمية، التحديات والآثار، من الموقع :
alwahamag.com/ ?act=artcbid=225

-http://ar.wikipedia.org/wiki/ اقتصاد-الأردن

الأردن ومنظمة التجارة العالمية، الموقع:
www.customs.gov.jo/chpter17.shtm

المنظمة العالمية للتجارة، تاريخ 12مايو 2011، الموقع:
Cubouira.3oloum.org/t22.topoc.

مصطفى بن بادة، وزير التجارة الجزائري، " الجزائر تجيب 1933 سؤال للانضمام الى المنظمة"، الموقع:
www.elbiled.net/flash/detail?id=6982

المراجع باللغة الأجنبية:

- Jean-Louis Muccheilli-Michel Sollogonb L'échange International ,Economica, Paris, 1980.

-Jean Louis Muccheilli, Relations Economiques Internationales, Ed.Hachette, Paris,1994 .

- M.Bye, Relations Economiques Iternationales,2e Edition, Dalloz, Paris, 1965,

- R.Barre, Economie Politique, Tome Ii, P.U.F, Paris, 1965.

- Bernard Guillochon, Théories de l'Echange Internationales, 1er Edition, P.U.F, Paris, 1976.

- B.Nezeys, Commerce International, "Croissance et Développement ", Economica, Paris, 1990.

- Denis – Clair Lamment, les Economies du Tiers – Monde, Armand-Collin, Paris.

- S.Linder, An Essay Interade And Transformation, New, John Wile yard Sons, 1961.

- H.Guitten et G. Bramoulle , Economie politique,Dalloz,Paris,1984.

- Wolff Jacques, Histoire économique de Europe 1000-2000, éditions Economisa, paris, 1995.

- Charles Oman, Globalization and regionalization, the Challenge of Developing Countries, OECD, France,1994.

- Alan V Deardorff and Robert M Stern ,The industrial and regional employment effects of the NAFTA ,the economic , outlook 1994, Fort First Annual Conference on the economic outlook, The University of Michigan, November18&19,1993.

- IMF, Direction of Trade Statistics year book,1992.

- IMF, World Economic Outlook Washington ,May 1999